وبالرغم من انخفاض التعرفة الجمركية في نهاية العام ٢٠٠٠، مما أدى إلى انخفاض معدل الضريبة الفعلي إلى حوالي ١٦٪ (١٣٪ من دون احتساب ضرائب الاستهلاك)، لا زالت هذه النسبة تعتبر عالية نسبيا إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المجاورة وغيرها في باقي دول العالم. ومن المعروف أن هذه النسبة المرتفعة تعيق الجهود التي يبذلها لبنان للانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية ومنظمة التجارة العالمية وغيرها من التجمعات الاقتصادية الإقليمية والدولية على حد سواء. وبالتالي هذه المعدلات المرتفعة تقتضي العمل الجدي على تخفيض معدلاتها بشكل تدريجي.

ومما لا شك فيه أن الضريبة على القيمة المضافة تعكس الحاجة إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي والمواكبة للتطورات والتحولات الدولية والإقليمية التي يواجهها لبنان ومن معالمها انفتاح الحدود الجغرافية أمام حركة الأفراد والمؤسسات ونشوء التجمعات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

٣- عبء ضريبي مقبول وإيراد مرتفع

سوف تفرض الضريبة على القيمة المضافة على استهلاك كافة الأموال والخدمات على الأراضي اللبنانية وعلى السلع المستوردة. ومن المعروف أن العبء الضريبي (أي نسبة مجموع الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي) لا يزال منخفضاً في لبنان بالمقارنة مع الدول المجاورة والدول ذات المستوى الاقتصادي المماثل. إذ لم يتعد هذا العبء ١٣٪ في عام ٢٠٠٠ في حين انه يزيد عن ٢٠٪ في الدول المماثلة ويتجاوز عتبة الـ ٤٠٪ في الدول الصناعية. وبالتالي، سوف يبقى العبء الضريبي في لبنان منخفض نسبيا حتى مع إدخال هذه الضريبة.

إن ارتفاع مردود الضريبة على القيمة المضافة يعود إلى القاعدة الضريبية الواسعة التي تتناولها وبالتالي فإن توسع هذه القاعدة يحقق بحد ذاته توزيعاً أفضل للعبء الضريبي وتنويعاً أوسع لمصادر الدخل للخزينة.

ويرجع الإيراد المرتفع لهذه الضريبة أيضا إلى عامل الرقابة الذاتية التي تتيحها الآليات التي تعتمدها هذه الضريبة. فآلية التصريح الدوري وآلية الخصم من شأنهما تمكين الإدارة الضريبية من تحصيل الضريبة بأسرع وقت وأقل كلفة، وبشفافية تفرضها مصلحة المكلفين بعدم التعاطف مع زبائنهم بهدف تخفيف العبء الضريبي عنهم كون هؤلاء، المكلفين لا يستطيعون استرداد الضريبة المؤداة على مشترياتهم من سلع ومواد وسيطة وتجهيزات إلا بتقديم المستندات اللازمة لتأكيد البيع ودفع الرسوم. وهكذا، وفي محصلة الأمر، يدفع المستهلك الضريبة وينتفي الدافع المباشر للتهرب منها.

٤- ميزات إيجابية أخرى

تتميز الضريبة على القيمة المضافة بعدالتها وبميزات أخرى أهمها أنها ذات معدل واحد وأنها ضريبة حيادية إذ لا تؤثر سلباً على قرارات الوحدات الاقتصادية لجهة تطوير نشاطاتها الصناعية والتجارية والتسويقية. ولا يحدث تطبيقها بالتالي الأثر السلبي الذي تحدثه باقي أنواع الضرائب على حركة الاستثمار بل بالعكس. فهذه الضريبة تسهم في حث الوحدات الاقتصادية على الانطلاق بمشاريع استثمارية نوعية لكونها لا تؤدي إلى زيادة كلفة الاستثمار بما يعادل قيمة الضريبة المفروضة. فضلاً عن ذلك فإن من ميزات تطبيق هذه الضريبة بالشكل الذي تقترحه الحكومة أن تطبيقها يقتصر في المرحلة الأولى على مبيعات كبار المكلفين. كذلك فإن تطبيقها يتم من دون أية زيادة ملحوظة في الأعباء الإدارية. كما أن الأخذ بها سيحدث تعديلاً تدريجياً في قنات التعرفة الجمركية ويسمح بإعادة النظر ببعض الضرائب غير المباشرة.

وللضريبة على القيمة المضافة آثاراً إيجابية عدة. منها تحفيزها للاستثمار نتيجة عملية حسم الضريبة دون أن يكون لها أي أثر ملحوظ على مؤشر الأسعار الإجمالي. ومن ميزاتها الإيجابية أيضا أن مراقبتها تساعد في الوقت عينه على إدارة وتفعيل جباية ضريبة الدخل.

٥- كفاية وإنتاجية وإدارة حديثة

تعتبر الضريبة على القيمة المضافة من الضرائب ذات القاعدة العريضة. فتطبيقها من شأنه أن يرفع الكفاية الإنتاجية والإدارية للنظام الضريبي ككل. وسوف يؤدي فرض هذه الضريبة إلى تحسين أكيد في مستوى الالتزام الضريبي كما سيحقق زيادة تلقائية في الإيرادات الضريبية الأخرى ولاسيما ضريبة الدخل نتيجة الصعوبة في الاستمرار في التحايل والتهرب من تأديتها.

كذلك، فان فرض هذه الضريبة سيسهم في رفع مستوى وكفاءة الإدارة الضريبية ككل مما يسهل إجراءات التكليف والتحصيل والفحص والرقابة للتثبت من الالتزام بها من قبل المكلفين ومن قيامهم بتأدية ما يتوجب عليهم للخزينة.

من ناحية أخرى، ستمكن الإدارة الضريبة، من خلال تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، من الأخذ بأحدث أسس الإدارة في مجال التنظيم والتخطيط وإعداد الطاقات البشرية ورفع مستواها الفني والعلمي بالإضافة إلى إدخال التكنولوجيا الحديثة والمعلوماتية المتطورة. وسوف تقوم وزارة المالية من خلال الانطلاقة النوعية في أساليب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بتحديث الإدارة الضريبية ككل وذلك عبر الاستفادة من هذه التجربة لتعميمها على الضرائب الأخرى لا سيما ضريبة الدخل. فما من شك في أن الجو التحديثي سوف لا يتوقف عند إدارة الضريبة على القيمة المضافة بل سيمتد إلى الإدارات الضريبية الأخرى وغيرها من إدارات وزارة المالية.

وهكذا فإنّ نجاح إدارة الضريبة على القيمة المضافة سيكون الوسيلة المستقبلية والفعالة لتحديث الإدارة الضريبية تحديثاً شمولياً يتناول كافة الضرائب، الأمر الذي من شأنه أن يقدم خدمات أفضل للمواطنين وأن يسهل على المكلفين الالتزام بموجباتهم الضريبية على أكمل وجه وأن يؤمن للخزينة بذات الوقت ما تحتاج إليه من موارد دون اللجوء إلى فرض ضرائب إضافية أو زيادة معدلات الضرائب القائمة.

٦- النجاح عمل مشترك

في ضوء ما تقدم يمكنكم إدراك أهمية هذا العمل الهام والرائد الذي من شأنه أن يسهم في معالجة الكثير من مشاكل البلاد الاقتصادية والمالية، ويضع الإدارة المالية على الطريق الصحيح لتحديث وعصرنة جهازها الإداري والمالي.

إنني على ثقة بأنكم وكما عهدتكم في كل مشروع تحديثي وتطويري، ستكونون في تعاملكم مع هذا المشروع بالذات، على مستوى التحدي. وستشاركون بانجاحه بالقدر اللازم من الجدية والمسؤولية والارتقاء في الأداء. وإنني على ثقة أيضا أنكم ستحسنون الاستجابة لمتطلباته بالمستوى الذي يتوقعه منا المواطنون وكل المعنيين بالشأن العام فيكتب لنا النجاح وتحقق الغاية المرتجاة.

فبوضوح رؤيتنا وبإرادتنا وبجهدنا جميعاً سننجح أيضاً في هذا التحدي.

تدريب

ضريبة الدخل و الأملاك المبنية

بنتيجة دراسة عملية معمقة مبنية على وقائع ثابتة قام بها المعهد المالي، التابع لوزارة المالية، تبين له أن مديرية الواردات تحتاج أكثر ما تحتاج: إلى زيادة عديد مراقبي الضرائب والمراقبين الرئيسيين ومراقبي التحقيق، ذلك في دوائر الضرائب المركزية في بيروت وفي الوحدات الإقليمية في المحافظات. وإلى تنظيم دورات تدريبية لمراقبي الضرائب، الجدد والقدامى منهم على السواء بهدف توحيد الفهم والتطبيق وتجاوز الاختلافات والتلكؤ الحاصل في هذا المجال.

إنطلاقاً من هذه الوقائع عمد المعهد المالي، بعد استشارة المسؤولين في وزارة المالية، إلى وضع برنامج مفصل يؤمن التدريب العملي والتطبيقي لمراقبي الضرائب بعيداً عن إطلاق النظريات والمحاضرات الكلامية لتدارك ما يمكن تداركه آنياً من تحققات ضريبية في ظل النقص الحاصل في ملاكات إدارة الضرائب، ولفتح الباب واسعاً أمام حسن القيام مستقبلاً بالواجبات المرتقبة في حقل التحققات المذكورة، ولتوحيد إجراءات التدقيق الضريبي بين مختلف الوحدات التابعة لمديرية الواردات، المركزية منها والإقليمية.

عرض المعهد برنامجه الذي أعدّ بإشراف السيد اميل ديراني وهو مراقب ضرائب ومفتش مالي متقاعد، على المسؤولين في وزارة المالية فلاقى استحساناً وحصل على موافقتهم عليه، فبادر المعهد إلى تطبيقه بحملة ثابتة واعية.

أما مرتكزات وتفاصيل هذا البرنامج فهي التالية:

١- يتم اختيار المتدربين من بين مراقبي الضرائب الذين مضى على ممارستهم العمل ما لا يقل عن ثلاث سنوات، الأمر الذي يجعل مستوى استفادتهم من التدريب في أعلى درجاته، وإشراك مراقبين معينين حديثاً معهم تأميناً لتدرجهم في مجال عملهم على أن يلتحقوا بدورات خاصة بهم فيما بعد.

٢- يتم انتقاء المدربين من بين رؤساء الوحدات الضريبية والمراقبين الرئيسيين، أصحاب الخبرة والمتمرسون الفاحلون في مجالات اختصاصهم الضريبي، المحاسبي منه والقانوني، مضافاً إليهما أصول وأخلاقية التعامل مع المكلفين.

٣- يجري تنظيم نوعين من دورات التدريب:

النوع الأول: تحليلي – عملي يستند إلى شرح وتحليل نصوص قانون ضريبة ما، مادة مادة، مع إعطاء حلول عملية، محاسبية وقانونية، لحالات واقعية يثيرها متدرب لأنه لم يقع أثناء ممارسته مهامه على حل لها، أو حالات يعرضها المدرب الحاضر لعمله بتشعباتها والحلول المناسبة لها.

ويشترك في كل من هذه الدورات ما لا يزيد عن عشرين متدرباً لمدة ست عشرة حلقة (قانون ضريبة الدخل) أو اثنتي عشرة حلقة (قانون ضريبة الأملاك المبنية مثلاً). ذلك وفقاً لما تقتضيه إجراءات التدريب لحسن تنفيذ قانون ضريبة ما.

النوع الثاني: تطبيقي صرف يتميز بإشراك مراقبين إثنين أو ثلاثة جدد، على الأكثر، في مجموعة واحدة يقودها مراقب متمرس صاحب خبرة طويلة فيدربهم على أصول المراقبة والتدقيق في تطبيق قانون ضريبة الدخل وذلك بدراسة ملفات لمكلفين واقعيين، وتحضير أوراق العمل الإعدادية لدراسة هذه الملفات عملياً على الأرض داخل المؤسسات التي تعود إليها، بخاصة الملفات التي تعود مثلاً لمكلفين بضريبة الدخل على أساس الربح الحقيقي من مؤسسات تجارية أو صناعية... أو شركات أشخاص وشركات أموال...

ويتم هذا النوع من التدريب تحت إشراف مراقب رئيسي مختص ورئيس الوحدة الضريبية المختصة، وينتقل المراقب المدرب والمراقبون المتدربون بعده إلى المؤسسة صاحبة الملف لإجراء التدقيق محلياً.

تتم أعمال التدريب هذه كافة بإشراف مباشر من كل من مدير المالية العام ومدير الواردات والمسؤولين عن إدارة المعهد المالي بالتعاون والتنسيق مع المفتش المالي السابق إميل ديراني.

هذا، ويخضع كل متدرب منفرداً، في آخر كل دورة، لجلسة تقييم شامل تجريه لجنة مؤلفة من المدربين ومندوب عن المعهد المالي ومنسق الدورات، تنظم بنتيجته بطاقة خاصة يوقعها أعضاء اللجنة وتحفظ في ملف المتدرب.

جلسة التقييم في دورات التدريب

شملت أعمال التدريب لغاية تاريخه أصول تدقيق تحققات كل من ضريبة الدخل (ثلاث مجموعات) وضريبة الأملاك المبنية (مجموعة أولى) على أن تتابع الدورات، العائدة لكل من هذين القانونين، مجموعة بعد أخرى لتشمل أكبر عدد ممكن من مراقبي الضرائب العاملين في هذين الحقلين.

ويقوم المعهد المالي حالياً بإعداد برنامج تدريب لمراقبي رسم الطابع المالي والمراقبين الماليين التابعين لمديرية المحاسبة العامة في وزارة المالية ينتظر أن يباشر بتنفيذه في أواخر صيف العام ٢٠٠١.

المفتش المالي السابق الأستاذ إميل ديراني

تعليقات

التدريب هو عنصر مؤكد على كل مرحلة تتطلبها إدخاله فكرة عظيمة ويجب أن نستمر ونركز إدخال هذا التدريب بكل إضافة لأمر الجديد ليصبح لدى موظفينا كل ما يحتاج العمل الإداري ويسعى أن تتلقى تقييم العمل وهذه فرصة لتبادل الخبرات وعرض التجارب وتقييم الموظفين أثناء العمل، يعرف الموظف باستمرار في المعهد المالي فرصة للإطلاع والمشاركة.

وأود أن أشير إلى أهمية متابعة الجميع لهذه الدورات والاستفادة منها لوضع تعليمات موحدة تصدر عن المذكرات أو قرارات. كذلك أشير إلى أهمية تخصيص ساعات نقاش حول

التفكير في تطويرها وتوسيعها خلال الدورة حتى لا تظهر من خلفات أخرى هذه الجمهور وتحضيره وكل شخص يتفاعل مع الضرائب. ويجب أن يشرح للمكلف الطاقة للإقتصاد معاً إزعاج الجمهور بأي تعليمات جديدة.

لأحمد مراد عبد الرحمن رئيس دائرة ضريبة الدخل

أود أن أضيف على ما قاله الأستاذ مراد عبد الرحمن حيث أن أهمية هذا التدريب تكمن في أنه عملي جداً. وليس نظري.

السيدة جيلة دلول، مراقب رئيسي

الإنفتاح من خلال تعلم اللغة

بدأت دورات اللغتين الفرنسية والإنكليزية في أواخر شباط وأصبحت من النشاطات اليومية في المعهد المالي، حيث شارك الموظفون من كافة الأعمار والمناطق والمديريات ...

تلعب هذه المحاضرات دورا أساسيا في إطار الجهود الهادفة إلى تطوير مهارات موظفي وزارة المالية. والغاية منها التوصل إلى إدارة حديثة تتميز بتملك لغة أجنبية على الأقل.

تغطي دروس اللغة الفرنسية مستويين، الابتدائي والمتوسط، وباشراف أساتذة تابعين للمركز الثقافي الفرنسي. ويسر المعهد المالي أن يعلن أن معظم الموظفين الذين يحضرون دورات التدريب قد تسجلوا للخضوع لإمتحان شهادة الـ DELF التي تصدر عن وزارة التربية الوطنية الفرنسية.

أما دروس اللغة الإنكليزية، فهي تنظم بالتعاون مع AMIDEAST، وتغطي خمسة مستويات (ابتدائي-متوسط-مرحلة متقدمة-دورات متخصصة في اللغة المالية دورات في اللغة الإنكليزية مخصصة لأمينات السر).

لا تنظم هذه الدروس في بيروت فحسب، بل أيضا في طرابلس وزحلة، مما يتيح فرص المشاركة فيها للموظفين في المكاتب الإقليمية تماما كما هي الحال بالنسبة الى الموظف في العاصمة.

الوزير يسلم الشهادات للغة الإنكليزية

آراء، آراء ...

المعهد المالي يجيب على التعليقات:

أجابت المسؤولة عن العلاقات الخارجية في المعهد المالي السيدة ولا درويش على تعليقات الموظفين واقتراحات المدربين كما يلي:

"مستحيل تسبيق دوام التدريب إلى الصباح من أجل دورة اختيارية، فينبغي احتساب ساعة للتنقلات بالإضافة إلى ساعتي اللغة، فيغيب الموظف عن مكتبه ست ساعات اسبوعيا... ولا يمكن ذلك! أما إن كان الموظفون جميعا يفضلون تأخير دوام الدروس فيمكن ذلك لكن يجب استطلاع الآراء قبل ذلك.

أما في ما يتعلق باستمرارية الدروس وبعدد الموظفين في الصفوف الذي يقترحون زيادته، فالأهم هو أن يحضر الموظفون المسجلة أسماؤهم كي تستمر الصفوف وتفي فيها النشاطات المادية".

حلقات عرض ونقاش

نظمت في الفترة الأخيرة في المعهد المالي حلقات عرض ونقاش عدة، تناولت مواضيع منها تنظيم العمل داخل إدارة ضريبة الدخل، دور وزارة المالية في تسهيل تطبيق قانون المعوقين الجديد، التعريف بمنظمة التجارة العالمية والتحديات التي تطرحها، تطوير السياسات الضريبية، بالإضافة إلى حلقة تعريفية بالمعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة. كما تم تنظيم حلقتي عرض ونقاش حول قانون الجمارك الجديد (راجع القسم الخاص بالجمارك) وكذلك انعقدت حلقة خصصت لممثلي الدول المانحة حول رؤية الوزارة ومشاريعها الإصلاحية وندوة حول "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند". وهذه الحلقات أداة تدريب فاعلة لأنها تسمح بإلقاء الضوء على مواضيع الحداثة بشكل مركز وسريع.

* اجتماع إدارة ضريبة الدخل في المعهد المالي

ضم لقاء إدارة ضريبة الدخل الذي نظم في المعهد المالي في ٢ آذار ٢٠٠١ كافة الموظفين ورؤساء الدوائر والماليات إلى مدير الواردات السيد وليد الخطيب ومدير المالية العامة السيد ألان بيفاني. الهدف منه عرض التوجهات العامة في مديرية الواردات من تفعيل لخدمة المكلفين وإعادة تأهيل قواعد بيانات المكلّفين وإدخال المعلومات المستخرجة من التصاريح بشكل مفصّل وإلكتروني واستعراض الخطوات التي تم اتخاذها في الفترة الأخيرة بالإضافة الى عرض ونقاش للخطوات المقبلة ومراحل تطبيقها في الوحدات الإقليمية وعرض للتدابير الآيلة إلى إنجاح خطة التحديث لا سيما توفير التجهيزات، وتشكيل فرق عمل متخصصة وتدوير الموظفين وزيادة ساعات العمل وتقييم أداء فريق العمل وانتاجيته واحترام التسلسل الإداري.

بدأ الاجتماع بكلمة مدير المالية العامة، السيد ألان بيفاني ثم مداخلة مدير الواردات، السيد وليد الخطيب و مداخلة رئيس دائرة ضريبة الدخل، الأستاذ سركيس صقر، ثم ترك المجال لأسئلة الحضور والنقاش.

* حلقة حول قانون خاص بالمعوقين

نظم المعهد المالي في ٣٠ آذار ٢٠٠١ في مبادئ تعاون مع أداة حكومية تعنى بالشأن الاجتماعي، حلقة توجيهية في مواد القانون رقم ٢٢٠ الوارد بالمرسوم رقم ١٨٣٤ تاريخ ٣ كانون الأول ١٩٩٩، والصادر في الجريدة الرسمية رقم ٢٥ تاريخ ٨ حزيران ٢٠٠٠، والمتعلق بحقوق الأشخاص المعوقين في لبنان.

هدفت هذه الحلقة إلى تعريف الموظفين المعنيين في وزارة المالية بواقع المعاق والإعاقة في لبنان وشرحت المدير العام لوزارة الشؤون الاجتماعية السيدة نعمت كنعان هذا الواقع وربطته بالأسباب الموجبة للقانون ٢٢٠/٩٩ وآليات تنفيذه بفلسفة القانون. كما ألقى خلال الحلقة مدير عام المالية العامة السيد ألان بيفاني كلمة وضّح فيها الهدف من التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالنسبة إلى تطبيق القانون ٢٢٠ وإلى تنظيم الحلقات المخصصة الآيلة إلى تسهيل تعاطي موظفي وزارة المال مع هذا القانون.

وتطرق فريق وزارة الشؤون الاجتماعية للأسباب الموجبة لتعديل نصوص بعض القوانين والمراسيم المتعلقة بحقوق المعوقين في ما يتعلق بالخدمات الصحية وبخدمات الدعم وإعادة التأهيل والسكن والتعليم والبيئة المؤهلة والعمل والتوظيف. كما جرى عرض نص مواد القانون ٢٢٠ التي تعني مباشرة وزارة المالية.

وفي الختام جرى عرض لماهية ونشاطات برنامج تأمين حقوق المعوقين (Accès et droit) بما فيها الخطة والنتائج المحققة علماً أن هذا المشروع يعتبر الأداة الرئيسة في تنفيذ أحكام القانون ومتابعة شؤون المعوقين.

* حلقة حول منظمة التجارة العالمية

أقام المعهد المالي في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠١ حلقة مناقشة حول نظام التجارة العالمي برعاية وزير المال الأستاذ فؤاد السنيورة، تحدث فيها رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين طلال أبو غزالة. وكانت كلمة للوزير لفت فيها إلى "الخطوات الجريئة المطلوبة من لبنان لتعزيز العمل العربي المشترك"، داعياً إلى تكتل الدول العربية في إطار السوق المشتركة للتكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات. وقدم أبو غزالة من جهته شرحاً مسهباً لمنظمة التجارة العالمية وكيفية التفاوض معها.

* حلقة حول تطوير السياسات الضريبية

رعى وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة حلقة عرض ونقاش حول "السياسات الضريبية وأساليب تطويرها وهيكليتها التنظيمية"، قدمها الخبير الكندي اللبناني الأصل الدكتور ماريو منصور، ونظمها المعهد المالي في ٩ آذار ٢٠٠١ بحضور رئيس جمعية الصناعيين جاك صراف والمسؤول عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إيف دوسان وعدد من رؤساء المصالح والمدراء والموظفين في وزارة المال. وتحدث الوزير فؤاد السنيورة فعرض السياسة الضريبية في لبنان والتوجهات الحكومة في هذا المجال، لافتاً إلى المنحة الكندية "لمساعدة الحكومة في عصرنة السياسات الضريبية وتحسين الأساليب المتبعة وتدريب العاملين في الإدارة الضريبية لتأمين موارد جديدة للخزينة". أما الدكتور ماريو منصور فقدم شرحاً عن السياسات الضريبية مسلطاً الضوء على طرق استحداثها، بدءاً من الدراسات الأولية حتى تطبيقها ومتابعتها وتقويمها، مستنداً إلى خبرته في الإدارة المالية الكندية.

* حلقة حول معايير المحاسبة والمراجعة الدولية

نظم المعهد المالي بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين حلقة حول المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة في ٥ نيسان ٢٠٠١، تناول خلالها عدد من خبراء المجمع أهمية تطبيق المعايير بحسب الأسس المتبعة عالمياً في الرقابة على أداء مهنة المحاسبة. عرضت خلال الجلسة المعايير الدولية للمحاسبة والمراجعة وشدد المداخلون على ضرورة تحرير مهنة المحاسبة في ظل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. وأخيراً، قبل فتح باب النقاش، تم استعراض البرنامج التأهيلي المحاسبي المهني الدولي.

Merrill Lynch

ندوة "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند"

بالتعاون مع مؤسسة "ميريل لنش" العالمية، عقدت وزارة المالية وزارية ضمن غرفة عنوان "تطوير سوق ثانوية لسندات اليوروبوند اللبنانية" في الفهد الثاني، في ١٥ حزيران ٢٠٠١.

افتتح الورشة مدير "ميريل لنش" في لبنان جاك ناشر، مرحباً بالحضور ومشيداً مع الوزارة لإدلاء إلى أهمية هذه الندوة. ثم عرف الوزير الأستاذ فؤاد السنيورة بعرض الندوة وهو مداخلة حول تطوير السوق الثانوية لسندات اليوروبوند اللبنانية وأساليب تجويرها. وقال أن حجم إصدارات اليوروبوند بلغ ٢٣ إصداراً حتى الآن، وقيمتها ٧.٥ مليارات دولار. وأشار إلى أن صغارة تطوير السوق الثانوية ليست محصورة فقط بسندات اليوروبوند بل تتضمن أيضاً سندات الخزينة اللبنانية. وترمي هذه الخطوة إلى

لتلبية آمال السندات القصيرة الأجل

كما أكد أن تطوير سوق ثانوية نشطة حول سوق اليوروبوند في لبنان، وسيقيه النظام المالي عموماً في لبنان فهو دو منفعة كبيرة لموفر السيولة والاستثمار، لا للمستثمرين فقط، بل أيضاً للمؤسسات عموماً. ويسمح وجود سوق ثانوية للمستثمرين بالدخول بسهولة إلى السوق والخروج منها، ويعني أيضاً استفادة أكبر للمؤسسات المالية وللأفراد. وبالتالي، هناك مصلحة مشتركة للمستثمرين والحكومة اللبنانية ووزارة المال والمؤسسات المالية والمصرفية في تجوير هذه السوق الثانوية. وأشار الوزير السنيورة إلى أن الوزارة تعمل جاهدة لتطوير السوق الثانوية. ومن هذه الجهود نشر المعلومات المالية على شبكة الإنترنت. وقرّه السنيورة بجهود مؤسسة "ميريل لنش" لمساعدة الحكومة اللبنانية في تفعيل السوق المالية.

ثم تحدث مستشار الوزير، الدكتور جهاد أزعور، فقال أن زيادة السيولة هي أحد أهداف الدولة، ومن الأغراض الأخرى لهذه الإصدارات المالية توفير أدوات التأمين وتحديد سبل تحقيق ذلك، ومنها وضع سياسة مالية نشطة واعتماد رؤية إنمائية. واعتماد جهود تسويقية واستراتيجية نشطة. وأكد أزعور ضرورة وجود سوق ثانوية نشطة لسندات اليوروبوند اللبنانية.

جديد وزارة المالية

نعم للضريبة على القيمة المضافة

الأستاذ شوقي حمد

تدخل ضريبة القيمة المضافة حيز التنفيذ قريبا (أول كانون الثاني ٢٠٠٢)؛ تتعدد أعمال التحضير وتصعب المهمات، ومنها تحضير مشروع القانون والتنظيم، السياسات الضريبية، الأنظمة والإجراءات، فريق المعلوماتية، دراسات التأثير الاقتصادي، الهيكلية التنظيمية والعملية... نتيجة لذلك يتبين أن تشكيل فرق عمل متعددة هو خير وسيلة لتوزيع المهمات وتنظيم العمل.

أوضح لنا الأستاذ شوقي حمد، مدير مشروع ضريبة القيمة المضافة، هذه المسألة، في لقاء خصّصه للإجابة عن الأسئلة المتعلقة بخطة العمل وبالمشاريع المتعلقة بهذه الضريبة (تاريخ ١٩ حزيران ٢٠٠١).

ما هو الوضع الحالي؟ من هم الأشخاص الذين يعملون على تحضير تطبيق هذه الضريبة وكيف ينظمون عملهم؟ هذه هي الأسئلة التي يطرحها الجميع والتي سأحاول التطرق إليها.

يتألف فريق العمل على ضريبة القيمة المضافة حالياً من ٣٥ شخصا (بينما سيبلغ مجموع المسؤولين عن إدارتها ٢٥٠ شخصا) يساندهم مستشارون وخبراء أجانب خلال مهمات معينة. تعمل هذه الموارد البشرية المحلية والأجنبية في كافة المجالات، من التشريع إلى المعلوماتية والسياسات الضريبية، مرورا بتقنيات التوعية والإعلام. يساند الفريق الاتحاد الأوروبي، الوكالة الكندية للتنمية الدولية، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، خبراء من سنغافورة، بالإضافة إلى الخبرات التي تقدمها إرلندا وبلجكا وفرنسا والدول العربية لا سيما مصر ودول المغرب العربي.

-إلى ماذا توصلنا حتى الآن ؟

في الفريق عشرة وحدات تعمل بتعاون وثيق، وفي ما يلي لمحة عن المهمات التي تتولى القيام بها كل منها:

١- الدراسات والقوانين القانونية:

أقر مجلس الوزراء قانون الضريبة على القيمة المضافة (بتاريخ ٢٠٠١/٩/٧) وأحاله على مجلس النواب، ونأمل أن يناقش خلال الجلسة الاستثنائية الأخيرة. من الهام جدا أن يقر هذا القانون خلال الشهرين القادمين.

٢- دراسات التأثير الاقتصادي:

لقد تم انجاز الدراسات الاقتصادية القطاعية الداخلية وسوف يباشر بعدد من الدراسات الإضافية بالتعاون مع اقتصاديين وخبراء من القطاع الخاص، وذلك للتعمق في بعض مظاهر وقع تطبيق ضريبة القيمة المضافة.

٣- السياسات الضريبية:

لقد أنجز ما يزيد عن ثلاثة أرباع المطلوب وقد حضر خبير إرلندي (مدير عام سابق لضريبة القيمة المضافة في إرلندا) إلى لبنان في أواخر حزيران لمدة أسبوعين لمراجعة عامة للسياسات والأنظمة الموضوعة.

٤- أنظمة وإجراءات:

أوشكنا الانتهاء من وضع الأنظمة والإجراءات المختلفة. وسوف تكون نماذج التصاريح والمعاملات المختلفة وشرح الأدلة المفصلة للإجراءات والكتيبات الداخلية الخاصة بالعمليات جاهزة في الأشهر القادمة.

٥- فريق المعلوماتية:

يغطي برنامج (Integrated Government Automated System) SIGTAS (Standard الذي وضعته البعثة الكندية في مديرية الواردات معظم (٨٠٪) الحاجات المعلوماتية لمكننة الإجراءات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة و يتولى فريق المعلوماتية المختص وضع وتطوير البرامج الإضافية التي تطلبها بعض العمليات الخاصة.

٦- تنظيم العمل:

لقد جهزت دراسة هيكلية التنظيم الادراي للوحدة الخاصة لضريبة القيمة المضافة، وقد تم تحضير مشروع هيكلية الفريق وتوزيع وتوصيف المهام بمساعدة خبير بلجيكي علما أن وحدة ضريبة القيمة المضافة ستكون جزءاً من مديرية الواردات وسوف تضم أكثر من ٢٥٠ موظفاً وعاملاً.

نتنظر قدوم خير كندي – خلال شهر آب لاستحداث الهيكلية الإدارية كما هو مخطط لها.

٧- التدريب:

يعمل المعهد المالي على تدريب فريق ضريبة القيمة المضافة بالتعاون مع خبراء لبنانيين وأجانب. وقد تم تحضير برنامج التدريب المؤلف من ٣٧ مادة متخصصة للمباشرة بالتدريب المكثف خلال شهر آب. هذا بالإضافة إلى دورات التعريف التي يتم حاليا تنظيمها لصالح جميع العاملين في وزارة المال بعرض تعريفهم على ضريبة القيمة المضافة. سوف نستقبل خلال شهر آب الجاري بعثة خبراء من سنغافورة لمدة أسبوع للمباشرة بالتدريب الخاص بالمراقبين المتخصصين بالرقابة والتدقيق على ضريبة القيمة المضافة.

٨- الإعلام:

تم تحضير خطة إعلامية بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي. يبقى أن توضع بعض التواريخ والبرامج النهائية للمباشرة بالحملة الإعلامية في منتصف تموز. أما في ما يتعلق بالإعلام الداخلي فالتواصل جار مع الموظفين في الوزارة وخارجها علماً أن فريق ضريبة القيمة المضافة يشارك في كل حدث ينظم ويتعلق بهذه الضريبة.

٩- مركز وحدة الضريبة على القيمة المضافة:

سوف تتمركز إدارة ضريبة القيمة المضافة في بيروت ذلك لان معظم (٩٠٪) المؤسسات الخاضعة لهذه الضريبة متواجدة في بيروت وجبل لبنان (وعلماً أن عتبة الخضوع لهذه الضريبة هي ابتداءً من ٥٠٠ مليون ل.ل). نظرا لذلك، لا بد أن يسهل على الجميع الوصول إلى المبنى الجديد القائم بالقرب من مبنى المعهد المالي.

أخيرا، يهمني التوقف عند تاريخ هام: الأول من تشرين الأول ٢٠٠١، حيث يتوقع المباشرة بتسجيل الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وسيكون ذلك بمثابة حدث "تاريخي" لفريق العمل، لوزارة المالية، وللبنان بشكل عام.

نشير الى ان موقعا على الانترنيت خاص بضريبة القيمة المضافة هو قيد التحضير حاليا. سيكون هذا الموقع جاهزا للاستعمال والاطلاع ابتداء من منتصف تموز تحت عنوان واضح من خلال موقع وزارة المالية www.finance.gov.lb.

كما يمكن للجميع الاتصال بنا هاتفياً، إرسال أسئلتكم أو طلب أي توضيح عن ضريبة القيمة المضافة على العنوان التالي: vat@finance.gov.lb

مقابلة مع السيد شوقي حمد
مدير مشروع ضريبة القيمة المضافة

ويستمر التدريب...

التدريب على الضريبة على القيمة المضافة

طيلة شهر آذار، تمّ تنظيم دورات تدريبية في المعهد المالي ، تناولت موضوع استحداث "الضريبة على القيمة المضافة" وكيفيّة تطبيقها في لبنان. شارك في هذه الدورة مراقبون رئيسيون ومراقبون تمّ انتقاؤهم من مديرية الواردات للعمل ضمن الفريق المُعَد لهذه الضريبة وذلك بقرار صادر عن وزير المالية.

تناولت الدورة مواضيع عدّة منها المبادئ الأساسية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة، أمثلة تطبيقية، لمحة شاملة عن السياسات الضريبية للدول التي تطبقها ، الأنظمة والإجراءات... تمّ لاحقا وضع خطة لتنظيم العمل ضمن فريق ضريبة القيمة المضافة وتوزيعه على المراقبين كافة. تكوّنت حينئذ فرق تعمل على الأنظمة والإجراءات، على السياسات الضريبية، على درس مختلف القطاعات من الناحية الاقتصادية، وعلى المراجعة القانونية لمشروع القانون...

وتشهد وزارة المالية اليوم ما لم تشهده في ما مضى في مجال تطوير الموارد البشرية ممّا يساهم في زيادة حوافز الفرد ليصبح عنصراً فعالاً ومنتجاً في الإدارة.

في النهاية لا بدّ من شكر المعهد المالي على استضافته لنا خلال هذه الدورة، وترحيبه بنا في أيّ وقت وحرصه الدائم على تقديم الأفضل.

رانيا الهبر
مراقب ضرائب، دفعة ٢٠٠٠

حلقات التعريف بالضريبة على القيمة المضافة

بدأ المعهد المالي بالتعاون مع فريق الضريبة على القيمة المضافة بسلسلة حلقات توجيهية حول القانون الجديد ابتداء من أوائل شهر حزيران ٢٠٠١ والهدف من هذه الحلقات توفير المعلومات وفتح مجال الاستشارة والنقاش لكافة موظفي وزارة المالية من العاملين بالإدارة الضريبية وغيرهم من الموظفين.

ويقوم المعهد بدعوة مجموعات الموظفين والصحافيين بشكل منفصل بذلك فرصة للعلم والاستشارة للجميع. وفي كل حلقة يقوم فريق الضريبة على القيمة المضافة لاسيما المراقبين الرئيسيين المكلفين بالعمل ضمن هذا الفريق بعرض للمبادئ العامة والأسباب الموجبة وتفاصيل التطبيق وغيرها.

L'Orient Le Jour
The Daily Star
النهار
السفير
الحياة

تدريب المعلوماتية: طلبات يتزايد يوميا

يتوفر في المعهد المالي مختبران للتدريب على المعلوماتية موضوعان بتصرف موظفي الوزارة، وبغية الاستفادة القصوى من التسهيلات المتوفرة للموظفين، قام المعهد المالي بإجراء مسح شامل لحاجات الموظفين بما يختص بالتدريب على المعلوماتية. وقد جاءت النتائج حتى تاريخ نيسان ٢٠٠١ كالآتي:

عدد الموظفين الراغبين بإجراء دورات تدريبية على المعلوماتية ٢٢٢ ، يتوزعون على المديريات بالشكل التالي:

الواردات ٧٦، مالية الجنوب ٢٠، الصرفيات ٤٢، الخزينة والدين العام ٣٦، الموازنة ١٠، و٩٨ موظف من إدارة الريجي، وعدد لا يستهان به من موظفي مديرية الجمارك، علماً أن هذه الأرقام بازدياد مستمر خاصة مع انضمام إدارة المساحة والشؤون العقارية بقوة إلى لائحة طالبين التدريب على المعلوماتية.

أما برامج التدريب فهي عديدة متعددة تبدأ ببرامج للتعريف على مبادئ عامة في المعلوماتية وتتنوع لتصبح متخصصة اكثر، تحدد بحسب الطلب.

يختلف امتداد كل دورة بحسب نوع برنامج التدريب، لتمتد على مدة أقصاها ٦ حلقات للبرنامج، مع العلم أن المدة الزمنية لكل حلقة هي ثلاث ساعات.

هدفنا أن نلبي حاجات كل الراغبين في التدريب، وأملنا أن تمكن هؤلاء الذين شاركوا أو سيشاركون بالتدريب بتحقيق تحسن ملحوظ في إنتاجيتهم في مراكز عملهم.

لينا الصبر
منسقة تدريب في المعهد المالي

المكننة في وزارة المال

كيف تحضر وزارة المالية نفسها لإدخال المعلوماتية إلى كافة العمل؟

١- الخطة: العناوين الكبرى، الأهداف، المراحل والإنجازات

الأستاذ نبيل جوت

إن تعميم المكننة خطة طموحة تشمل وزارة المالية بكافة أقسامها، وترمي إلى تجهيز المكاتب بجهاز كمبيوتر لكل موظف والانتقال من الإدارة القديمة القائمة على تخزين المعلومات على الورق إلى استعمال شبكات Networks مع تطبيق الإجراءات الأمنية اللازمة. والهدف من المشروع هو تحسين نوعية الخدمة التي توفرها وزارة المالية للمواطنين وتطوير الإدارة العامة فيها من خلال تعزيز المكننة والاستعمال الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات عمل الوزارة وفي كل أقسامها. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الخطوة ستنعكس ولا بد على تنظيم الإدارة وعلى تبسيط سير المعاملات فيها. يغطي البرنامج كل من مديرية الموازنة، الخزينة والدين العام، المحاسبة العامة والمديرية الإدارية في مديرية المالية العامة، علماً أن برامج خاصة هي قيد التنفيذ في مديرية المساحة والشؤون العقارية وفي إدارة الجمارك.

تتوزع الخطة على عدة مراحل بدءاً من البنية التحتية أي شراء التجهيزات وإعدادها وتركيبها وربط مختلف أبنية الوزارة بشبكة محلية Local Area Network وأخرى مناطقية Wide Area Network كما تشمل في مرحلة ثانية وضع الIntranet في وزارة المالية، و الIntranet هو شبكة تبادل المعلومات الداخلية. أما في ما يخص تطوير الأنظمة المعلوماتية فستركز الخطة على ستة أنظمة مترابطة خاصة بإدارة الخزينة (Treasury and Finance Management) وبالموازنة وعقد النفقات (Budget & Expenditure Management)، بإدارة دفع الرواتب والتعويضات (Payroll & Retirement Management)، بالإضافة إلى أنظمة لإدارة الضرائب كالأملاك المبنية (Application Built Property Tax ورسم الانتقال (Inheritance Tax Application وبعض الأنظمة المكملة لنظام إدارة ضريبة الدخل (Income Tax Management). إن الخطة في كل مراحلها قائمة على المبادئ العامة التالية:

-خدمة المصلحة العامة من خلال تحسين نوعية الخدمة وسرعتها

-خفض النفقات الجارية وهي نفقات بازدياد مستمر وذلك من خلال استعمال التكنولوجيا

-تحسين إنتاجية العاملين في وزارة المالية

-توفير المعلومات من خلال المواقع على الإنترنت

-تمديد ساعات الخدمة بواسطة أنظمة إلكترونية لاستقبال المعاملات

-تأمين نقاط " الخدمة السريعة " one-stop shop لاستقبال المواطن وإرشاده وتلقي الطلبات وتأمين النتائج والوثائق المطلوبة.

في عالم التكنولوجيا، يشكل اكتساب أحدث التجهيزات وأكثرها تطوراً هاجساً مثيراً لكل العاملين. غير أنه مع تقلص الموارد المادية تكمن الحكمة وحسن الإدارة في اختيار الاستثمارات التقنية الأجدى والأقدر على تحقيق مردود عال للمواطن والإدارة على السواء.

إن العمل جار حالياً على تطبيق المشروع ويقدر الوقت اللازم لإتمامه بثلاث سنوات، لكن هذا لا يعني أن النتائج لن تبرز إلا في السنة الثالثة فالمشروع يتضمن أهداف مرحلية وكذلك أهداف طويلة الأجل كما ينتظر تحقيق إنجازات أثناء المرحلة التطبيقية.

٢- أين يقع العنصر البشري في هذه الخطة؟

العنصر البشري المؤهل والكفء هو أساسي لتطبيق فعال للمكننة في وزارة المالية لذلك نحن نعول كثيراً على تجاوب جميع أفراد الإدارة أي كانت فئتهم أو رتبتهم فتعاون الجميع مطلوب وضروري. من ناحية أخرى، نعد حالياً كادر متخصص لتنفيذ ودعم الخطة ومواجهة أي مشاكل قد تواجهها، ويبلغ عددهم حالياً ٢٤ متخصص ١٦ منهم في بيروت و٨ في المناطق (بعبدا – الجنوب – زحلة – طرابلس) مع العلم أنه سوف يعين المزيد من الأشخاص المتخصصين في هذا المجال حتى يبلغ عدد أعضاء فريق العمل حوالي ٣٤ متخصص.

العنصر الشاب أساسي في الخطة

سوف توضع خطة تدريب بالتنسيق مع المعهد المالي لتعين مستشار أو شركة متخصصة تساند في تقييم الحاجات ووضع برنامج تدريب مكثف وشامل لكافة الموظفين.

٣- هل من مشروع خاص بالكادر الشاب؟

عنصر الشباب هام لأنه لا يخشى التغيير ولديه الثقافة الكافية في مجال المعلوماتية، ومن الطبيعي أن يلعب دوراً أساسياً في تنفيذ الخطة وفي مساعدة الأكبر سناً والأكثر خبرة على تقبل التكنولوجيا واكتشاف حسناتها.

٤- هل من مشاكل تتوقعونها؟

تحمل أي عملية تغيير في طياتها قدر كبير من التحديات وقدر كبير من الفرص. لو وضعنا نصب أعيننا أن التكنولوجيا تحمل معها مردودا كبيرا للمواطن والإدارة من تبسيط للإجراءات وتقليص للنفقات، لسلمنا أن القدر الأكبر من الاستثمار عليه أن يذهب في هذا الاتجاه ولكن أيضاً في اتجاه تكييف التقنيات مع إعادة التنظيم للعمل وللهيكليات ومع جعل البشر في قلب هذا التغيير وليس على هامشه.

من ناحية التقنيات يبقى أنه علينا تحديث أنظمة موجودة حالياً وبعض قواعد البيانات لتتكيف مع البنية التحتية الجديدة (applications internet-based or network) كما علينا المحافظة على كادر بشري عالي التقنية داخل الوزارة مع ما يتطلبه ذلك من صعوبات لكون هذا الكادر يتعرض لإغراءات كبيرة من قبل القطاع الخاص وسوق العمل.

٥ - كيف تقيّم ما توصلت إليه وزارة المالية في مجال المعلوماتية مقارنة مع غيرها من الوزارات والإدارات؟ وهل ستنجح المكننة وتكون وزارة المال سباقة في هذا المجال؟

لطالما كانت وزارة المالية سباقة في مجال المعلوماتية والمكننة، ومن يتابع نشاطها يلاحظ تطور المشاريع وسرعة تقدمها. فالجميع يدرك أكثر من أي وقت مضى ضرورة استعمال تقنيات المعلومات والتكنولوجيا المتقدمة لجعل الإدارة الحكومية أكثر تجاوباً مع حاجات العصر وسرعة في تلبية شؤون المواطنين. لذلك فإن متابعة المستجدات وتدريب الموظفين وتطوير التجهيزات وتطويع الإجراءات بشكل مستمر هي من الأولويات في الإدارة الحديثة. كما أن التعلم المستمر والتجدد هي تحديات كبرى علينا مواجهتها في كافة مديريات وزارة المالية من مديرية مالية عامة ومساحة وشؤون عقارية وإدارة جمركية حتى تصبح وزارة المال وزارة إلكترونية سباقة في تطويع التكنولوجيا لخدمة المواطن ومثالاً يحتذى به في القطاع العام كما في القطاع الخاص.

مقابلة مع الأستاذ نبيل بموت، مستشار الوزير للشؤون المعلوماتية

تصاريح جديدة أكثر حداثة وسهولة

تعديل البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية

وضعت وزارة المالية تصريحا جديدا للمصارف والمؤسسات المالية، مصارف تجارية، مصارف متخصصة ومؤسسات القرض وغيرها، صدر التعديل في القرار ٩/٥١٨ الصادر في ٩ نيسان ٢٠٠٨ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٦. وهو يستأول تعديل البيانات المالية للمصارف والمؤسسات المالية (أي تعديل الشق رقم ٣ من القرار ٩/١٠ تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٤).

يتألف التصريح الجديد للمصارف والمؤسسات المالية من أربع صفحات أساسية مرفقة بنوعين من البيانات المالية: المالية الأساسية العامة الواجب على جميع المؤسسات تقديمها، والبيانات التكميلية الخاصة والتي يجب التقدم بكل منها بما يناسب ونوع العمليات التي تقوم بها المؤسسة المعنية.

وكانت وزارة المالية تحصد في السابق رقم تسجيل المكلف في السجل التجاري كرقم تكليف لديها، أما بموجب التصريح الجديد فقد اعتمدت أرقام تسجيل خاصة تعطى للمكلفين من قبل وزارة المالية، وهي على نوعين: الأول خاص بالمؤسسة يحدد ذاته والثاني خاص بالمساهمين الرئيسيين في هذه المؤسسة (رقم السجل الشخصي للمساهمين مستقل قائما عن رقم تسجيل المؤسسة).

بالإضافة إلى إسهامها من ناحية التطور والدقة في تحصيل المعلومات، تبسّط التصاريح المصرفية الجديدة عملية المراسلة المكلفة التي تقوم بها دائرة ضريبة الدخل فتحيط المكلف علما بمقدار التعديلات والتصحيحات وأسبابها ومقدار الضريبة التكميلية أو الإضافية المتوجبة إن وجدت مضافا إليها غرامة التحصيل. ترسل الوحدة المالية المختصة للمكلف إعلاما ضريبيا أوليا بواسطة البريد المضمون على أن يقر من حق الإدارة درس تصريح الضريبة المقدم مع أعمال المكلف في الوقت الذي تراه مناسبا وإصدار إعلام ضريبي جديد عند الحاجة.

وكان تعديل للمراقب الرئيسي في دائرة ضريبة الدخل السيدة هالة نادر التي أمنت لنا هذه المعلومات: فعلّقت دائرة ضريبة الدخل طويلا على هذا التعديل، لكن لن أحدد أسماء المسؤولين الذين يرجع لهم فضل هذا العمل الذي استغرق وقتا وتطلب جهودا كبيرا، وقد أثمر فاصبحت النماذج جاهزة للاستعمال للمصارف والمؤسسات المالية يرفق بها الدليل الغني الذي يشمل المعلومات حول تصريح ضريبة الدخل للمصارف والمؤسسات المالية، ويتضمن شرحا مفصلا عن كل صفحة من التصاريح وعن كل الإجراءات المتعلقة بها. أما التصاريح الجديدة مع البيانات المالية الملحقة بها فهي التصاريح المعمول بها سابقا ويعمل بهذا القرار ابتداء من أعمال سنة ٢٠٠٧. (كما وردت في المادة الثانية من التعديل). وتوفر هذه النماذج للجمهور والمكلفين لدى دائرة ضريبة الدخل في بيروت والوحدات المالية في المحافظات مجانا دون أي مقابل.

تسهيلات جديدة للمكلفين عن طريق صندوق البريد

تبسيط إجراءات المعاملات العائدة للمكلفين بضريبة الدخل، بادرت وزارة المال بقبول التصاريح والطلبات والاستدعاءات والاعتراضات المتعلقة بهذه الضريبة بواسطة البريد المضمون مع إشعار بالاستلام، وسعالج وفقاً للأصول المعمول بها.

يعتبر تاريخ إيداع المراسلة بالبريد المضمون مع الإشعار بالاستلام هو التاريخ الصحيح الذي على أساسه يبدأ سريان المهل المنصوص عليها في قانون ضريبة الدخل وتعديلاته ويقتضي الاحتفاظ بإشعار الإيداع، مع التأكيد على تدوين نوع المراسلة المضمونة ورقم الهاتف والفاكس وصندوق البريد، ضمن الخاصة المرسلة.

وختم البيان: أن المراسلات الواردة بالبريد العادي لا تلزم الإدارة ولا يترتب عليها أي مفاعيل قانونية.

جديد وزارة المالية

وزارة المالية تتحاور مع شركائها:
الرؤية والتعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية

حلقة في المعهد المالي وزيارة إلى مراكز العمل في وزارة المالية

تحت عنوان "الرؤية و التعاون في مشاريع الوزارة الإصلاحية"، تم تنظيم منتدى في المعهد المالي بتاريخ ٣٠ أيار ٢٠٠١، برعاية وحضور معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، وبحضور وتعاون أبرز الجهات المانحة. هدف المنتدى إلى تسليط الضوء على تطوّر العمل في مختلف المشاريع الإصلاحية التي بادرت بها وزارة المال منذ عام ١٩٩٢، إضافة إلى عرض للنتائج المحققة والرؤية المستقبلية للوزارة. كما هدف العرض إلى إعطاء شركاء الوزارة فكرة أوضح عن مدى التقدم الحاصل في مجال بناء القدرات وضع السياسات وتحقيق المبادرات الإصلاحية وعرض أبرز التحديات والنجاحات المحققة في العقد الماضي لجهة التحديث وتبسيط المعاملات في مختلف المديريات والإدارات. هذا بالإضافة إلى خلق حوار حول جدوى ودور مختلف المشاريع في عملية التنمية الإدارية.

تلا عدد من الشخصيات لعرض الأوجه المختلفة من هذه الرؤية، لا سيما وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة، الأستاذ إيف دوسان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأستاذ هاري برازاد، ممثل البنك الدولي، الذين افتتحوا الجلسة بكلمة حول مراجعة للوضع. ثم تحدث الدكتور جهاد أزعور مدير مشروع زيادة المداخيل وتحديث الإدارة الضريبية (REFM) والسيدات هلا سالم ورولا رزق ومستشارة الوزير للشؤون القانونية الحامية كارول حزامي وجميعهم من فريق المشروع. كما عرض السيد سليم بلعة، منسق مشروع إصلاح النظام المعلوماتي للجمارك اللبنانية لأنظمة "نجم" و" نور" و" نار" المعلوماتية، وتحدثت منسقة مشروع COMAP السيدة رغدة جابر عن المكننة والتنظيم والتحديث في مديرية المساحة. في ختام النهار، وبعد عرض للتحقيقات التي أنجزها المعهد المالي قامت به مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط وعرض شريط مصور عن المعهد، تم تنظيم حلقة نقاش وجهها الدكتور جهاد أزعور بمشاركة السيد ألان بيفاني مدير عام المالية، السيد جون وتر، مدير البحوث في البنك الدولي، السيدة ندى ناشف، ممثلة مندوب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والسيد جان لويس بودان، مستشار رئيس مؤسسة تطوير التبادل في التكنولوجيا الاقتصادية والعلمية في وزارة المالية الفرنسية ADETEF.

في الميدان

خصص اليوم الثاني (الثلاثاء ٣١ أيار ٢٠٠١) لزيارة ميدانية اختيارية لبعض مراكز العمل في الوزارة من ضمنها مرفأ بيروت ومكتب المساحة في بيروت ليتمكن المشاركون من الإطلاع عن كثب على أنظمة التشغيل وطريقة عمل موظفي وزارة المالية. ضم الحضور شخصيات منها السيد جان لويس بودان، مستشار رئيس الـ ADETEF، السيدتان سوفي لوجاندر وغريس ديب، من السفارة الكندية، بعض الممثلين عن البنك الدولي والسفارة الإيطالية، عدد من العاملين في المعهد المالي ومسؤولين من الوزارة.

في العقارية...

في مديرية الشؤون العقارية والمساحة، شرحت السيدة مهى سليبي والسيد ليد هيوبرتس أهم تفاصيل العمليات الممكننة، وعرضا لكافة المراحل بدءا بتحويل المعلومات الورقية الموجودة على الصحائف والخرائط إلى رموز معلوماتية. بعد ذلك عمد المسؤولون إلى مسح الخرائط أمام الحضور وإطلاعهم على أنظمة الألوان التي تشير إلى الأبنية مثلا باللون الأرجواني والطرق باللون الأصفر وحدود العقارات باللون الأبيض مشيرين إلى أن حدود

العقارات وأرقامها هي العناصر الأساسية في عملية الأرشفة الإلكترونية. بعد ذلك، شرح الاختصاصيون من خلال أمثلة مبسطة ما تتطلب عملية ضم العقارات بشكل إلكتروني أي كيفية إلغاء الحدود بين عقارين أو أكثر، وتحديد أرقام العقارات بواسطة المكننة، ومن ثم طباعة الخرائط قبل عمليات الضم وبعده. وأشار الاختصاصيون إلى أن عمليات الضم تختلف عن عمليات تجزئة العقارات إذ قبل تدخل المكننة يتم التأكد من إتمام العملية ميدانيا. وتبين من خلال الشرح المفصل لجميع العمليات أهمية توزيع المسؤوليات على الأشخاص كل بحسب كفاءته فالتغيرات على الخرائط تقوم بها مجموعة متخصصة ليتم من بعدها وضع أرقام العقارات النهائية عليها، علما أن هذه الأرقام هي التي تسمح بالتعرف على العقار من خلال المكننة. وفي نهاية اللقاء شدد المسؤولون على أن عمل هذه المديرية بمكننة أو من دونها يستند أولا وأخيرا الى الخريطة وهي العنصر الأساس لكل هذه الأعمال، لذلك فإن دقتها وشمولها كافة التفاصيل يبقى حجر الزاوية في مديرية المساحة والشؤون العقارية.

في المرفأ...

في مرفأ بيروت، عرض مدير المركز الآلي السيد غسان نصر الله العمليات التي يتم إنجازها في المرفأ: إدخال معطيات، مراجعة المعلومات وتسجيل الوثائق، تفتيش البضائع في المرفأ، محاسبة وتحضير الإفادات والوصول (الصفراء اللون) للتصاريح الخضراء –أي النظامية، وتعليق التصاريح الحمراء، التي تثير الشكوك لسبب أو لآخر. وشرح السيد نصر الله المعايير المتبعة في تصنيف البضاعة، والأولويات المحددة – والمتغيرة– مثل التصريح، مصدر البضاعة، البضاعة بحد ذاتها وغيرها. تطرق السيد نصر الله كذلك إلى التنسيق مع وزارات ثانية مثل وزارة المالية، وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد اللتين يحضر مندوبون منهما بشكل دوري وغالبا يعملون ميدانيا في المرفأ، كما حصل حين تدخلت وزارة الصحة ووزارة الزراعة عند حصول مشكلة جنون البقر.

أما دور الأمن العام، فهو يأتي قبل المرور بالجمارك وتجدر الإشارة في النهاية أن جميع الجهود تهدف إلى توحيد الرقابة وتركيزها.

بعد مطلع عشر سنوات تقريبا على انطلاق هذه التجربة، ارتأت المديرية إعادة تقويمها وتطويرها لمواكبة الإصلاحية وصولا على دخول القرن الحادي والعشرين من الباب الواسع. لقد شكل هذا العقد فرصة اختبار وتعلم لجميع الفرقاء المعنيين. وقد حان وقت مراجعة ما تحقق من إنجازات مع التشديد على التقييم الموضوعي واستخلاص العبر لتستفيد منها كافة الإدارات الجديدة التي تقوم اليوم بالتحضير لها. وعليه الآن أن نختار جهودنا ونحدد عزمنا للمضي قدما ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

شركاء في التدريب

ندوة في معهد فيينا – Vienna النمسا

أجرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD ندوة حول موضوع ال Tax Modelling في مركز ال Vienna Institute-Joint في فيينا–النمسا، و ذلك اعتبارا من ٩ و لغاية ١٣ نيسان ٢٠٠١. وشارك في الندوة المراقبان شادي ابو شقرا وحسن حمدان في مديرية الواردات، دائرة ضريبة الدخل.

السيدان شادي ابو شقرا وحسن حمدان

تناولت الندوة بالإضافة إلى الدراسات النظرية للنظم الضريبية، تطبيقات عملية ترتكز على تحليل المعلومات واستعمالها من خلال النماذج الضريبية. كما ساهمت الندوة بتعريف المشاركين على أدوات جديدة في التحليل والدراسات الضريبية التي ينتج عنها عدة خيارات وحلول يمكن اعتمادها أم لا على مستوى صانعي القرار. أما أهداف الندوة فهي تتلخص بالنقاط التالية :

* إعلام المشاركين عن مبادئ ال Micro Simulations و التقنيات المستخدمة في ال Modelling و خلق القواعد البيانية.
* استخدام المشاركين للتطبيقات العملية في ال Micro Simulations.
* دراسة تأثير الحلول المطروحة من خلال النماذج الضريبية على السياسات الضريبية.
* اكتساب خبرة الدول المتقدمة في هذا المجال.
* تطوير وحدة الأبحاث و التحاليل الضريبية، من خلال تدريب موظفيها و توسيع قدراتهم و خبراتهم.

حاضر في الندوة خبراء في الضرائب والاقتصاد من كندا والمملكة المتحدة، نذكر منهم الخبير ماريو منصور الذي يعمل حاليا في المشروع الكندي لتجديد مديرية الواردات. كما تميزت الندوة بمشاركة لبنان، و للمرة الأولى كبلد عربي وحيد ضمن ١٤ دولة أخرى من آسيا وأوروبا، مما ساهم في تبادل الخبرات و المعلومات و التعرف على النظم الدولية الأخرى. و مثل السيد ستيفن كلارك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كمنسق للندوة، كما مثلت السيدة دومينيك أداي باليتوفا ال Joint-Vienna Institute كمنسقة بين المركز و المنظمة من ناحية و المركز و المشاركين من ناحية أخرى. ولما كانت وزارة المالية تحرص دائما على تطوير العنصر البشري وتنمية مهاراته الفردية من خلال تدريبه على الطرق و الأساليب المتبعة في الدول المتقدمة، وحيث أن الحاجة تدعو إلى الاستفادة القصوى من مقدرة الموظفين و خبراتهم، ينعكس التدريب إيجابيا على فعالية الموظف وإنتاجية الوظيفة في آن معا.

وتتلخص إيجابيات الندوة بالنقاط التالية :

* كيفية استخدام البيانات (Data Base و تطويرها، و استعمالها لاستخراج التقارير و تفعيل النتائج من خلال ال Micro Modelling و ال Macro Modelling
* دراسة مفهوم تفاعل الأنظمة الضريبية مع بعضها البعض، بحيث لا يمكن تعديل ضريبة دون الأخذ بعين الاعتبار الأثر الذي يمكن أن تتركه على الضريبة الأخرى. ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال Spreadsheet Analysis الذي يساعد على ربط الأنظمة بعضها البعض من خلال المعادلات الإحصائية و الرياضية.
* النظر في المسائل الضريبية من ناحية تحليلية مما يساعدنا على دراسة و تطوير نظمنا الضريبية.

و ختاما نتوجه بجزيل الشكر لكل من أتاح لنا فرصة المشاركة بندوة ال Tax Modelling. ونخص بالشكر وزارة المالية و إدارتها، إدارة المعهد المالي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،كافة الخبراء الاقتصاديين و الضرائبيين الحاضرين وكل من ساهم في إنجاح هذه الندوة.

كما نعبر لكم عن خالص امتناننا لمساندتكم ودعمكم في التدريب المتواصل و بتزويدنا بالفرص الفريدة لتبادل المعلومات و الخبرات.

آملين أن تفتح أمامنا أبواب جديدة للمستقبل.

شادي أبو شقرا – حسن حمدان

مراقبي ضرائب دفعة ٢٠٠٠ – وحدة الدراسات والتحليل الضريبي

التعاون مع البنك الدولي

يخرج ١٨ خبيراً ومرشداً عند طلب الأستاذ هاني برازي رئيس بعثة البنك الدولي في لبنان، بثمرة المعهد المالي حلقة تدريب من يوم واحد حول "الموازنة أصولها وتطبيقاتها" خصصت للكوادر وحدات إدارة المشاريع المموّلة من قبل البنك الدولي في عدد من الوزارات والمؤسسات العامة. هدفت الحلقة الى تعريف المشاركين بالمبادئ العامة لإعداد الموازنة والمراحل التمهيدية والقرارية، إعدادها وتنفيذها ومراقبة تنفيذ الموازنة بما فيها رقابة وزارة المال وديوان المحاسبة وقد أعطى هذا الجزء من الحلقة الأستاذ الياس شريل مدير مديرية الموازنة في وزارة المال وشارك في القاش فريق من مراقبي عقد النفقات في الإدارات المختلفة المعنية وبعد استراحة الغداء، كانت مداخلة شيّقة للدكتور حبيب أبو صقر مدير الثالثة العامة السابق الذي تطرق للتوازن الإقتصادي والإجتماعي وتحدث بعجزة عن الأقفال الحديثة لتحديث أنظمة الموازنة وتنفيذها ومراقبتها متمثلاً الأسباب الموجبة لتعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية والذي يجري درسه حالياً لجهة تنفيذ النفقات العامة.

١- إعادة الموازنة في العلاقات بين الوزارات المختصة ووزارة المالية وتصحيح أسس الرقابين الإدارية والقضائية.

٢- التعديل في تعيين المراجع المختصة في التنفيذ.

٣- الملاحظة في تنفيذ النفقات العمومية من خلال الإنتقال الى تسهيل تفويض الصلاحيات، لا سيما في المحافظات.

٤- وتخفيض عدد الرقابات المسبقة والمتكررة على عقود النفقات وتعزيز هذه الرقابة لا سيما على مستوى وزارة المالية

الشراكة مع معاهد التدريب الفرنسية

في ظل الانفتاح على البلدان العربيّة وبغية توسيع آفاق المعرفة لدى موظفي مديريّة الماليّة العامة، تمكّن المعهد المالي وبنجاح من إنشاء تعاون واسع النطاق مع وزارة الاقتصاد والمال والصناعة الفرنسيّة بدعم من وحدة التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت.

إن ثمرة هذه الشراكة المهمّة هي مشاركة سبعة من موظّفينا في دورات تدريبيّة مهمّة جدّاً لعملهم اليومي في وزارة الماليّة ويجري ذلك في معهدين عامّين فرنسيّين هما المدرسة الوطنيّة للضرائب في فرنسا Ecole Nationale des Impôts والمعهد الدولي للإدارة العامّة Institut International d'Administration Publique.

في ما يخصّ بالمدرسة الوطنيّة للضرائب:

* شارك السيد كارلوس عريضة، وهو مراقب رئيسي في طرابلس، في ندوة مراقبة الضريبة التي جرت ما بين ١٩ و٣٠ آذار ٢٠٠١؛
* وشارك السيد محمّد سعد، وهو مراقب في مديريّة الواردات في بيروت، في ندوة الضريبة على القيمة المضافة (٢٨ أيار – ١٥ حزيران ٢٠٠١)؛
* وأخيراً شاركت في ندوة تغطية الضريبة التي جرت ما بين ١٨ و٢٩ حزيران ٢٠٠١ الآنسة كلوديا غنيمة والآنسة هدى صادق وهما مراقبين في مديريّة الواردات في بيروت.

أمّا في ما يختص بالمعهد الدولي للإدارة العامّة:

* شاركت السيدة عليا عبّاس، مديرة صندوق الصرفيّات في دورة حول مراقبة وتقييم النفقات العامّة جرت ما بين ١٩ آذار و١٣ نيسان ٢٠٠١؛
* كما شاركت السيدة نورما نمر، وهي رئيس قسم مراقبة جبابة الضرائب، في دورة عن الفساد حول : حقائق اقتصادية وسبل محاربتها جرت ما بين ٢٨ أيار و٢٢ حزيران ٢٠٠١؛
* أما السيدة موني الخوري، مديرة الخزينة والدين العام، فسوف تشارك هي الأخرى في دورة حول الدور الاقتصادي للدولة ما بين ١٢ تشرين الثاني و٧ كانون الأوّل ٢٠٠١.

ومن المهمّ أيضاً التذكير بشروط الانتساب إلى دورات التدريب هذه:

* أن يكون الموظّف حاملاً لماجستير أو دبلوم مشابه يفيد بأنّه أنهى أربع سنوات من التعليم العالي على الأقل.
* ألاّ يزيد عمره عن الأربعين عاماً في ما يتعلّق بالـ ENI وعن الخمسة والأربعين في الـ IIAP.
* أن يجيد الفرنسيّة بطلاقة.

ويقوم المعهد المالي ووحدة التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت بجهود كبيرة بغية تطوير خطة تعاون لسنة ٢٠٠٢. ستسمح هذه الخطة لعدد أكبر من نخبة موظّفينا من إمكانيّة المشاركة في دورات تدريبيّة في مجال اختصاصاتهم وذلك في المدرسة الوطنيّة للضرائب (ENI) وفي المعهد الدولي للإدارة العامة (IIAP) وفي مركز الدراسات الماليّة والاقتصادية (CEFEB) وأخيراً في مركز الدراسات والبحوث حول التنمية الدوليّة (CERDI).

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّه على كلّ من يرغب في المشاركة في هذه الدورات أن يقدّم عند عودته منها تقريراً مفصّلاً لرئيسه المباشر، ولمدير الماليّة العام وأخيراً لمكتب التعاون في السفارة الفرنسيّة في بيروت الذي منحه فرصة المشاركة في هذه الدورات.

وفي فصل الصيف، سوف يطلب المعهد المالي من الموظفين الذين سبق لهم أن شاركوا في دورات مماثلة في فرنسا وفي معهد فيينا المشترك لـ OCDE في النمسا وفي صندوق النقد العربي في دبي، بأن ينقلوا إلى زملائهم في مديريّة الماليّة العامّة الخبرة والمعلومات والمعارف التي اكتسبوها أثناء مشاركتهم في هذه الدورات.

ولكي يستفيد كلّ من يهتم بهذا الموضوع، أرادت السيدة عليا عبّاس أن تنقل إلينا خبرتها في الـ IIAP وكذلك الأمر بالنسبة للسيّد كارلوس عريضة الذي كان في الـ ENI.

السيدة رولا درويش
المسؤولة عن العلاقات الخارجيّة في المعهد المالي

شارك المراقب الرئيسي في مالية لبنان الشمالي، السيد كارلوس عريضة في دورة "التحقق في الضرائب" في الفترة الممتدة من ٢٨ آذار ٢٠٠١ ولغاية ٦ نيسان ٢٠٠١ وذلك في المدرسة الوطنية للضرائب (ENI) بباريس فرنسا.

تناولت هذه الدورة البحث في عمليات التدقيق في سجلات المكلفين وطرق الرقابة وأساليبها والمعالجة الإدارية في ظل القانون والأنظمة والتعاميم المعمول بها في فرنسا.

تخلل أجواء الدورة بالطبع الجادة والعمل الدؤوب والأمثلة العملية. وقد تلقى المشارك الفوائد من هذه الدورات لما فيها من الفائدة شاكرا وزارتي المالية الفرنسية و اللبنانية والمعهد المالي والمدرسة التي ساهمت في تنويل هذه الدورة وتفاصيلها.

كارلوس عريضة
مالية لبنان الشمالي

عباسة عرفاني من باريس، حيث شاركت بالدورة التي أقيمت في المعهد المالي للإدارة العامة حول "رقابة وتقييم النفقات العامة"، يسعني أن أؤكد على أهمية المعهد المالي بتدريب وتأهيل الموظفين، إن على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي من تأمين وتسهيل مشاركة الموظفين في الدورات والندوات والمؤتمرات في المعهد المالي، وكذلك في المعاهد الدولية الكبرى.

إن نجاح أي عمل لا بدّ أن يكون ثمرة جهد الفريق الذي ساهمت بتنظيمه وإدارته وتنفيذه، فالف شكر لإدارة المعهد المالي والقيمين عليه لتحقيق أهدافهم التي ستعود على موظفي وزارة المالية علماً وسعة أفق.

عليا عباس
مديرية الصرفيات

بقلم الموظفين

السياسات الضريبية المرافقة لاستحداث الضريبة على القيمة المضافة

إن إدخال ضريبة القيمة المضافة على النظام الضريبي اللبناني هو حاليا من أهم مشاريع وزارة المالية اللبنانية، وتتجه الجهود كافة نحو استحداث هذه الضريبة التي ليست فقط بديلا للرسوم الجمركية، بل هي أيضا حجر الأساس في عملية الإصلاح الضريبي وخير وسيلة لتفادي المشاكل الاقتصادية.

يعمل فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة على هذا الموضوع بشكل منتظم، وقد أحيل مشروع القانون إلى مجلس الوزراء ومنه إلى اللجان النيابية. وتوزع أعضاء الفريق على شكل فرق فرعية هدفها دراسة أسس وضع السياسات الضريبية وتنظيم الإجراءات المختلفة والعلاقة مع الجمارك ومع الجمهور وغيرها من المهام.

يعتبر تحديد السياسات الضريبية استكمالاً لمشروع القانون وأساسا للتشريعات ولإجراءات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. نذكر من هذه السياسات ما يلي:

١- الإعفاءات إلى السائحين:

تتبع هذه السياسة عادة لتسهيل عمليات شراء السائحين لسلع ينقلونها معهم إلى الخارج. تحدد هنا الإجراءات المتبعة والمشتريات التي يسمح باسترداد الضريبة على القيمة المضافة المدفوعة عليها. كما تحدد هذه السياسة الضريبية الحد الأدنى المتوجة وتعالج الدفع الفوري والعملة المدفوعة وأسعار صرف العملات الأجنبية في حال اعتمادها وغيرها من التفاصيل التي تهم السائحين وتسهل عليهم عمليات الاسترداد.

٢- قطاع الصحة

يعفى القطاع الصحي من الضريبة على القيمة المضافة لأسباب اجتماعية وإنسانية. وتكمن المهمة الأساسية في تحديد النشاطات الطبية والطبية التابعة paramédicale المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة.

٣- القطاع التربوي والنشاطات الثقافية

يعفى القطاع التربوي من الضريبة على القيمة المضافة في معظم بلدان العالم لأسباب ثقافية، والهدف من ذلك تشجيع المدارس والمعاهد التقنية والجامعات وغيرها من مؤسسات لا تبغي الربح، على الاستثمار في المجالات التي تشجع التربية والتقدم.

٤- قطاع الزراعة

تنوي الدولة إعفاء قطاع الزراعة من الضريبة على القيمة المضافة لأسباب اجتماعية وإدارية وغيرها تتعلق بالقطاع الزراعي وبطبيعة الاستهلاك. في ما يتعلق بالمزارعين، فإنهم يواجهون صعوبة في تطبيق الموجبات المحاسبية والإدارية التي يفرضها قانون الضريبة على القيمة المضافة. أما بالنسبة للاستهلاك، فالمنتوجات الزراعية معفاة من الضريبة على القيمة المضافة لأنها تدخل ضمن مواد الاستهلاك الأساسية.

٥- المؤسسات التي تقوم بأعمال نقدية cash business

وتشمل المؤسسات التي تمارس تجارة المفرق وليس الجملة والتي يتكون أغلبية زبائنها من مستهلكين نهائيين. ويتبين أن هؤلاء الخاضعين يجدون صعوبة في القيام بموجبات الضريبة على القيمة المضافة، لا سيما المحاسبية منها. لهذه الأسباب، تم تخطيط نظام خاص لتسهيل المعاملات عليهم. مثلا: المتاجر التي تعجز عن إصدار الفواتير لجميع الزبائن الذين يشترون للاستهلاك النهائي.

٦- الضرائب المتوجبة على رجال الأعمال غير المقيمين في لبنان

يكلف كافة رجال الأعمال غير المقيمين في لبنان بالضريبة على القيمة المضافة عندما يقومون بنشاطات خاضعة لهذه الضريبة داخل الأراضي اللبنانية. وبموجب القانون، عليهم تعيين وكيل لهم يمثلهم ويقوم بكافة موجباتهم تجاه الإدارة. تتولى السياسة الضريبية تحديد كيفية تعيين الوكيل والشروط التي ينبغي أن تتوفر فيه والمسؤوليات التي تقع على عاتقه كما تدرس الإجراءات التي على الوكيل اتباعها وغيرها من التفاصيل الضرورية التي تساعده على تأدية مهمته بشكل سليم.

٧- السلع المستعملة

هي السلع المستعملة القابلة للاستعمال من جديد، إن على حالها أو بعد إدخال بعض التصليحات عليها دون التغير في حالتها الأساسية. تخضع عمليات تجارة السلع المستعملة للضريبة على القيمة المضافة عندما يقوم بها أشخاص خاضعون للضريبة. في هذه الحالة أيضا، تقوم السياسة الضريبية بتحديد احتساب أساس فرض الضريبة بالنسبة للسلع المستعملة والإطار القانوني للتطبيق.

٨- وكالات السفر

تهدف الجهود إلى تحديد احتساب أساس فرض الضريبة على القيمة المضافة في ما يتعلق بوكالات السفر والإجراءات الخاصة بها. فتحتسب هذه القاعدة كنسبة متوية من رقم الأعمال تحدد بقرار يصدر عن وزير المالية وتطبق على رقم الأعمال بعد تخفيض سعر بطاقات السفر المباعة. والهدف من ذلك تسهيل عملية احتساب الضريبة إن للخاضعين أو للإدارة.

ويهتم فريق عمل الضريبة على القيمة المضافة حاليا بمواضيع أخرى يدرسها بمساعدة خبراء لبنانيين وأجانب.

ماريا الميذيان /مراقب ضرائب رئيسي
مديرية الواردات

مالية النبطية: مالية الصمود

السيدة مازن بدر الدين

في قلب مدينة النبطية، وعلى حدود ما كان يسمى بالشريط الحدودي، أنشأ في منتصف العام ١٩٩٥ مركز جديد من مراكز وزارة المالية، هو مركز مالية النبطية، ليساهم في خدمة أهالي محافظة النبطية، سواء الصامدين تحت الاحتلال الإسرائيلي آنذاك في أقضية حاصبيا ومرجعيون وبنت جبيل التابعة للمحافظة، أو الذين يعانون بشكل يومي تقريباً من القصف الإسرائيلي في مناطق التماس، وهي المناطق القريبة من المنطقة المحتلة سابقاً، في ظل هذه الظروف القاسية التي مرت بها المنطقة كان هدف مالية النبطية المساهمة في دعم صمود اللبنانيين الذين بقوا في أرضهم، من خلال تسهيل معاملاتهم المالية وإنجازها في أسرع وقت ممكن، وذلك باستخدام الامكانيات المادية والبشرية المتواضعة والممكنة المتاحة لها، حيث أنه عندما تم افتتاح مركز المالية في النبطية، كانت مكونة من أربعة مراقبين هم: عبدالله عبدالله وفرح مقلّد من أبناء منطقة النبطية والساكنين فيها، ونقولا ذيب وداليدا خباز من بيروت، اللذين اختارا آنذاك العمل في هذه المالية بمحض إرادتهم، إضافة إلى رئيس المالية والمؤسس لها الأستاذ سعد بري، والمحرر علي وهب والكاتب يوسف الجوني، والأستاذان الملحقان شوقي رزوق وحكمت فرحات، والمسؤول عن الكمبيوتر المهندس علي شعيب، وثلاث موظفات مساعدات للمراقبين. هذه الإدارة الصغيرة المكونة من ١٣ موظفاً آنذاك كان همها منذ البداية خدمة المواطنين الصامدين في المناطق المحتلة والمناخمة للاحتلال، وقد استمرت في ذلك رغم كل الظروف الصعبة التي مرت على محافظة النبطية، وأهمها حرب "عناقيد الغضب" الإسرائيلية عام ١٩٩٦، وما تلاها من اعتداءات متكررة وشبه يومية عطلت بشكل كبير الحياة الاقتصادية في المنطقة.

اليوم، وبعد الإنجاز التاريخي الذي حققته المقاومة اللبنانية مترافقاً مع صمود الجنوبيين في أرضهم، بالتحرير ودحر قوات الإحتلال الإسرائيلي بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٥، تستمر هذه الإدارة الصغيرة في وزارة المالية في عملها، حيث باتت مكونة من تسعة مراقبين وهم: عبدالله عبدالله، نهاي مقلّد، نانسي مقلد، ليلى رمال، حبيب معتوق، حسان أبو خليل، مازن بدرالدين وعلي شكر إضافة إلى الرئيس المؤسس سعد بري والمحرر علي وهب والكاتب يوسف الجوني والأستاذ حكمت فرحات وخمس موظفات مساعدات، وهي ما زالت تضع نصب أعينها وفي أولى أولوياتها: خدمة كافة المواطنين اللبنانيين بشكل عام والجنوبيين الصامدين في أرضهم بشكل خاص، إضافة إلى تطبيق القانون بحذافيره على الجميع على حد سواء، وبالتالي حقّ تسميتها مالية النبطية – مالية الصمود...

مازن بدر الدين
مراقب ضرائب

السيدة [illegible] القدح

إنطباعات مدرب

عندما طُلب مني أن أحاضر في الدورة التدريبية التي ينظمها المعهد المالي تحت عنوان "دولة القانون" وافقت دون تردّد، إذ أنّ موضوع الدولة ومؤسساتها الدستوريّة وأنظمتها السياسيّة كانت من المواضيع التي درستها مطوّلاً خلال دراستي الجامعيّة.

إلاّ أنّ اللّقاء الأوّل مع الموظّفين غيّر مفهوم الدولة في نظري، فقد كانت هذه الأخيرة حاضرة في القاعة متجسّدة في أولئك الموظّفين الذين كانوا يعرفون الدولة حق معرفة، وبطريقة مختلفة عن تلك التي تعلّمتها.

وكان ان بدأ فيما بيننا تبادل إيجابي للمعلومات: فقد تبادلنا الآراء حول المفهوم "الأكاديمي" للدولة كما يمارسونه.

اليوم وبعد ثلاث سنوات وعدّة دورات لا زلت اترقّب بحماس كل لقاء جديد مع هؤلاء الموظّفين الكفوئين. يبقى أملي أن تكون هذه التجربة قد أفادتهم كما أفادتني.

سهى بسّاط القدح
محامية بالإستئناف

دورة تدريبية في التقييم الجمركي بحسب اتفاقية " الغات "

أقيم احتفال رسمي في المعهد المالي صباح ١٥ حزيران من عام ٢٠٠١ ، لمناسبة توزيع الشهادات على موظفي الجمارك الذين شاركوا في الدورة التدريبية التي عقدت في مبنى المعهد بتاريخ ١٤ أيار لغاية أول حزيران ٢٠٠١ ، وموضوعها (التقييم الجمركي بحسب اتفاقية " الغات ") . وكان الاحتفال مهيباً شارك فيه كل من معالي وزير المالية الأستاذ فؤاد السنيورة ومعالي وزير الاقتصاد الدكتور باسل فليحان ، والسكرتيرة الاولى في سفارة الولايات المتحدة الأميركية في بيروت السيدة ان اوليري المسؤولة عن الشؤون العامة فيها والسيد غسان جاموس الاختصاصي في برنامج الدعم في وكالة التنمية الدولية . ألقى معالي وزير المالية السيد فؤاد السنيورة كلمة أكد فيها اهتمام الحكومة اللبنانية بتحديث وتطوير الإدارة اللبنانية ، وبصورة خاصة الإدارة الضريبية ، وتكلم عن مشاريع نار ونور التي يجري التحضير للبدء في تنفيذها على قدم وساق . كما شكر كلاً من حكومة الولايات المتحدة ووكالة التنمية الدولية لمبادرتهما وتعاونهما في سبيل نجاح الدورة . كما خص بالشكر الدكتور " ايرفن " لجهوده القيمة .

وتكلم معالي الوزير الدكتور فليحان فأشار الى الجهود المبذولة لتطوير العمل في ادارة الجمارك داعياً الى اعتماد الأساليب الحديثة في الإدارة للحاق بركب الدول التي قطعت أشواطاً في مجال تطوير أساليب العمل ، واحتلت مكاناً متقدماً في الاقتصادين الإقليمي والعالمي .

وألقى السيد غسان جاموس كلمة أكد فيها على أهمية الدورة ، وأمل ان تكون خطوة البداية في التعاون بين الوكالة والإدارة اللبنانية .

وإضافة الى الدورة التدريبية التي خصصت لموظفي الجمارك ، عقد الدكتور ايرفن لقاء عمل مع عملاء الجمارك في المعهد المالي ، شرح فيه مفهوم (التقييم الجمركي بحسب اتفاقية الغات) وكانت مناسبة للاجابة عن استفساراتهم عن المشاكل التطبيقية التي يواجهونها في معرض تطبيق النظام الجديد .

كما زار الدكتور ايرفن المراكز الجمركية الرئيسية في كل من المطار والمرفأ في بيروت وطرابلس والمصنع ، حيث اطلع على أساليب العمل فيها ، وأبدى إعجابه بما تم تحقيقه ومن مستوى موظفي الجمارك العلمي والعملي .

وما يجدر ذكره ان الدكتور ايرفن ذو تاريخ طويل وخبرة متقدمة في حقلي الإدارة الجمركية والتجارة العالمية ، وقد تقلب في مناصب عدة في جمارك الولايات المتحدة بدأ من عام ١٩٦٢ ، وعين عضواً في وفد الولايات المتحدة الأميركية الى مفاوضات حلقة طوكيو بين عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٨ . ومن ثم ، انتقل للعمل في الحقل الخاص كمحام في حقلي التجارة العالمية والجمارك . وعمل ، بعد ذلك ، بصفة مستشار قانوني وإداري في كل من جمارك اوكرانيا والأردن ومصر واوزباكستان والمونتينغرو ، وذلك في البرامج التي أعدتها وكالة التنمية الدولية من ضمن الجهود المبذولة لتحديث الإدارات الضريبية في البلدان النامية .

الرائد أول في الجمارك اللبنانية
أسامة البابا

دورة تدريبية أقامتها إدارة الجمارك اللبنانية بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك حول اتفاقية "كيوتو"

أقامت إدارة الجمارك بالتعاون مع المنظمة العالمية للجمارك، في المعهد المالي دورة تدريبية حول اتفاقية "كيوتو" La convention de Kyoto ، ابتدأت في الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع فيه ١٨ حزيران ٢٠٠١ وامتدت لغاية ٢٢ منه. وقد حضر هذه الدورة خمسون موظفاً تابعين لإدارة الجمارك، جرت تسميتهم من قبل مدير عام الجمارك، حيث استمعوا إلى المحاضرات التي ألقاها مندوب المنظمة العالمية لجمارك الأستاذ " Thierry Piraux " وهو مسؤول في الجمارك البلجيكية، حيث قام بتعريف منظمة "كيوتو" والأهداف التي تسعى إليها في سبيل توحيد المفاهيم الجمركية عالمياً، لتسهيل المعاملات وعمليات التبادل التجاري.

وتقسّم موظفو إدارة الجمارك الذين حضروا الدورة مجموعات، وقاموا بمقارنة ما جاء بالاتفاقية المذكورة، مع قانون الجمارك اللبناني الجديد، وهو القانون الذي نص على الأخذ بالأساليب الحديثة، والنظم المتقدمة والمتطورة فيما يتعلق بسير المعاملات الجمركية، وهي الإجراءات المعمول بها عالمياً، وفقاً لما نصت إليها اتفاقية "كيوتو". واستنتجوا أن معظم الفصول الواردة بهذه الاتفاقية إما مطابقة أو تماشية مع المواد الواردة في قانون الجمارك الجديد اللبناني. مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التبويب وإدراج المواد في هذا القانون بشكل يسهل فهمه والتعامل معه في لبنان.

أودعت نتائج المقارنات التي قام بها الموظفون، ديوان المديرية العامة

للجمارك وجرت مناقشات والتداول فيها، في اليوم الأخير للدورة، بحضور ممثل سعادة مدير عام الجمارك اللبنانية الأستاذ جان حلبي، بعد أن كان سعادته قد حضر شخصياً واطلع على ما يقوم به الموظفون.

واستعرضت هذه النتائج مع الأستاذ "Thierry"، الذي شكر في نهاية الجلسة الدولة اللبنانية على استضافته، أبدى سروره من النتائج التي توصل إليها مع موظفي إدارة الجمارك اللبنانية، وبين أن هذه النتائج تجعل لبنان من البلاد المؤهلة للانضمام إلى الاتفاقية موضوع البحث.

وقد وزعت شهادات خاصة بهذه الدورة على جميع الموظفين الذين اشتركوا فيها.

المراقب في إدارة الجمارك
محمد هشام عيسى

قانون الجمارك الجديد: إستطلاع وقرار

السيدة غلايني

بتاريخ ٢٣ نيسان ٢٠٠١ ، بدأ تطبيق قانون الجمارك الجديد ، وقد حرص المعهد المالي على تنظيم حلقتي نقاش حول أحكامه ، وتعددت الآراء والمداخلات حول مدى تحسن في أداء المعنيين بأحكامه ، من موظفين وعملاء جمركيين لجهة تسهيل معاملات المكلفين ، وتوفير الطرق الجديدة لتسديد المبالغ المتوجبة على المكلفين بواسطة المصارف ، وتسريع تخليص البضائع وتوفير الوقت ، فضلا عن تقليص كلفة المعاملات الجمركية ، وتنظيم العمل وتسليم الايصالات الممكنة ، وتوفير المزيد من المناطق الحرة ، كل ذلك في ضوء الشفافية في التعامل وتحسين العلاقات بين ادارة الجمارك وأصحاب العلاقة بالإضافة الى اعتماد القواعد الجديدة الدولية بهدف تحديد المنشأ والقيمة .

وفي استطلاع سريع وآراء عدد من الموظفين (السادة بديع حداد وأديب متني) والعملاء الجمركيين لمعرفة آرائهم في التدابير الجديدة، استطعنا تجميع آراء بعض الموظفين والعملاء الجمركيين بالإضافة إلى رأيي مخلصي البضائع.

١. السؤال الأول :هل تتوقع المزيد من التحسن وعلى أي صعيد ؟

* أجاب السيد حداد : بعد تخفيض الرسوم الجمركية الأخير ابتداء من أول كانون الأول ٢٠٠٠ والعمل بالقانون الجديد للجمارك ابتداء من ٢٣ /٤/ ٢٠٠١ ، أتوقع ازدياد حركة الاستيراد والتصدير معا . وقد بدأت تباشير ذلك على أرض الواقع وان كانت حتى الآن بصورة متواضعة .

* وكان جواب السيد متني : بكل تأكيد ، لأنه عند البدء بكل نظام جديد ، لا بد من مواجهة بعض الصعوبات والتعثر في التنفيذ ، وقد لاحظنا مع الوقت ، ان الوضع بدأ بالتحسن وهذا الأمر مرهون بعامل الزمن ، وبعد تأقلم المكلفين وأصحاب العلاقة مع مبادئ النظام الجديد

* وجاء رد نقابة مخلصي البضائع : نعم نتوقع المزيد من التحسن في حال طبقت الإجراءات الجديدة بعقلية سليمة ومنفتحة .

٢. السؤال الثاني : هل تعتبر لبنان قادرا على تخطي المرحلة الانتقالية الى القانون الجديد بنجاح ؟

* أجاب السيد حداد : نعم ، لأننا وان واجهنا بعض الصعوبات في البداية بسبب عدم تفهم أصحاب العلاقة والموظفين للقانون الجديد بشكل كاف، فان مرور بعض الوقت والتدريب اللازم من شانهما التغلب على هذه الصعوبات .

* وقال السيد متني : نعم للأسباب التالية :

أولا : سهر ادارة الجمارك على حسن التطبيق ، وإعطاء تسهيلات عديدة .

ثانيا : معرفة موظفي الجمارك ، والقطاع الخاص ، بالأسس المعتمدة من قبل منظمة التجارة الدولية (OMC).

ثالثا : النية عند الجميع للانتقال بالتجارة الدولية وفقا لما هو متبع من قبل الدول المتقدمة.

* وكان رد نقابة المخلصين : نعم، نعتقد بان لبنان بإمكانه ان ينتقل نحو الأفضل والنجاح بالقانون الجديد لان طاقات كبيرة وشابة في مهنتنا هي على استعداد للتطور والتطوير . كما إنني أرى بان روح التجدد قد حلّت في ادارة الجمارك هذا ما يبعث الأمل.

٣. السؤال الثالث : ما هي أهم الصعوبات التي تواجهونها حاليا مع تطبيق هذا القانون ؟

* أجاب السيد حداد : تنحصر هذه الصعوبات بشكل عام بمدى صحة الفاتورة المقدمة وانطباقها على المادة ٣٥ من القانون . بالإضافة الى التصريح عن القيمة (DEV) . كما أدلى برأيه الشخصي قائلا : ان الصعوبات الناتجة عن تفسير مواد القانون ؛ يمكن التغلب عليها عندما يصدر النظام الجمركي الجديد وهو بمثابة آلية العمل لهذا القانون . وعندها سيتوحد العمل الجمركي في كافة الدوائر.

* وجاء رد السيد متني : عند البدء بتطبيق أي نظام جديد لا بد من وجود صعوبات ، إنما بتوفر النية الحسنة تصطلح الأمور.

* أما رد نقابة المخلصين فكان : ان أهم الصعوبات التي نواجهها حاليا مع تطبيق القانون الجديد هي ان الموظفين ومخلصّي البضائع ما زالوا متأثرين بالقانون القديم مما يستوجب بعضا من الوقت . كما وان تفسير القانون الجديد يختلف من موظف الى آخر وهذا الأمر نعيشه يوميا وذلك بالنسبة للتصريح عن القيمة.

قامت بالاستطلاع وبتدوين الآراء السيدة دعد يسار غلايني

ركن المساحة و الشؤون العقارية

الأعمال التحضيرية لمكننة السجل العقاري

كنا قد عرضنا مشروع مكننة وتطوير الصحائف العقارية والمساحة (COMAP) في أعداد سابقة من حديث المالية. أمّا في هذا العدد فسوف نركّز على أحد أهمّ عناصر المشروع وهو عملية تحوير المعلومات العقارية المدونة في السجلات الورقية إلى مصنف إلكتروني مع ضمان سلامة هذه المعلومات من خلال عدة مراحل من التدقيق (في شق المشروع المتعلق بالصحائف العقارية). لقد وصل مشروع COMAP إلى مراحله النهائية وبات من الوشيك البدء بقطف ثماره من خلال تسهيل المعاملات العقارية وتسريعها للمواطنين. وقد تم ذلك بفضل شراكة البنك الدولي، مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة المالية (لا سيّما المعهد المالي من خلال مساهمته بالتدريب).

وبتاريخ ٢٩ أيار ٢٠٠١ باشرت أمانة السجل العقاري في بيروت باستعمال النظام الجديد في العمليات العقارية اليومية، وقد تم إصدار أول إفادة عقارية إلكترونية يوم ٢٩ أيار ٢٠٠٠. قبل ذلك، كانت وحدة تطبيق المشروع PIU التابعة للبنك الدولي ولمشروع الأمم المتحدة الإنمائي تعمل على تدقيق النوعية من خلال فحص نماذج من المعلومات الإلكترونية وتهدف هذه العملية إلى التأكد من خلو المصنف المعلوماتي الإلكتروني من أية أخطاء ناجمة عن عملية التحوير، وإلى تحسين عملية التحوير وفق بنود العقد الموقع مع الملتزم. ومن خلال عمليّة تدقيق مستمر للمعلومات الإلكترونية، تأكّد وحدة تنفيذ المشروع مدّة من أنّ الملتزم المسؤول عن إدخال المعلومات العقارية يقوم بالجهود اللازمة للحفاظ على سلامة هذه المعلومات. بالإضافة الى ذلك، لقد عملت الوحدة مع أمانة السجل العقاري في بيروت وغيرها كما نسّقت مع مديريّة السجل العقاري والمساحة لتطوير واتباع نظام تدقيق/ تصحيح/ تأكيد في السجل يمكن من خلاله التأكّد أنّ بإمكان الإدارة استعمال المعلومات العقارية التي تم تبويبها في المصنف الإلكتروني لتأدية معاملات المواطنين.

قبل الوصول إلى هذه المرحلة، كان العمل على تحوير المعلومات العقارية إلى مصنف إلكتروني قد مر في عدة مراحل هي:

١- مرحلة تنظيم السجلات العقاريّة وترتيبها وتصحيح أيّة أخطاء سابقة. هذه المرحلة مهمة للغاية لأنها المرة الأولى التي يتم فيها تنظيم وتبويب وإحصاء السجلات منذ إنشاء السجل العقاري عام ١٩٢٦.

٢- مرحلة تصوير الصحائف بواسطة الميكروفيلم microfilming ، وأرشفتها تمهيداً لحفظها.

٣- مرحلة المسح الضوئي للميكروفيلم، الذي ينسخ على سرعة عالية بالقياسات الطبيعيّة باللون الرمادي grayscale (الهام جداً لالتقاط كافّة المعلومات على السجل العقاري) بواسطة الناسخ scanner المخصّص للميكروفيلم والذي حضّر لاستعمال المشروع، ومن ثم إنشاء مصنف لصور الصحائف.

٤- مرحلة إدخال المعلومات العقارية، حيث يقوم ١٥٠ موظّف يعملون على ثلاث دوامات مختلفة (في موقع الملتزم (supplier) في المكلّس بإدخال المعلومات العقارية من صور السجلّات الى قاعدة البيانات. وتتم هنا إحدى أدق مراحل العمل حيث يتمّ ترميز معظم المعلومات عند إدخالها باستعمال نظام تم تطويره خلال ١٢ شهراً بتعاون وثيق بين وحدة التنفيذ PIU، وأمناء السجل العقاري. نظام الترميز هذا هو فريد من نوعه ويتيح للدولة إنشاء قاعدة بيانات عقارية متكاملة متعددة الإستعمالات. فعلى سبيل المثال، يتمّ ترميز مختلف أنواع الدعاوى و/أو التعدّيات، بحيث يمكن لاحقاً إستخراج بيانات إحصائية عن هذه المعلومات. كما يقوم الملتزم بتدقيق المعلومات من جهته قبل تسليمها.

٥- بعد أن تسلم قاعدة المعلومات العقارية إلى وزارة المالية، تقوم وحدة التنفيذ PIU بإجراء التدقيق على النوعية باستخدام عينة عشوائية، الذي ورد ذكره أعلاه، وبتحضير تقرير عن الأخطاء وعن عددها لإعلام الملتزم الذي يصحّحها قبل أن يعيد تسليمها. يشار إلى هذا التدقيق والتصحيح بعبارة "التدقيق بالتعاقد" الذي يتم لتأمين متطلبات العقد الموقع مع الملتزم.

٦- من ثم، تدخل المعلومات في البرامج وتمر في مرحلة تسمى بالعمل الموازي synchronization لتتضمن هذه المرحلة من المشروع إدخال وتبويب جميع المعاملات العقارية التي جرت على السجلات العقارية بعد تصويرها على الميكروفيلم، ذلك لأن المعاملات العقارية تستمر بشكل يومي بصرف النظر عن مراحل عمل المشروع، وبالتالي تم إيجاد هذه الآلية للتأكد من كون قيود السجلات صحيحة ومطابقة للواقع.

بعد ذلك، تكون المعطيات جاهزة لتدقيق إداري من قبل موظفي السجل العقاري. تعتبر هذه آخر مرحلة من مراحل مكننة السجلات العقارية، حيث يجري تدقيق نهائي على المعلومات، تتم التصحيحات اللازمة ثم يتم إعتماد المصنف الإلكتروني للمعلومات العقارية في العمليات اليومية، حيث يمكن إصدار الإفادات Affidavits وتسجيل جميع العمليات إلكترونيا على السجلات.

وقد بدأت عملية التدقيق والتصحيح والتأكيد الإداري هذه في المناطق العقارية التالية في بيروت: الاشرفية، الباشورة، المرفأ الدور والصيفي.

ومن المتوقع أن ينتهي العمل على إعتماد المصنف المعلوماتي الإلكتروني في سائر مناطق العاصمة قبل انقضاء الصيف. كما يتوقع أن تكون قاعدات البيانات المدققة لأمانة السجل العقاري في بيروت جاهزة في أواخر هذا العام.

غير أن المواطنين بدؤوا يتحسسون منافع المكننة بدأت تظهر إلى المواطنين مع إمكانية إستخراج إفادات إلكترونية، عند الطلب، للعقاريات الواقعة في المناطق التي تم تدقيقها، والمذكورة أعلاه. كما يمكن في مرحلة لاحقة، الوصول إلى قاعدة المعلومات العقارية بواسطة الإنترنت. ومن بين المنافع التي يتم تحقيقها، ، إمكانية إصدار الإفادات العقارية والتقارير الشهرية بكبسة زر، الأمر الذي كان يتطلب أيام عديدة بالطريقة اليدوية.

كما يتوقع أن تباشر دائرة المساحة في بيروت بمكننة عملياتها خلال شهر

حياة الوزارة

مؤتمرات و ندوات

*شاركت رئيس مالية لبنان الشمالي الأنسة سيردج حفار بمحاضرة عنوانها إجراءات عملية في تحسين العلاقة بين المواطن و الإدارة—حالة مالية لبنان الشمالي—و ذلك ضمن برنامج مرصد الديمقراطية في لبنان الذي نظمته مؤسسة جوزيف و لور مغيزل بالتعاون مع الرابطة الثقافية بطرابلس يوم السبت الواقع في ٢٠٠١/٥/١٢.

*شاركت مديرة المعهد المالي السيدة لمياء المبيض البساط في مؤتمر حول تحديث الدولة نظمته جمعية خريجي المدرسة الوطنيّة للإدارة في فرنسا ENA في المعهد العالي للأعمال في بيروت ESA، تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠١، فكانت لها مداخلة في الجلسة الثالثة المعنونة هل يمكن تحقيق تحديث من دون تدريب؟، وتحدثت في كلمتها عن المعهد المالي،ناطق باسم طموح تحديث في وزارة المالية،عارضة لمحة عن إنجازات المعهد وأهدافه وبعض التحديات التي يبقى عليه مواجهتها.

*نشرت المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا.ENA في العدد "خاص بلبنان" من نشرتها الشهرية ENA مقالا حول تحديث وزارة المالية اللبنانية وأداة هذا التحديث، المعهد المالي، بقلم مديرة المعهد السيدة لمياء المبيض بساط.

*شارك الزميل انطوان عزيزه بدورة عنوانها سياسة أسعار الصرف و ذلك من ضمن الدورات التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت بالتعاون مع المعهد المالي.

*شاركت الزميلة فريدة المارديني بدورة عنوانها "أسواق الأوراق المالية " و ذلك من ضمن الدورات التي نظمها المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع المعهد المالي.

*شاركت الزميلتان السيدة نادين غندور والسيدة لينا التنير في دورة تدريب في المدرسة الوطنية للضرائب.

خطوبة

*تمّت خطوبة الزميلة ربى دندشي (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على الزميل أمين شحادة (مراقب ضرائب في مالية جبل لبنان).

*تمّت خطوبة الزميلة ألين تامر (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) على السيد طوني عيسى.

زفاف

*الآنسة رنا غنّام (مساعد مراقب – ضريبة الأملاك المبنية) على الأستاذ خير الدين العريس في حفل حميم ضمّ الأهل والأصدقاء. وتمّ أيضاً بحضور رئيس دائرة الأملاك المبنية الأستاذ غسان نجّار والمفتش المالي الحاج عصام حنسلي. ألف مبروك بالرّفاه والبنين.

*جميلة هزيمة (الصرفيات) على السيد وجيه زعيتر.

*عبدالله عبدالله (مراقب مالي – نبطيّة) على الآنسة تهاني مقلّد (مراقب مالي – نبطيّة)

ولادة

*رزقت الزميلة ماجدا علام (مراقب ضرائب في مالية لبنان الشمالي) بمولود ذكر أسمته هادي.

*رزقت السيدة مريم تميم (مساعد مراقب – الأملاك المبنية) مولودة أسمتها تالا.

*رزقت السيدة غنوة بري (مراقب ضرائب – الأملاك المبنية) مولوداً أسمته حسين.

*رزقت السيدة فكتوريا مقدسي (مراقب محفق – مديريّة الواردات) مولوداً ذكراً أسمته كرستوفر.

تعيين وترفيع

*التحقت الآنسة ميشلاً رزق بفريق عمل المعهد المالي الذي يرحّب بها متمنّياً لها حظاً سعيداً.

*بدأت الآنسة صبا يحفوفي العمل في الدائرة الإداريّة في مصلحة الواردات برتبة محرّر.

*نجح عدد من المتقدّمين لإمتحانات مراقب ضرائب، ومنهم موظّفين في وزارة المالّية مصلحة الواردات نبال ديراني وعبير الباشا من ضريبة الأملاك المبنية ومن ضريبة الدخل ديانا سليمان، محمّد وفائي، سامية أسعد، فاتن غندور، والمحاسبة العمومية.

وداع

*توقّفت الآنسة مايا طيّارة عن العمل في المعهد المالي في السابع عشر من شهر شباط ٢٠٠١ بسبب تعيينها رئيس دائرة، فيتمنى لها فريق عمل المعهد المالي حظاً سعيداً في وظيفتها الجديدة، وألف مبروك.

دراسات

* أتمّت الآنسة إحسان هزيم (مساعد مراقب – دائرة الأملاك المبنية) السنة الأولى ماجستير محاسبة بنجاح. ألف مبروك.

رحلة ثقافية وترفيهية

قرية مطلّة تحتضن متحف الكاتب أمين الريحاني تحالها معزولة عن محيطها المدني لتحافظ على طابعها القروي هي قرية القريكة الرابضة على كتف الوادي والتي استضافت مجموعة من طلاّب اللغة الإنكليزيّة وأساتذة المعهد المالي برعاية أهل البيت بالترحاب كان لقاؤنا مع السيدة سميرة الريحاني وبكرم أهل القرية كانت الضيافة جلنا في أرجاء المتحف الذي تحاله تاريخاً يختصر حقبة من الزمن خلّدت ذكرى كاتب عظيم رمزاً من رموز لبنان الخالدة.

أنطوانيت ياغي
مديرية الموازنة

للهواء على شرفة الريحاني طعم الشغف المرّ وطعم التاريخ يتجلّى في بيت عريق عرف كيف يحفظ أسرار حزنه وأسرار ماضيه. لم نتخيّل أن زيارتنا للسيدة سميرة الريحاني وهي التي عوّدتنا وكافّة فريق عمل AMIDEAST السهر على حاجات موظّفي وزارة المال من طلاب اللغة الإنكليزية، أنّ في الضيافة كرم من نوع آخر. كرم الحفظ والأرشفة وترتيب محفوظات كثيرة، عتيقة ليطّلع عليها الناس كل الناس في متحف صغير المساحة كبير القلب مرتّب بعناية وعلم ودراية.

يسحرنا الخمل القديم ورائحة الكتب والأواني الصغيرة والديباس المطرّز وثياب الرحلة الى اليمن وصور الملوك الصفراء وتصوّر جبران لملامح الريحاني وتواقيع أمراء العرب وملوكهم على الرسائل العتيقة تستوي كلّها بأناقة في زوايا القناطر المعقودة على الذكرى. وتباغتنا المفاجأة ونحن نقيس الحنين والجهد المبذول بتواضع ومحبّة وصمت.

ومع عود الريحاني الى ذاكرة لبنان الحضاريّة بأيدي سميرة وأمين الريحاني، عدنا نحن من رحلتنا لنعيد قراءة أديب ومفكّر وقفنا على بلاطة شرفته مصّورين وجهنا نحو عين، مصلين صلاة الأمل.

لياء المبيض بساط

المكتبة المالية

جديد المكتبة المالية

١- المقتطفات الصحفية

أطلقت المكتبة المالية في كانون الثاني ٢٠٠١ خدمة جديدة يستفيد منها موظفو وزارة المالية، المقتطفات الصحفية، وهي عبارة عن خلاصة مقالات موزعة على مواضيع مختلفة: الاقتصاد، المالية، التجارة، الصناعة، الزراعة ومتفرقات، وقد تم ترتيبها بحسب أهميتها. ترسل لائحة بعناوين المقالات أسبوعياً إلى مدراء المالية.

في الوقت نفسه، جرى العمل في المكتبة على دراسة رأي الأشخاص المهتمين لمعرفة تعليقاتهم واقتراحاتهم حول هذه الخدمة.

"إنها مبادرة جيدة وأنا غالباً ما ألجأ إلى استعمال المعلومات المرسلة" – السيد ماريو منصور – وحدة التحليل الضريبي في مديرية الواردات.

"هذه مبادرة جيدة وفكرة جديدة، تساعدنا في عملنا وتسمح لنا بمتابعة أهم الأحداث على الصعيد المالي والاقتصادي، لا سيما مع حجم العمل الحالي ليس لدينا المتسع من الوقت لمتابعة الأخبار" – السيدة موني الخوري – مديرية الخزينة والدين العام.

أما السيد رياض الماريني، فهو يرى أن التقرير بالمقالات ينبغي أن يكون بمزيد من الدقة والخصوصية أي أن يرتكز على المواضيع التي تهم مديرية المحاسبة العامة.

يعتبر السيد سركيس صقر – رئيس دائرة ضريبة الدخل في مديرية الواردات– أنها مبادرة إيجابية وهو يشجع الأشخاص المسؤولين عن هذه الخدمة على متابعة هذا النشاط البناء.

أكد السيد منير وهبة – المكتب الإقليمي في صيدا – دائرة ضريبة الدخل – من جهته أن تقديم هذه الخدمة في المعهد المالي بغاية الإفادة وهو يسمح إلى الموظفين بمتابعة المستجدات، وسوف ينعكس ذلك على إنتاجية المراقبين بإعطائهم فرصة التثقف والتقدم.

وفي رسالة وجهها السيد أنطوان معوض – المجلس الأعلى للجمارك– إلى المعهد المالي تاريخ ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠١، شكر المرسل المعهد على هذه المبادرة وأكد أن هذا العمل سيفسح حتماً مجالات جديدة أمام الباحثين والمستعملين، وان ترتيب المواضيع يساعد أيضاً على إغناء المكتبة.

٢- شرائط الفيديو:

جديد في المكتبة المالية:"شرائط الفيديو"

تتوفر لائحة بالشرائط الموجودة، تتضمن مجموعة من عناوين المؤتمرات ودورات التدريب التي تنظم في المعهد المالي. يمكن مراجعة هذه اللائحة للاستفادة من هذه الخدمة وانتقاء المواضيع التي تهمكم لتطلبوا من ثم تسجيل الشرائط التي ترغبون مشاهدتها.

٣- مساحة الإنترنت:

وسعت المكتبة المالية مساحة الإنترنت على أثر طلب زوار الشبكة المتزايدين، فأضافت أربعة أجهزة كمبيوتر جدد للبحوث ولاستعمال الأقراص المدمجة. نذكر أن الاطلاع على شبكة الإنترنت ما زال مجاني لموظفي وزارة المال أما للطلاب والباحثين فالاطلاع مجاني لمدة ٣ ساعات (٢٠٠٠ ل.ل. لكل ساعة إضافية) وقد أصبح هذا القسم من المكتبة المالية من أهم دوافع زيارة المكتبة...

٤- جديد المكتبة المالية:

* التنظيم القانوني لشبكة الإنترنت : دراسة مقارنة في ضوء القوانين الوضعية والاتفاقيات الدولية / د.طوني ميشال عيسى .– بيروت : المنشورات الحقوقية صادر، ٢٠٠١
* ضرائب الدخل والثروة والإنفاق في لبنان / د. المرسي السيد حجازي – بيروت: الدار الجمعية، ٢٠٠٠
* تدقيق البيانات المالية: تدقيق الحسابات من الناحية النظرية والتطبيقية / داوود يوسف صبح – بيروت: مطبعة صادر، ١٩٩٩
* منظمة التجارة العالمية: عرض تاريخي تحليلي، لبنان ومنظمة التجارة العالمية، / د. المرسي السيد حجازي – بيروت: الدار الجامعية، ٢٠٠١
* تقييم سياسات الضرائب في الأقطار العربية .– الكويت : المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٠
* المواضيع الأساسية في القانون الإداري العام / جورج سعد – بيروت: الجامعة اللبنانية، ٢٠٠١
* مجموعة القانون الإداري العام ثلاثة أجزاء / يوسف سعد الله الخوري .– بيروت : المنشورات الحقوقية صادر، ١٩٩٩
* تقرير مؤتمر المنظمات الأهلية غير الحكومية لدعم التنمية في جنوب لبنان .– بيروت : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١

* دليل الإنترنت للعالم العربي .– بيروت : الدار العربية للعلوم ، ٢٠٠٠

* Direction of Trade Statistics Quarterly - International Monetary Fund: Washington 01/03/2001
* Government Finance Statistics Yearbook - International Monetary Fund - Washington - 2000
* Survey of economic and social developments 1999-2000 .- ESCWA
* The Tax System of the U.K. - Foreign and Commonwealth Office London - 2000
* Emerging Lebanon 2001: the Annual Business Economic and Political Review - 2000
* Employment and unemployment in Lebanon 2000 .- Beirut : Madma, 2000
* International economic policy review. Volume 2 .- International Monetary Fund,2000
* International Financial Statistics - International Monetary Fund - 2001
* A dictionary of national accounts terms -Economic and Social Commission for Western Asia - 2001

اقراص مدمجة جديدة CD-ROM

-Macroeconomic Management : Monetary and Financial sector Issues
-Britain in Brief
- Accès Informatisé à la Documentation Administrative

نشرة صادرة عن المعهد المالي
هاتف: ٤٢٥١٦٨ (٠١) ٤٢٥١٦٩ (٠١)
فاكس: ٤٢٩٨٦٠ (٠١)
تحرير: هلا قصيس
إشراف: ليلى النمر بشاط
تصوير: أحمد حصري، فالاني ونهرا Int'l pictures وغيرهم
حياة الزوارة وأخبارك: دعد يسار غلايني وهلا قصيس
تنفيذ وإخراج: JAMIS creation house 01 334337 (tel/fax)
شاركوا في التحرير: إميل ديراني، سهى مقدم، شوقي حمد، نبيل بيوت، جيد بغدادي، حياة ناظر، ماريا نلسندايي، مازن بدر الدين، شادي أبو شقرا، حسن حمدان، رانيا الهبر، عليا عباس، كارلوس عريجة، أسامة البابا، محمد عيسى، يحيان آراد، رفعة جابر، ميشلا رزق، وفريق العمل في المعهد الثاني

Hadith El Malia
حديث المالية

Edité par l'Institut des Finances www.if.org.lb No. 11 - août 2001

Sommaire

Editorial du Ministre

Formation
Impôt sur le Revenu et Fonds Bâtis
Langues
Conférences-débat
Séminaire sur le "Développement d'un marché secondaire d'eurobonds »

Nouvelles du Ministère
Préparation à l'introduction de la TVA au système fiscal Libanais
Formation TVA
L'informatisation au Ministère des Finances
Formation informatique
Nouveaux formulaires à remplir par les banques
Vision et partenariat @Ministère des Finances

Partenaires
Joint Vienna institut
Formation des cadres de la Banque Mondiale à l'IDF
Centres de formation français

Par les fonctionnaires
Les politiques fiscales qui accompagnent l'implantation de la TVA
Bureau régional de Nabatieh: le mérite de la Résistance
Impressions d'un formateur

Douanes
Formation sur la valeur en douanes en fonction de la convention du GATT
Formation sur la convention de Kyoto
Le nouveau code des douanes: Questionnaire et avis

Affaires Foncières et Cadastre
L'informatisation du Registre Foncier devient réalité

Vie du Ministère
Fiançailles, mariages, naissances, etc.

Bibliothèque
Nouveaux arrivages à la bibliothèque des Finances
Sondage : le service «coupures de presse»

avec le soutien de

SGBL
SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN

TVA: Une chance et un défi

M. le Ministre Fouad Siniora

Dans ce numéro de Hadith El Malia, je voudrais aborder une question d'actualité qui préoccupe autant les responsables au ministère des Finances que les citoyens en général. Sa bonne application se reflètera positivement, particulièrement et directement sur les conjonctures financières, économiques et monétaires ainsi que sur la situation des investissements dans le pays d'une manière générale. Cette question n'est autre que celle de la Taxe sur la Valeur Ajoutée, dont l'introduction devient un pas important et incontournable dans le plan d'action du gouvernement visant à réformer le système fiscal, y compris la préparation à l'application du système de la taxe globale sur le revenu individuel au Liban. Ce plan d'action s'inscrit dans le cadre de la ligne de conduite financière et économique basée sur un ensemble harmonieux de politiques. Celles-ci visent à motiver les investissements et à attirer les capitaux arabes et étrangers au Liban, afin d'éviter l'inflation et ses effets négatifs sur les prix et de réaliser une croissance économique permanente. Les points suivants permettent de résumer les effets positifs de cette taxe:

1-Effets macro-économiques

Il est prévu que l'implantation de la TVA produira une hausse significative des recettes fiscales, de près de 4% du total du PIB. Cette taxe devrait avoir un effet important dans l'augmentation des revenus du Trésor, ce qui réduirait significativement le déficit budgétaire et permettrait de maîtriser la dette publique et de mieux la gérer parce que le gouvernement va pratiquement assigner les recettes de la TVA au service de la dette publique ; de même, il vise à limiter le coût du service de cette dette suite à la baisse importante qu'on prévoit voir survenir au déficit budgétaire. Ceci est supposé concourir à promouvoir la stabilité financière et monétaire et à conduire à une amélioration progressive des indices de croissance économique.

2-Réforme structurelle et ouverture économique

L'application de cette taxe est un pas essentiel pour la réalisation d'une réforme structurelle du système fiscal libanais, qui nécessite toujours une taxe générale sur la consommation. Cette taxe est en effet devenue une caractéristique majeure propre aux systèmes fiscaux des pays en voie de développement tout comme des pays industriels. Et malgré le fait que 123 pays dans le monde appliquent déjà cette taxe, même sous des appellations parfois différentes, le Liban restent parmi les rares à ne pas l'appliquer.
En effet, le système fiscal libanais actuel repose beaucoup sur les droits de douanes qui assurent autour de 60% des recettes fiscales. L'absence d'une taxe générale sur la consommation a provoqué une dépendance des droits de douanes, dont la taxe sur la consommation - « excise taxes »-, ce qui a conduit à une hausse du niveau effectif de la taxe sur les recettes, de plus de 20% (sachant que ce taux s'élève à 14% taxe sur la consommation non comprise).

Malgré la baisse des tarifs douaniers fin 2000, qui a provoqué une baisse du niveau effectif de la taxe à 16% (13% taxe sur la consommation non incluse), ce taux reste élevé en moyenne, comparé à ceux dans les pays voisins et autres dans le monde. Il est connu que ce taux élevé fait obstacle aux efforts fournis par le Liban pour se joindre à la Convention de Partenariat Européen, à l'Organisation Mondiale de Commerce, et autres groupements économiques régionaux et internationaux. Ces moyennes élevées requièrent impérativement un travail sérieux pour les réduire progressivement.
Il n'est aucun doute que la TVA reflète un besoin d'ouverture sur l'économie mondiale et une ambition de rester à la hauteur des progrès réalisés dans un contexte d'évolution et de changements auxquels le Liban fait face, notamment la suppression de limites géographiques devant les activités des individus et des institutions et la création de groupements économiques régionaux et internationaux.

3-Charge fiscales supportable et recettes importantes

La TVA touchera la consommation de tous les biens et services sur les territoires libanais ainsi que les marchandises importées Il est bien connu que la charge fiscale (c'est-à-dire la proportion du total des taxes directes et indirectes du PIB) reste réduite au Liban en comparaison avec les pays voisins et les pays à niveau économique similaire. Cette charge n'a pas dépassé 13 % en l'an 2000, alors qu'elle dépasse 20% dans les pays semblables et qu'elle surpasse les 40% dans les pays industrialisés. Par conséquent, la charge fiscale va rester relativement limitée au Liban, même avec l'introduction de cette taxe au système fiscal.
La hausse des recettes fiscales par le biais de la TVA est due à la large base fiscale qu'elle comporte, ce qui permet une meilleure répartition du poids fiscal et permet de diversifier les sources de revenus du Trésor.
Les recettes élevées de la TVA sont également dues à l'autocontrôle que permettent les systèmes accompagnant sa mise en place. En effet, le système de déclaration périodique et celui de déduction sont supposés permettre à l'administration fiscale de collecter les taxes le plus vite avec le coût le moins élevé. De plus, une transparence est imposée par le service des contribuables, interdisant toute tentative d'alléger la charge fiscale, vu que ces contribuables sont incapables de récupérer la taxe payée sur les biens achetés, que ce soient des marchandises, des produits intermédiaires ou des équipements, sauf sur présentation de documents assurant la vente et le payement des droits dus. Ainsi, en fin de compte, le consommateur paie la taxe et il n'y a plus de justification directe à l'évasion.

4-Autres caractéristiques positives :

La Taxe sur la Valeur Ajoutée se caractérise par son caractère juste et autres spécificités, notamment son taux unique et sa neutralité, puisqu'elle n'a aucun effet négatif sur les décisions des unités économiques quant au développement de leurs activités industrielles et commerciales. Par conséquent, son application n'aurait pas le même impact néfaste que les autres taxes sur les investissements, bien au contraire. Cette taxe participe à motiver les unités économiques à se lancer dans de grands projets d'investissement vu qu'elle ne provoque pas une hausse du coût d'investissement équivalente au montant de la taxe. De plus, le mode d'application de la TVA proposé par le gouvernement se limite dans une première phase aux ventes réalisées par les grands commerçants. De même, son application aura lieu sans aucune complication des procédures administratives, elle amènera un ajustement progressif dans les catégories des tarifs douaniers et permettra de revoir quelques impôts indirects. La TVA a beaucoup d'autres effets positifs, dont l'encouragement des investissements suite à la déduction de la taxe sans effet notable sur l'indice moyen des prix. Parmi les autres avantages de cette taxe, intervient également le fait que son contrôle permet de gérer l'impôt sur le revenu en même temps.

5-Rendement, productivité et modernité

La TVA est considérée comme une taxe à large base fiscale. Son application est supposée augmenter le rendement de l'ensemble du système fiscal. Les contribuables seront tenus de remplir leurs obligations d'une part ; elle conduira également à une hausse automatique des autres recettes fiscales, notamment l'impôt sur le revenu, vu la difficulté de l'évasion fiscale.
De même, l'application de cette taxe participera à relever le niveau et les compétences de l'ensemble de l'administration fiscale, ce qui facilitera les procédures d'assujettissement, de recouvrement, d'audit et de contrôle pour vérifier que les contribuables s'y conforment et qu'ils ont l'apport qu'ils doivent au Trésor.
D'autre part, l'administration fiscale va pouvoir, à travers l'application de la TVA, adopter les principes de base les plus modernes en administration, en termes d'organisation, de planification, de gestion de ressources humaines et de développement de leurs capacités professionnelles et intellectuelles, avec l'introduction de nouvelles technologies et d'outils informatiques développés. Dans cette initiative innovatrice et à partir des modes d'application de la TVA, le ministère des Finances va entreprendre une modernisation de la totalité de son administration fiscale, en profitant de cette expérience pour la généraliser sur d'autres taxes, notamment l'impôt sur le revenu. Le souffle de modernisation ne se limitera sans aucun doute pas à l'administration de la TVA, mais il gagnera les autres administrations fiscales et autres administrations du ministère des Finances.
Ainsi, le succès de l'administration de la TVA sera l'outil efficace et prochain de modernisation pour la modernisation globale de l'administration fiscale, touchant à toutes les taxes, ce qui permettrait un meilleur service aux citoyens et aiderait les contribuables à remplir leurs obligations, ce qui assurerait les recettes du Trésor sans l'imposition de taxes supplémentaires ou la hausse des moyennes des taxes existant.

6-Le succès est le fruit d'un effort collectif

A la lumière de ce qui précède, vous pouvez saisir l'importance de ce travail important et innovateur qui participerait à résoudre un nombre de problèmes économiques et financiers auxquels le pays fait face, et mettrait l'administration sur la bonne voie pour la modernisation et la remise à jour de son système administratif et financier.
Je suis certain que vous serez, comme vous l'avez prouvé dans tous les projets de modernisation et de développement, à la hauteur de ce projet en particulier et du défi à relever. Vous participerez à sa réussite avec le sérieux, le sens de responsabilité et le professionnalisme qu'il faut. Je suis également confiant que vous serez à la hauteur des attentes des citoyens et des autorités concernées; afin de réussir à atteindre l'objectif fixé.
Ce n'est qu'avec une vision claire, une volonté ferme et les efforts de tous que nous relèverons ce nouveau défi.

Impôt sur le revenu et fonds bâtis

M. Dirani

A la suite d'une étude pratique détaillée et menée en profondeur par l'Institut des Finances, il s'est avéré que la Direction des Recettes nécessitait une augmentation du nombre des contrôleurs fiscaux, contrôleurs principaux et contrôleurs d'audit dans les départements fiscaux centraux à Beyrouth ainsi que dans les unités régionales dans les Mouhafazats. Elle requiérait également l'organisation de sessions de formation adressées aux contrôleurs fiscaux, nouveaux et anciens, en vue d'unifier la compréhension et l'application des règles et de surmonter les problèmes, notamment le retard noté dans ce domaine.

En se basant sur ces faits, l'Institut des Finances, après avoir consulté les responsables du Ministère des Finances, a mis au point un programme détaillé dont l'objectif est d'assurer aux contrôleurs une formation pragmatique et appliquée, loin de toute théorisation. Ainsi, serait-il possible de surmonter le problème du recouvrement des impôts dû au manque d'effectifs au sein de la Direction des Impôts, de permettre aux fonctionnaires de bien accomplir leurs obligations en matière de perception et d'unifier l'audit fiscal dans toutes les unités centrales et régionales de la Direction des Recettes.

L'Institut a exposé son programme préparé sous la supervision de M. Emile Dirani, contrôleur fiscal et inspecteur financier à la retraite, devant les responsables du Ministère des Finances. Le programme a été chaleureusement accueilli et rapidement approuvé. L'Institut a donc entrepris de le mettre en application.

Pour ce qui est des détails de ce programme, il s'agit de :

1- Choisir les participants aux sessions de formation parmi les contrôleurs fiscaux qui occupent leur fonction depuis plus de 3 ans, de manière à être à même de profiter pleinement de la formation, et pouvoir faire participer les contrôleurs récemment nommés aux mêmes sessions en vue de les former à leur travail en attendant de les inscrire à des sessions ultérieures qui leur seront consacrées.

2- Choisir les formateurs parmi les chefs des unités fiscales et les contrôleurs principaux, experts compétents dans le domaine fiscal, comptable ou légal et caractérisés par le respect et l'attachement à l'éthique professionnelle dans leur relation avec les contribuables.

Deux types de sessions de formation sont organisés :

1- Des formations pratiques qui se basent sur l'explication et l'analyse des textes de loi d'un impôt donné, article par article, tout en offrant des solutions comptables et légales pratiques à des situations réelles soulevées par un participant parce qu'il n'a pas réussi, dans le cadre de son travail, à leur trouver une solution. Il peut également s'agir de cas exposés par le formateur.

Vingt participants prennent part à chacune de ces sessions pour une durée de 16 séances (loi de l'impôt sur le revenu), ou de 12 séances (loi de l'impôt sur les fonds bâtis) et ce, conformément aux procédures de formation en vue d'améliorer l'application de la loi relative à un impôt donné.

2- Des formations purement pratiques qui se caractérisent par la participation de 2 ou 3 nouveaux contrôleurs, tout au plus, au sein d'un même groupe dirigé par un contrôleur jouissant d'une longue expérience dans le domaine. Ce dernier les forme ainsi aux règles de contrôle et d'audit dans l'application de la loi de l'impôt sur le revenu. Ceci se fait par le biais de l'étude de dossiers réels sur le terrain, notamment les dossiers des contribuables de l'impôt sur le revenu sur la base du profit réel. L'étude se fera à l'intérieur des établissements, qu'il s'agisse de sociétés commerciales ou industrielles ou de sociétés de personnes ou de capitaux…

Ce type de formation est effectué sous la supervision d'un contrôleur principal spécialisé et du chef de l'unité fiscale compétente. Le contrôleur- formateur et les contrôleurs participants visitent ensuite la société à qui revient le dossier pour effectuer l'audit sur le terrain.

Toutes ces activités de formation sont entreprises sous la supervision directe du Directeur Général du Ministère des Finances, du Directeur des Recettes et des responsables de l'Institut des Finances, en collaboration étroite avec l'ancien inspecteur financier Emile Dirani.

Sessions [illegible] en fin de

Par ailleurs, chaque participant est soumis, à la fin de toute session de formation, à une séance d'évaluation globale effectuée par un comité constitué des formateurs, d'un représentant de l'Institut des Finances et du coordinateur des sessions. A la fin de l'évaluation, une carte spéciale est rédigée, signée par les membres du comité et gardée dans le dossier du participant.

Jusqu'à cette date, les activités de formation ont englobé les règles d'audit de l'impôt sur le revenu (3 groupes) et l'impôt sur les fonds bâtis (1 groupe). Les sessions doivent se poursuivre dans ces deux domaines pour englober encore un groups supplémentaire et le plus grand nombre possible de contrôleurs fiscaux travaillant dans ces deux domaines.

L'Institut des Finances met actuellement au point un programme de formation adressé aux contrôleurs du droit de timbre fiscal et aux contrôleurs financiers de la Direction de la Comptabilité Générale au sein du Ministère des Finances. Ce programme devrait être mis en application à la fin de l'été 2001.

M. Emile Dirani
Ancien inspecteur financier

Cours de langues

Entamés fin février, des cours de langue Française et Anglaise sont au quotidien de l'Institut des Finances.
Du lundi au jeudi, les 2eme et 3eme étages de l'Institut accueillent des fonctionnaires de toutes les directions du Ministère des Finances..
Ces cours sont un atout principal dans notre effort de développement des compétences des fonctionnaires du Ministère des Finances. Ils ont pour objectif de développer une administration moderne qui se caractérise par la connaissance et la perfection d'au moins une langue étrangère.
Les cours de langue Française sont dispensés par des professeurs affiliés au Centre Culturel Français, et couvrent 3 niveaux : Débutant ,Intermédiaire et avancé.
Nous sommes fiers d'annoncer que la plupart de nos stagiaires se sont inscrits au DELF (diplôme d'études en Langue Française délivré par le Ministère de l'Education Nationale en France).
Les cours d'Anglais sont coordonnés avec AMIDEAST, et ils couvrent 5 niveaux différents (débutant, intermédiaire, avancé, cours spécialisés: économie - finances et cours spécialisés pour secrétaires).
Il est utile de préciser que la capitale n'est pas la seule à jouir de cet avantage : 3 cours d'anglais sont dispensés à Tripoli, et un à Zahlé, permettant ainsi aux fonctionnaires des bureaux régionaux d'avoir les mêmes avantages que ceux de Beyrouth.

Le ministre remettant les diplômes d'anglais

Opinions

«Un nombre des fonctionnaires qui assistent aux cours de français aident sans problème, éprouvent des échecs de leur scolarité francophone. D'autres ont du mal à tout comprendre, surtout ceux ayant eu une influence une scolarité anglophone. Le groupe forme rapidement un esprit de séreux et pratiqué. Les quelques problèmes de concentration sont dus aux horaires qu'il serait plus efficace de rectifier même en sacrifiant quelques heures de travail pour éviter que les fonctionnaires ne soient aussi fatigués. Une autre proposition serait d'augmenter le nombre de fonctionnaires assistant aux cours pour enrichir les discussions et développer l'expression orale dans le groupe formé. »

Mme Salla ROUX, Formateur de français

«Les mêmes étudiants qui suivent deux niveaux de suite avec moi, pendant tout ce temps, ils ont montré beaucoup d'intérêt et de motivation. Ils VEULENT apprendre, ils posent des questions - ils appliquent ce qu'ils apprennent dans leur travail, ce qui est très important. Je pense que l'essentiel pour avancer c'est d'assurer la continuité de ces cours.»

Mme Hala RAFEH, Formateur d'anglais

AMIDEAST

L'avis de quelques fonctionnaires...

«Je comprends tout ce qui se passe autour de moi pendant les cours, l'exception de la formatrice est dans mon cas c'est le cyberou de la cassette que nous écoutons en Anglais (listening comprehension) qui est trop rapide. Le plus grand problème pour moi reste l'expression orale. Nous nous exprimons toujours en français et j'espère que je finirai par dépasser mon problème.»

«L'horaire des formations nous pose problème. Les cours débutent à 2:30, c'est-à-dire tout de suite après le travail et le déjeuner, à un moment où tous les fonctionnaires ont sommeil et n'arrivent pas à se concentrer. Nous proposons de les décaler au soir ou d'organiser les cours pendant l'avant-midi, quitte à devoir les prendre sur les heures de travail. »

Interrogée sur le niveau et sur l'attitude des fonctionnaires qui assistent aux cours qu'elle donne à l'Institut des Finances, Mme Amal Chahayeb a déclaré que lorsque débutants, les niveaux varient parmi les fonctionnaires sont certains ont plus de facilité à assimiler que d'autres. Les personnes ayant un niveau plus avancé se chargent souvent de faciliter la compréhension aux moins forts en leur reformulant les passages qu'ils risquent de rater. Les cours se déroulent donc en parfaite harmonie, sans problème notable concernant le niveau. Quant à l'attitude des fonctionnaires, il n'y a aucun problème non plus puisque finalement, ce sont des adultes qui veulent vraiment apprendre et améliorer leur niveau. L'important reste pour eux de persévérer car l'apprentissage d'une langue est un travail de longue haleine... »

Mme Amal CHEHAYEB, Formateur d'anglais

L'Institut des Finances répond à ces commentaires
La responsable de la communication externe à l'Institut Mme Roula Darwiche a répondu aux questions que se posent les fonctionnaires et aux suggestions de formateurs comme suit : «Impossible d'avancer l'horaire à l'avant-midi pour un cours qui est facultatif, il faudrait prévoir en plus des deux heures de cours une demi- heure pour le trajet à l'aller et une autre pour le retour. Ceci causerait donc six heures d'absence du fonctionnaire par semaine à son bureau... Ce serait évidemment trop de temps pris sur les horaires de travail! Par contre les cours pourraient être retardés si les fonctionnaires le préfèrent mais il faudrait un consensus là- dessus.
Pour ce qui est de la continuité des cours et du nombre des fonctionnaires que certains proposent d'augmenter, l'important est que tous les fonctionnaires inscrits aux cours de langues y assistent pour permettre une efficacité et une interaction dans les cours et pour envisager la continuation des cours pour les différents niveaux.

Conférences-débats

L'Institut des Finances a dernièrement organisé plusieurs conférences-débats qui ont porté sur différents thèmes, dont une introduction à l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC), l'organisation du travail à la Direction de l'Impôt sur le Revenu, la modernisation des politiques fiscales, le rôle du Ministère des Finances pour faciliter l'application de la nouvelle loi sur les handicapés, et une introduction aux normes internationales de comptabilité et d'audit. Deux autres conférences-débats ont eu lieu sur le nouveau code des douanes et une autre conférence-débat sur les réalisations du Ministère et ses projets de réforme (revoir rubrique Nouvelles du Ministère). Ces conférences-débats constituent un outil de formation efficace qui donne un aperçu global des thèmes liés à la modernisation.

* Réunion de la Direction de l'Impôt sur le Revenu à l'Institut des Finances

La réunion de la Direction de l'Impôt sur le Revenu qui s'est tenue à l'Institut des Finances le 2 mars 2001 a regroupé tous les fonctionnaires, les chefs de directions et de départements financiers en présence de M. Walid El-Khatib, directeur des recettes et M. Alain Bifani, directeur général du Ministère des Finances. La réunion avait pour objectif d'examiner les grandes lignes de la politique de la Direction des Recettes : améliorer le service au contribuable, restructurer les bases de données des contribuables, procéder à un traitement détaillé et informatisé des informations ainsi obtenues, revoir les étapes déjà franchies et enfin discuter des prochaines mesures à prendre et les phases d'application dans les bureaux régionaux. Il s'agissait aussi d'examiner les mesures garantissant le succès du plan de modernisation ; cela suppose notamment la présence d'un équipement adéquat, la mise en place d'équipes de travail spécialisés, le recyclage des fonctionnaires, l'augmentation des heures de travail, l'évaluation de la performance et de la productivité du groupe de travail et le respect de la hiérarchie administrative.

M. Alain Bifani, Directeur Général du Ministère des Finances, a pris la parole au début de la réunion, suivi par M. Walid El-Khatib, puis M. Sarkis Sakr, chef de département de l'impôt sur le revenu. La réunion s'est conclue par un débat ouvert au public.

* Conférence-débat sur la loi sur les handicapés

Dans le cadre de sa coopération avec un organe gouvernemental actif sur le plan social, l'Institut des Finances a organisé le 30 Mars 2001 une conférence d'orientation sur les articles de la loi n.220 du décret-loi n.1834 en date du 3 décembre 1999, publiée dans le Journal Officiel n.25 en date du 8 juin 2000 et relative aux droits des personnes handicapées au Liban.

Cette conférence a introduit les fonctionnaires concernés au Ministère des Finances à la situation des handicapés et de l'handicap en général au Liban. Mme. Naamat Kanaan, Directeur Général du Ministère des Affaires Sociales, s'est fondée sur ce constat pour expliquer les raisons de l'adoption de la loi 220/99 et les mécanismes d'application. M. Alain Bifani, Directeur Général du Ministère des Finances, a également pris la parole pour expliquer le but de la coordination avec le Ministère des Affaires Sociales quant à l'application de la loi 220 et à l'organisation de conférences spécialisées pour aider les fonctionnaires du Ministère des Finances à mieux appliquer cette loi.

Les représentants du Ministère des Affaires Sociales ont passé en revue les raisons de l'amendement des textes de certains décrets et lois concernant les droits des personnes handicapées, en matière de services de santé, de soutien, de réhabilitation, de logement, d'éducation, d'environnement équipé, de travail, et d'emploi. Le texte des articles de la loi 220 qui concerne directement le Ministère des Finances a également été discuté.

La conférence s'est conclue par l'examen de l'objectif et des activités du programme «Accès et Droit» pour les handicapés, y compris la plan et les résultats déjà enregistrés, sachant que ce projet constitue la base de l'application des dispositions de la loi et le suivi des affaires des handicapés.

* Conférence-débat sur l'OMC

L'Institut des Finances a organisé le 18 décembre 2001 une conférence-débat sur l'OMC sous le haut patronage de son Excellence M. le Ministre des Finances Fouad Siniora, avec la participation de M. Talal Abou Ghazalé, président du rassemblement arabe des experts comptables. Le Ministre a rappelé dans son intervention les «décisions courageuses que le Liban doit prendre

pour renforcer l'action arabe unie », appelant «les Etats arabes à former un bloc dans le cadre d'un marché commun pour s'adapter aux changements et relever les défis ». M. Abou Ghazalé a pour sa part expliqué en détail qu'est-ce que l'OMC ainsi que les modalités de négociation avec cette organisation.

* Modernisation des politiques fiscales

Sous le patronage du Ministre des Finances, M. Fouad Siniora, l'Institut des Finance a organisé, le 9 Mars 2001, une conférence-débat sur « la modernisation et la restructuration des politiques fiscales », présentée par l'expert Canadien d'origine Libanaise Dr. Mario Mansour, en présence de M. Jacques Sarraf, Président de l'Association des Industriels et M. Yves de San, Représentant Résident du Programme des Nations Unies pour le Développement (PNUD) ainsi que de nombreux chefs de services et de directions et de fonctionnaires du Ministère des Finances.

M. Fouad Siniora a évoqué dans son allocution la politique fiscale au Liban et les orientations du gouvernement à cet égard. Il a signalé le don canadien visant à «aider le gouvernement à moderniser les politiques fiscales, améliorer les procédés adoptés et former les fonctionnaires de l'administration fiscale à assurer de nouvelles recettes au Trésor Public». Dr Mario Mansour a, pour sa part, expliqué en détail les politiques fiscales, notamment les procédés de modernisation, à commencer par les études préliminaires jusqu'à leur application, leur suivi et leur évaluation. Dr Mansour s'est notamment fondé sur son expérience dans l'administration financière au Canada.

*Normes internationales de comptabilité et d'audit

L'Institut des Finances a organisé, le 5 avril 2001, en collaboration avec le Rassemblement Arabe des experts comptables, une conférence sur les normes internationales de comptabilité et d'audit. Des experts du Rassemblement ont insisté sur l'importance d'appliquer les normes internationales d'audit en matière de comptabilité. Les intervenants ont examiné les normes internationales de comptabilité et d'audit et ont insisté sur la nécessité de libéraliser la profession de comptable conformément aux accords de l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC). Enfin, avant d'ouvrir le débat, les participants ont passé en revue le nouveau programme professionnel international comptable.

Merrill Lynch

Séminaire sur le "Développement d'un marché secondaire d'eurobonds"

En collaboration avec la banque d'investissement Meryll Lynch, le ministère libanais des Finances a organisé un séminaire sur le «Développement d'un marché secondaire de bonds du trésor libellés en devises étrangères» à l'Institut des Finances le 15 juin 2001. Le directeur de Meryll Lynch au Liban, M. Jean Dagher, a d'abord pris la parole pour introduire le séminaire en insistant sur son importance, avant le discours de S.E.M. le ministre des Finances Fouad Siniora, qui a présenté l'objet du séminaire en s'attardant sur la discussion des outils de développement du marché secondaire de bonds de trésor libellés en devises étrangères ainsi que les méthodes de leur promotion. Le ministre a ajouté que le nombre d'émissions de bonds de trésor libellés en devises étrangères a déjà atteint 23 émissions, leur valeur totale s'élevant à 7,5 milliards de Dollars. L'initiative de développement du marché secondaire ne se limita pas à l'émission de bonds de trésor libellés en devises étrangères, puisqu'elle comprend aussi celle de bonds de trésor en Livres Libanaises, ce pas ayant pour but de reporter l'échéance des bonds de trésors de court terme.

De même, le ministre Siniora a assuré que le développement d'un marché secondaire de bonds de trésor libellés en devises étrangères via promouvoir le marché d'eurobonds au Liban, et améliorer le système financier dans sa totalité, pour ses bénéfices du point de vue augmentation de la liquidité et de la stabilité, non seulement en faveur des investisseurs, mais aussi pour les entreprises en général. La présence d'un marché secondaire permettrait aux investisseurs d'accéder au marché et d'en sortir facilement, en créant des opportunités d'investissement plus grandes pour les entreprises financières et les individus. Par conséquent, un intérêt commun à développer ce marché secondaire lie les investisseurs, l'Etat, le ministère libanais des Finances et les entreprises financières et bancaires. Le ministre a de même assuré que le ministère faisait de son possible pour développer le marché secondaire ; parmi ces efforts, figure la diffusion de l'information financière sur Internet.

M. Siniora a remercié la banque américaine d'investissement Meryll Lynch pour son aide dans le développement du marché secondaire. Puis le conseiller du ministre Dr Jihad Azaour prit la parole pour assurer que l'augmentation de la liquidité était un des objectifs de l'Etat, de même que la stabilité financière et la diversité des outils d'endettement. Il énuméra les moyens nécessaires à la réalisation de ces buts, comme la mise en place d'une politique financière active, l'adoption de visions plus positives, les efforts de promotion et une stratégie active. Il souligna finalement sur l'importance d'un marché secondaire de bonds de trésor libellés en devises étrangères.

Nouvelles du Ministère

Préparation à l'introduction de la TVA au système fiscal libanais

L'entrée en vigueur de la TVA au Liban devient imminente (1er janvier 2002). Les travaux de préparation sont multiples, les tâches épineuses.... Projet de loi et réglementions, Politiques fiscales, Systèmes et procédures, Equipe informatique, Etudes d'impact économique, Structure organisationnelle et opérationnelle.... La création de plusieurs sous-équipes s'avère être la meilleure façon de répartir les tâches et d'organiser le travail.

Le saviez-vous ?

Les produits alimentaires de base seront exonérés de la TVA (viande, pain, légumes, lait, etc.), ainsi que les services de la santé, de l'éducation et des différentes publicités, ce qui signifie que 50% de l'ensemble de la consommation des ménages n'aura aucune charge d'taxe supplémentaire à payer. Seulement 20% de l'ensemble de la consommation des ménages sera taxé à cause de la TVA.

Autres exemptions

Les activités des institutions à but non lucratif en ce qui concerne leurs activités humanitaires ou sociales
Les transports publics
Le rental et location de toute bâtie, excepté le bail commercial
La paie, le salaire nationaux et autres jeux de hasard
L'assurance
Les activités financières et bancaires

...Interrogé sur la situation de la TVA et des projets la concernant, M. Chawki HAMAD (Directeur de projet de la TVA) a fait le bilan de la situation en définissant le plan d'action actuel et les projets dans une petite interview qu'il nous a accordée le 19 juin 2001. « Où en sommes-nous ? Qui sont les personnes qui travaillent et comment s'organisent-elles? Ce sont ces questions que tout le monde se pose et que nous allons éclaircir un peu », a dit M. Hamad.

L'équipe de la préparation de la TVA est formée de 35 personnes (alors que l'effectif total prévu pour son administration est de 250), appuyée pour des missions ponctuelles, par des consultants et des experts étrangers. Ces ressources humaines locales et étrangères travaillent dans tous les domaines, de la législation à l'informatique et aux politiques fiscales sans oublier la communication. Les communautés étrangères qui offrent leur soutien à l'équipe sont notamment : la Communauté Européenne, l'Agence Canadienne de Développement International, la Banque Mondiale, le Fonds Monétaire International, Singapour, sans compter l'expertise offerte par les républiques d'Irlande, de Belgique, de France et les échanges avec les pays arabes surtout maghrébins.

Où en sommes-nous ?

Il existe au sein de l'équipe 10 sous-divisions qui travaillent en étroite collaboration.

1- La loi :

La loi a été acceptée par le conseil des ministres et soumise au parlement. Elle va être débattue -on l'espère- durant la session extra-ordinaire actuelle. Il est très important que cette loi soit ratifiée au courant des deux prochains mois.

2- Etudes d'impact économique :

Les études économiques sectorielles internes sont achevées et plusieurs études externes seront prochainement lancées en collaboration avec des économistes et experts libanais du secteur privé, pour approfondir certains aspects de l'impact de la mise en place de la TVA.

3-Politiques fiscales et réglementations:

Plus du trois-quarts du travail est terminé. Un expert irlandais (ex-directeur général de la TVA en Irlande) va venir au Liban à la fin du mois de juin et pour deux semaines pour une revue générale.

4-Systèmes et procédures :

La conception des différents systèmes et procédures est presque terminée. Les formulaires à remplir, la description des procédures et les manuels internes des opérations seront prêts au courant des mois prochains.

5-Equipe informatique :

Le logiciel SIGTAS (Standard Integrated Government Automated System) déjà installé par la mission canadienne à la Direction des Recettes recouvre au moins 80% des besoins informatiques des opérations liées à la TVA. L'équipe informatique spécialisée complète et développe les modules additionnels requis par la TVA.

6-Organisation :

L'étude de la structure organisationnelle et opérationnelle de la TVA est prête ; elle a été préparée avec l'aide d'un expert belge. L'unité de la TVA fera partie de la Direction des Recettes et son effectif total prévu est de 250 personnes.

Hadith El malia

Nouvelles du Ministère

Un expert étranger Canadien sera bientôt au Liban (en août) pour déclencher la mise en place des différentes structures administratives.

7-Formation :
Assurée par l'Institut des Finances, la formation de l'équipe «experts TVA » se fait en collaboration avec des experts libanais et étrangers. Un programme de formation (de 37 cours spécifiques) est déjà prêt. Les séminaires de sensibilisation sont déjà en cours ; on prévoit débuter la formation massive en août. Une délégation de trois experts en vérification de Singapour sera parmi nous en août et pendant une semaine pour débuter le programme de formation des vérificateurs de la TVA.

8-Communication :
La stratégie a été préparée en collaboration avec des experts de la Banque Mondiale. Les programmes et les dates finales doivent être finalisés et la campagne devra démarrer à partir de mi-juillet. Il faut noter que la communication interne avec les employés du ministère est en cours et que l'équipe TVA participe à tous les événements organisés concernant la TVA.
LOCAUX :

L'administration de la TVA sera centralisée ; étant donné que 90% des entreprises assujetties sont domiciliées à Beyrouth et dans le Mont Liban (le seuil d'assujettissement étant de 500 millions de L.L et plus), l'accès au nouveau bâtiment -situé non loin de l'Institut des Finances- sera facile à tous.

Finalement, une date est à retenir : le 1er octobre 2001. Elle représente le début prévu de l'enregistrement des assujettis à la TVA, un événement quasi « historique » pour l'équipe de la TVA et pour le Liban.

Un site Web pour l'information du public et des personnes intéressées à la TVA est en cours de préparation. Il sera disponible à partir de mi-juillet sous le site www.finance.gov.lb du Ministère des Finances.

A partir de cette date, vous pourrez également envoyer vos questions ou demander toute information relative à la TVA à l'adresse suivante : vat@finance.gov.lb.

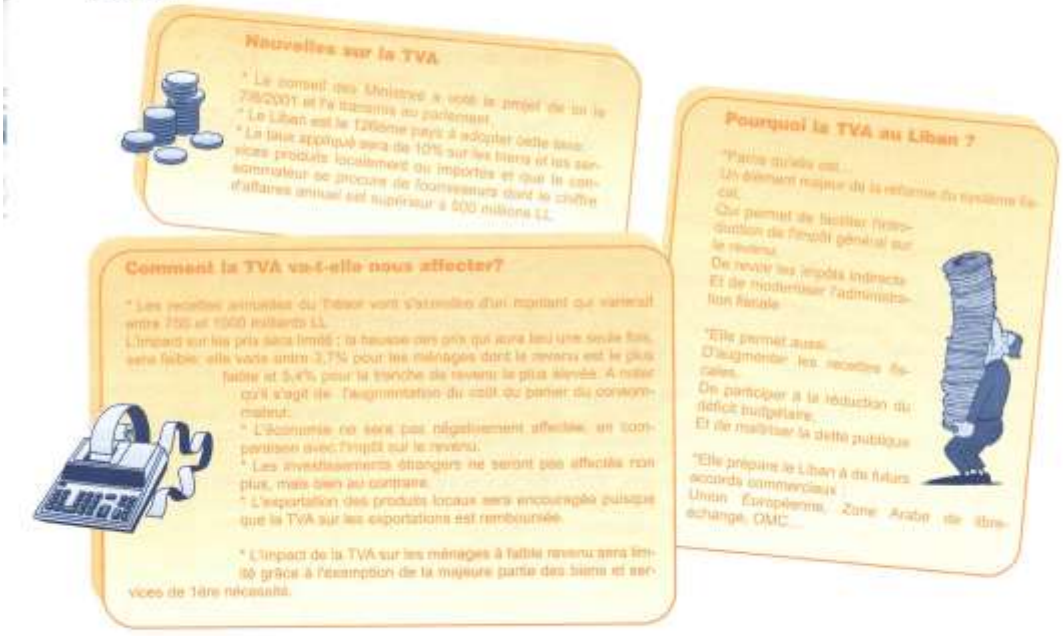

Informations recueillies dans une interview avec M. Chawki Hamad, directeur du projet de la TVA.

Formation, encore et toujours

Formation sur la taxe sur la valeur ajoutée TVA

Mlle Habar

Tout au long du mois de mars, l'Institut des Finances a organisé des sessions de formation portant sur l'introduction et les modalités d'application de la TVA au Liban.
Ont participé à cette formation des contrôleurs principaux et d'autres contrôleurs sélectionnés parmi ceux de la Direction des Recettes pour faire partie du groupe TVA, conformément à un arrêté du Ministre des Finances.
De nombreux sujets ont été abordés au cours de cette session, notamment les principes généraux d'application de la TVA, des exercices d'application, une vue générale des politiques fiscales dans les pays ayant adopté la TVA, les règles et procédures…
Un plan a été ultérieurement élaboré pour organiser le travail au sein du groupe TVA et le répartir sur tous les contrôleurs. De nombreux groupes ont par conséquent été formés, certains s'articulant autour des règles et procédures, d'autres autour de la politique fiscale, l'étude économique des différents secteurs, la révision du projet de loi…
Le Ministère des Finances connaît aujourd'hui une effervescence qu'il n'a jamais connue en matière de formation et développement des ressources humaines, ce qui a pour objectif de motiver les fonctionnaires et de les pousser à devenir des membres efficaces et productifs au sein de l'Administration Publique.
En conclusion, nous nous devons de remercier l'Institut des Finances pour nous avoir accueillis durant ce séminaire et pour être toujours prêt à nous accueillir et à nous assurer le meilleur.

Rania El-Habr
Contrôleur fiscal
Direction des Recettes

Sessions d'introduction à la taxe sur la valeur ajoutée

L'Institut des Finances a lancé, en collaboration avec le groupe TVA, une série de sessions d'introduction à la taxe sur la valeur ajoutée (TVA). Ces sessions qui ont eu lieu début juin visent à fournir des informations sur cette taxe, à permettre à tous les intéressés de demander des explications et à établir le dialogue entre les fonctionnaires du Ministère des Finances, qu'ils travaillent dans le domaine des impôts ou non.
L'IDF invite, à tour de rôle, des groupes de fonctionnaires et des journalistes, pour permettre à tous de s'informer et d'en apprendre davantage. Au cours de chaque session, le groupe TVA, notamment les contrôleurs principaux chargés de travailler au sein du groupe, exposent les principes généraux de la TVA, les détails d'application et les conditions qui la régissent.

la presse, invitée le 4 juillet 2001

Informatique

Mlle Tannir

Deux laboratoires pour formation informatique sont à la disposition des fonctionnaires du ministère des Finances à l'Institut des Finances; pour profiter des facilités disponibles, l'Institut a réalisé un recensement des besoins en informatique parmi les fonctionnaires. Les résultats obtenus jusqu'en avril 2001 furent les suivants :
222 fonctionnaires désirent participer à des formations d'informatique, se répartissant sur les Directions comme suit :
Direction des recettes : 76
Sud : 20
Ordonnancement : 42
Trésor et Dette Publique : 36
Budget : 10
Ainsi que 98 fonctionnaires de l'administration de la Régie et un nombre d'agents des Douanes libanaises.
Ce nombre est en permanente croissance, surtout avec la nouvelle demande de l'administration de la Direction des Affaires Foncières et du Cadastre, dont les fonctionnaires réclament également de participer aux formations informatiques.

Quant aux programmes de formation, ils sont nombreux et débutent par des cours généraux pour devenir plus spécifiques, selon la demande.
La durée des sessions varie suivant le programme de formation, avec une durée maximale de six séances par programme, une séance durant trois heures en moyenne.
Nous avons pour objectif de répondre aux attentes de tous les fonctionnaires qui désirent participer aux formations ; nous espérons que tous ceux qui ont déjà assisté à ces formations et qui vont y assister pourront réaliser des progrès notables dans leur productivité dans les différents postes qu'ils occupent.

Lina Tannir
Responsable Pédagogique

Informatisation

Comment le Ministère des Finances se prépare-t-il à l'informatisation?

1. Le plan : grandes lignes, objectifs, étapes et réalisations

M. Yammout

La généralisation de l'informatisation est un projet de grande envergure qui couvre l'ensemble des départements du Ministère des Finances. Il s'agit d'équiper chaque fonctionnaire d'un poste et de remplacer l'ancienne administration basée sur le papier par une administration qui recourt de plus en plus aux réseaux selon les mesures de sécurité requises.

Ce projet vise à améliorer la qualité du service aux citoyens et à moderniser l'administration publique en généralisant l'informatisation et en optimisant l'usage des Technologies de l'Information et de la Communication à tous les niveaux de travail au Ministère. Une telle initiative aura un impact positif sur l'organisation de l'administration et simplifiera les formalités.

Le programme couvre la Direction du Budget, du Trésor Public et de la Dette Publique, de la Comptabilité Nationale et la Direction Administrative les programmes spéciaux sont en cours d'application à la Direction du Cadastre et des Affaires Foncières à l'Administration des Douanes.

Le plan se fera en plusieurs étapes à commencer par l'infrastructure : achat et installation des équipements, et connexion des différents bâtiments du Ministère par le biais d'un réseau local (Local Area Network) et d'un réseau régional (Wide Area Network). La deuxième étape consiste à doter le Ministère d'un réseau Intranet, réseau interne pour l'échange d'informations. Quant au développement des systèmes informatiques, le plan insistera en particulier sur six systèmes reliés pour la gestion du Trésor et des Finances Publiques (Treasury & Finance Management), du budget et des dépenses (Budget & Expenditure Management), de la gestion du paiement des salaires et des indemnités (Payroll & Retirement Management), ainsi que les systèmes de gestion de l'impôt sur les fonds bâtis (Built Property Tax Application), le droit de succession (Inheritance Tax Application) et d'autres systèmes complémentaires aux système de gestion de l'impôt sur le revenu (Income Tax Management). Le plan se fonde, sur les principes généraux suivants :

- Servir l'intérêt public en améliorant la qualité et la rapidité des services ;
- Réduire les dépenses courantes en croissance continue, grâce aux technologies modernes ;
- Augmenter la productivité des fonctionnaires au Ministère des Finances ;
- Diffuser les informations à travers des sites sur le réseau mondial ;
- Prolonger les heures de service grâce à des systèmes électroniques pour recevoir les formalités ;
- Créer des point de « service rapide » (One-stop shop) pour accueillir les citoyens, les orienter, recevoir les demandes, donner les réponses et fournir les documents requis.

L'acquisition des équipements modernes et sophistiqués constitue, du point de vue technologique, un enjeu majeur pour tous les fonctionnaires. Cependant, en raison des capacités matérielles limitées, le bon sens et la bonne gestion consistent à bien choisir les investissements techniques les mieux à même de profiter aux citoyens et à l'administration à la fois.

Ce projet est actuellement en cours d'exécution ; il devrait être achevé dans trois ans. Mais le projet comporte aussi des objectifs à moyen et à long terme et les réalisations devraient commencer à être perçues durant la phase d'exécution.

2. Quelle place est réservée à l'élément humain dans ce plan ?

L'élément humain qualifié est fondamental pour une bonne application du projet d'informatisation du Ministère des Finances. C'est pourquoi nous accordons une grande importance à la participation de tous les membres de l'administration, quelles que soient leurs catégories ou leurs rangs. Par ailleurs, nous sommes en train de former un cadre spécialisé pour exécuter et soutenir le plan et pour remédier à d'éventuels obstacles qui pourraient surgir. Il s'agit de 24 experts dont 16 sont à Beyrouth et 8 dans les régions (Baabda - le Sud - Zahlé - Tripoli). D'autres experts suivront, le nombre final étant fixé à 34.

Le plan de formation sera élaboré en collaboration avec l'Institut des Finances pour désigner un conseiller ou une institution spécialisée qui aidera dans l'évaluation des besoins et la mise en place d'un programme de formation intensifié et global pour tous les fonctionnaires.

Hadith El malia

3. Y a-t-il un projet spécifique pour les jeunes cadres ?

Les jeunes sont une composante importante qui ne craint pas le changement et possède suffisamment de culture informatique. Il est donc normal qu'ils jouent un rôle fondamental dans l'exécution du plan et qu'ils aident les peux agés à accepter la technologie moderne et à profiter de ses nombreux atouts.

4. Quel genre de problèmes pourriez-vous affronter ?

Tout changement comporte de nombreux enjeux et beaucoup d'opportunités. Etant donné que la technologie est hautement bénéfique aux citoyens et à l'administration puisqu'elle simplifie les formalités et réduit les dépenses, une grande part des investissements devrait être réservée à la technologie mais aussi à l'harmonisation des nouvelles techniques avec la réorganisation du travail, tout en veillant à garder l'élément humain au cœur de ce changement.

Concernant les techniques, nous devons moderniser les systèmes existants et certaines bases de données pour les adapter aux nouvelles infrastructures (internet-based or network applications). Nous devons aussi retenir, au sein du Ministère des Finances, les cadres hautement qualifiés sur le plan technique, même s'ils sont attirés par le marché du travail.

5. Comment évaluez-vous la situation du Ministère des Finances sur le plan informatique par rapport à d'autres ministères et administrations ?

Le Ministère des Finances a toujours été pionnier dans le domaine de l'informatique, comme le montre le développement des projets et la rapidité de leur évolution. Nous sommes plus que jamais conscients de la nécessité de l'informatisation, du renouveau et de la formation continue des fonctionnaires de toutes les directions du Ministère des Finances, que ce soit la Direction Générale des Finances, la Direction du Cadastre et des Affaires Foncières, ou la direction des Douanes, pour rendre le ministère pionnier dans l'utilisation des nouvelles technologies au service des citoyens. Il servira alors d'exemple pour le secteur public et privé à la fois.

Interview avec M. Nabil Yamout,
Conseiller du Ministre pour les affaires informatiques

Amendement des Déclarations Financières des Banques et des Institutions Financières

Le Ministère des Finances a mis en place un nouveau formulaire pour les déclarations des institutions financières : banques commerciales, banques spécialisées, institutions de prêt et autres.

L'amendement a été formalisé par l'arrêté 618/1 du 6 avril 2001 et publié dans le Journal Officiel n° 25/4/2001. Il porte sur l'amendement des déclarations financières des banques et institutions financières (soit l'amendement de l'annexe n.3 de l'arrêté 10/1/2 du 9 avril 1984). La nouvelle déclaration des banques et institutions financières comprend 4 pages principales. Il existe deux types de déclarations financières : les déclarations financières générales principales que toutes les institutions doivent présenter ; les déclarations complémentaires spéciales à présenter selon la nature des opérations entreprises par chaque institution concernée.

Le Ministère des Finances prenait auparavant en considération le numéro d'immatriculation du contribuable au Registre de Commerce comme son numéro de contribuable. Conformément à la nouvelle déclaration, le Ministère des Finances donne aux contribuables des numéros d'immatriculation spéciaux. Ces numéros sont de deux sortes : un numéro pour les institutions en tant que telles et un autre pour les principaux actionnaires dans l'institution (numéro d'immatriculation personnel des actionnaires, indépendant du numéro d'immatriculation de l'institution).

Outre leur contribution à réaliser une collecte plus précise et plus moderne des informations, les nouvelles déclarations bancaires sont très bénéfiques sur le plan des études bureautiques. En effet, la Direction de l'Impôt sur le Revenu prend en charge cette opération et informe le contribuable de l'ampleur des amendements, des rectifications, de leurs motifs, ainsi que du montant de l'impôt complémentaire ou supplémentaire dû le cas échéant, plus l'amende de recouvrement. Le département financier compétent envoie ensuite au contribuable une première notification fiscale par lettre recommandée. l'administration se réservant le droit d'étudier la déclaration fiscale présentée avec les travaux du contribuable jusqu'à ce qu'elle juge nécessaire et d'émettre une nouvelle notification fiscale le cas échéant.

Selon le conseiller principal (Direction de l'Impôt sur le Revenu) Mme Hayat Nader qui nous a fourni les informations : « La Direction de l'Impôt sur le Revenu a longtemps travaillé sur ce projet. Toutefois, je ne citerai pas la liste complète de tous ceux qui ont contribué à ce travail de longue haleine qui a débouché sur les formulaires réservés aux banques et institutions, livrés avec un guide gratuit sur la déclaration de l'impôt sur le revenu pour les banques et les institutions financières. Ce guide explique en détail chacune des pages de la déclaration et des mesures adéquates. Les nouvelles déclarations ainsi que les relevés financiers qui s'y rattachent remplaceront désormais les déclarations précédentes. Cet arrêté entre en vigueur à partir de l'exercice financier 2000 (conformément à l'article 2 de l'amendement). Ces formulaires seront gratuitement disponibles au public et aux contribuables auprès de la Direction de l'Impôt sur le Revenu à Beyrouth et les départements financiers dans les Mohafazats.

Déclarer, c'est facile avec LibanPost

Le ministère des finances a annoncé depuis le 23 mars 2001 de nouvelles mesures destinées à faciliter les formalités administratives pour les contribuables. Il leur est désormais possible d'envoyer par la poste leurs déclarations de revenus et toute demande ou contestation concernant le paiement de l'impôt sur le revenu. Le courrier doit être envoyé avec une demande d'avis de réception. Le cachet de la poste fait foi pour tous les délais réglementaires.

Dialogue entre le ministère des Finances et ses partenaires

Vision et Partenariat @ Ministère des Finances : Un forum et une visite sur le terrain

Sous le titre «Vision et Partenariat @ Ministère des Finances", un forum a été organisé à l'Institut des Finances au cours de la journée du 30 mai 2001, en présence des partenaires du Ministère des Finances, des pays donateurs, d'ambassadeurs et de représentants d'institutions nationales et internationales.

Cet événement a été organisé sous le patronage de Son Excellence M. Fouad Siniora, Ministre des Finances, et en collaboration avec les principaux bailleurs de fonds. La présentation était destinée à donner aux partenaires du Ministère une idée plus précise de la vision globale de Réforme au sein du Ministère et du progrès réalisé dans toutes les initiatives de réforme lancées depuis 1992 : les résultats enregistrés et les perspectives à venir.

Plusieurs personnalités se succédèrent pour présenter les différentes facettes de cette vision, notamment Son Excellence M. Fouad Siniora, Ministre des Finances, M. Yves De San, Représentant Résidant du PNUD et M. Harry Prasad, Représentant Résidant de la Banque Mondiale, qui ont prononcé un discours consistant en une mise au point sur la situation, ainsi que leur avis sur la qualité du partenariat avec le ministère libanais des Finances. Parallèlement à une projection vidéo illustrant l'évolution durant les dernières années, les spécialistes auprès du ministère ont pris par la suite la parole, notamment Dr Jihad Azour, Directeur du Projet « Revenue Enhancement and Fiscal Management » (REFM) (Consolidation des Revenus et Gestion Fiscale) et Mmes Carole Khouzami, Hala Salem et Rola Rizk, de l'équipe du projet. De même, M. Salim Balaa directeur du projet de réforme du système informatique des douanes libanaises se chargea de présenter au public les systèmes NAJM, NOUR et NAR tandis que Mme Raghda Jaber, coordinatrice du projet COMAP, exposa aux personnes présentes les composantes du projet d'informatisation, d'organisation et de modernisation de la Direction du Cadastre et du Registre Foncier. Après une présentation des réalisations de l'Institut des Finances faite par le directeur de l'Institut Mme Lamia El Moubayed Bissat et le visonnage d'une cassette vidéo sur le parcours de l'Institut, une discussion table ronde a été organisée en fin de journée, dirigée par Dr Azaour et avec la participation du Directeur des Finances M. Alain Bifani, de M. John Wetter, Directeur des missions à la Banque Mondiale, Mme Nada El Nashef, déléguée du Représentant Résidant du PNUD et M. Jean-Louis Bodin, conseiller du Président de l'ADETEF (Agence pour le Développement des Echanges en Technologie Economique et Financière).

Sur Le Terrain

Le lendemain du forum, (c'est-à-dire le 31 mai 2001), une visite a été organisée par les responsables au Ministère des Finances pour les personnes intéressées, afin de vérifier les systèmes mis en place et le travail accompli par le personnel du Ministère rue Riad el Solh. Le groupe de visiteurs regroupant un nombre de personnalités dont M. Jean-Louis Bodin, conseiller du Président de l'ADETEF, Mme Sophie Legendre, Attachée Commerciale de l'Ambassade du Canada, Grace Dib de l'Ambassade du Canada, des représentants de la Banque Mondiale des représentants de l'Ambassade d'Italie ainsi que plusieurs personnes de l'équipe de l'Institut des Finances et responsables au Ministère des Finances.

Au Cadastre...

A la Direction du Registre Foncier et du Cadastre, Mme

Maha Siblini et M. Ted Huberts ont expliqué les trois grandes transactions réalisées pour les citoyens dans le cadre du projet COMAP II - registre foncier, c'est-à-dire la demande de certificats de propriété (request for affidavit), l'annexion de terrains (land annexation) et la subdivision de terrains (land subdivision).

Les étapes de la préparation des certificats ont été exposées, en une première phase de conversion des informations suivie de l'application:

Des exemples de plans de propriétés foncières ont été scannés devant le groupe, puis un système de représentation sur échelle et de codification a été appliqué. Une démonstration a été faite de la représentation des bâtiments en violet, des rues en jaune, des limites des structures en rouge et des limites des parcelles en blanc... Les limites des terrains et les numéros des parcelles de terre ont été désignés comme les éléments clefs du répertoriage électronique.

L'annexion requiert la suppression des limites entre deux ou plusieurs terrains et la détermination du numéro des parcelles. Un exemple simplifié a été exposé, avec une impression du plan des terrains avant et après l'annexion.

Pour la subdivision, l'opération doit être vérifiée sur le terrain, avec une étude pratique qui requiert beaucoup de temps (ce processus est plus long que l'annexion). Chaque tâche est assignée au fonctionnaire en mesure de l'accomplir. Les changements se font sur les plans et les numéros finaux des parcelles sont désignés et sont d'une importance extrême vu leur nécessité pour l'identification des terrains sur les plans informatisés. Finalement, «le cadastre est un environnement graphique où le plan est toujours la loi».

Au port...

Au Port de Beyrouth, M. Ghassan Nasrallah, directeur du centre informatique du port, introduisit les opérations du Port : Entrée de données, contrôle des informations et enregistrement des documents, inspection des marchandises au port, comptabilité et préparation des notices et des reçus (jaunes) pour les déclarations vertes -c'est-à-dire en règle- et rétention des déclarations rouges, suspectes, où quelque condition n'est pas remplie ... De même, l'audience eut droit à une présentation d'exemples de critères suivis pour inscrire des marchandises sur la ligne rouge. Les priorités -variables- furent évoquées dans la classification des marchandises sur telle ou telle ligne comme la déclaration, l'origine de la marchandise, la nature du produit et autres. M. Nasrallah évoqua également le travail qui se fait en coordination avec d'autres ministères comme le ministère de la Santé, celui de l'Agriculture et de l'Economie dont des délégués sont souvent des résidents au port, comme lors de l'intervention du ministère de la Santé et de l'Agriculture concernant le problème de la vache folle. A noter que l'intervention de la Sécurité Générale, quant à elle, a lieu avant le passage aux douanes et que finalement les efforts visent à centraliser tous les contrôles.

Puisque 18 ans après le début de cette initiative, la « vision » originale reste entière, présente à l'esprit et continue à se développer, maintenant davantage de confiance dans l'engagement du Ministère à avoir mis plein pied dans le 21ème siècle et à pousser cette vision de l'avant.

Cette décennie a permis à tous les partenaires concernés d'en apprendre davantage. Il est temps à présent de revoir ce qui a été réalisé, et ce qui reste à faire, en mettant l'accent sur les leçons tirées et sur les nouvelles initiatives à lancer, avec plus d'enthousiasme et de détermination pour aller de l'avant et affronter les enjeux du 21ème siècle.

Hadith El malia

Joint Vienna Institute

L'Organisation pour la Coopération et le Développement Economique a organisé un séminaire intitulé «Tax Modelling » au centre de formation Joint-Vienna Institute en Autriche, entre le 9 et le 13 avril 2001. Les contrôleurs fiscaux Chadi Abou Chacra et Hassan Hamdan de la Direction des Recettes- Département de l'Impôt sur le Revenu, ont participé à ce séminaire.

Hassan et Chadi

Le séminaire a porté sur les études théoriques des systèmes fiscaux, de même que sur des applications pratiques basées sur l'analyse d'informations et leur utilisation à partir d'exemples. De même, le séminaire a permis aux participants de prendre connaissance des nouveaux outils d'analyse et d'étude fiscale qui ouvrent des possibilités d'initiatives et de solutions pour les décideurs. Quant aux objectifs du séminaire, ils se résumaient dans les points suivants:

*L'introduction des participants aux principes des micro-simulations et des techniques utilisées dans le processus de « Tax Modelling » et la création de bases de données.

*Applications pratiques des micro-simulations.

*Etude des effets des solutions proposées sur les politiques fiscales à travers des exemples.

*Acquisition des expériences et profit des expériences des pays avancés dans ce domaine

*Développement de l'Unité d'Analyse Fiscale à travers la formation de ses fonctionnaires et le développement de leurs compétences et de leurs connaissances.

Des experts en taxes et en économie du Canada et du Royaume Uni ont intervenu au cours du séminaire, dont M. Mario Mansour qui travaille actuellement dans le projet canadien de réforme de la Direction des Recettes. Le séminaire s'est également distingué par la participation du Liban comme le premier Etat arabe à y prendre part, parmi 14 autres pays d'Asie et d'Europe. Cette Diversité a permis un échange important des expériences et des informations, de même qu'une plus grande connaissance des différents systèmes fiscaux internationaux. M. Steven Clark, coordinateur du séminaire, a représenté l'OCDE, alors que Mme Dominique Adey Balinova a représenté l'Institut de Vienne en tant que coordinatrice entre le centre de formation et l'organisation d'une part et le centre et les participants d'une autre.

Vu l'intérêt que le Ministère des Finances attache au développement des ressources humaines et de leurs compétences individuelles à travers leur formation aux méthodes et aux moyens utilisés dans les pays avancés, et la nécessité de profiter au maximum des capacités existant, la formation se reflète positivement sur l'efficacité et la productivité des fonctionnaires. Les points positifs se résumaient donc finalement ainsi :

- Modes d'emploi des bases de données, de leur développement et leur utilisation pour l'extraction de rapports et application pratique des résultats à travers le micro-modelling et le macro-modelling.
- Etude du concept de l'interaction des systèmes fiscaux et de l'impact de l'ajustement de l'une de ces politiques sur les autres. Possibilité de parvenir à ces résultats à travers ce qu'on appelle le « spreadsheet analysis » qui permet de relier les systèmes entre eux, à travers des ajustements mathématiques et statistiques.
- Aspect analytique des problèmes fiscaux, qui permet d'étudier les systèmes fiscaux de notre pays et de les développer.

Finalement, nous remercions vivement toutes les personnes qui nous ont aidés à assister à ce séminaire, notamment le ministère des Finances et toute son administration, l'Institut des Finances, L'Organisation pour la Coopération et le Développement Economique, tous les experts économiques et les experts en taxation qui ont animé les séances et tous ceux qui ont participé au succès de ce séminaire.

De même, nous tenons à vous remercier pour votre soutien et votre aide à travers la formation continue et les opportunités d'échange d'expériences et d'informations.

En espérant voir de nouvelles chances s'offrir à nous

Chadi Abou Chacra - Hassan Hamdan
Contrôleurs Fiscaux
Unité de Recherche et d'Analyse Fiscale

Formation des cadres de la Banque Mondiale à l'IDF

Sur demande de M. Harry Prasard, le président de la délégation de la Banque Mondiale, l'Institut des Finances a organisé un séminaire portant sur "Le Budget: Théories et Pratiques", le 18 juin 2001. Ce séminaire a été préparé pour les cadres des unités de gestion des projets financés par la Banque Mondiale dans un nombre de Ministères et d'institutions publiques. Son but était d'introduire les participants aux concepts généraux de la préparation du budget ainsi qu'aux étapes finales de l'adoption, la préparation, et le contrôle de l'exécution du budget, notamment le contrôle au Ministère des Finances et à la Direction de la Comptabilité. Cette partie fut dirigée par M. Elias Chadbet, le directeur de la Direction du Budget dans le Ministère des Finances, et un groupe de contrôleurs à l'allocation des dépenses dans les différentes directions en question. Après la pause déjeuner, D. Habib Abou Saïr, ancien Directeur général des Finances, a fait intervention au sujet de l'équilibre socio-économique, en détaillant longuement les nouveaux horizons nécessaires à la modernisation, l'exécution et le contrôle du budget et les raisons pour lesquelles l'amendement de certaines dispositions de la loi du budget national est important - la loi est actuellement en cours d'étude afin d'exécuter les dépenses publiques.

1. Retour de l'équilibre des compétences existant entre les Ministères concernés et le Ministère des Finances, la correction des fondements du contrôle administratif et judiciaire,
2. Modification de la nomination des autorités chargées de l'exécution,
3. Non-exclusivité dans l'exécution des dépenses publiques à travers la facilité de délégation des compétences surtout dans les banks;
4. Réduction du nombre des contrôles préalables et répétés concernant les allocations des dépenses, et renforcement de ce contrôle surtout au niveau du Ministère des Finances.

Partenariats avec divers centres de formation Français

Dans le cadre de l'ouverture aux pays occidentaux et dans le but d'élargir l'horizon des connaissances des fonctionnaires de la Direction Générale des Finances, l'Institut des finances a réussi à établir une collaboration étroite avec le Ministère de l'Economie, des Finances et de l'Industrie en France avec le soutien de la Cellule de Coopération de l'ambassade de France à Beyrouth.

Le fruit de ce partenariat pionnier est la participation de 7 de nos fonctionnaires à des formations importantes et pertinentes à leur travail quotidien au sein du Ministère des Finances dans deux institutions publiques françaises : l'Ecole Nationale des Impôts et l'Institut International d'Administration Publique.

A l'Ecole Nationale des Impôts :

· M. Carlos Arida, contrôleur principal à Tripoli a participé au séminaire de formation au contrôle fiscal entre le 19 et le 30 mars 2001.

· M. Mohamed Saad, contrôleur à la Direction des Recettes à Beyrouth a participé au séminaire de formation à la TVA entre le 28 mai et le 15 juin ,2001.

· Mlles Claudia Ghanimeh et Hoda Sadek, contrôleurs fiscaux à la Direction des Recettes à Beyrouth ont participé au séminaire de formation au recouvrement de l'impôt entre le 18 et le 29 juin ,2001,.

A l'Institut International d'Administration Publique :

· Mme Alia Abbas , Directrice de l'Ordonnancement a participé à une session de perfectionnement portant sur le contrôle et l'évaluation des dépenses publiques entre le 19 mars et le 13 avril 2001.

· Mme Norma Nemer, Chef de Département du contrôle de la collecte des impôts a, elle aussi, participé à une session de perfectionnement sur la corruption : Réalités économiques et moyens de lutte entre le 28 mai et le 22 juin 2001.

· Mme Moni El Khoury, Directrice du trésor et de la dette Publique participera, elle, à la session portant sur le Rôle Economique de l'Etat entre le 12 novembre et le 7 novembre 2001.

Il est utile de préciser que les conditions d'admission à ces sessions de formation sont les suivantes :

· Etre titulaire d'une maîtrise ou d'un diplôme équivalent attestant quatre années d'enseignement supérieur au moins.

· Etre âgé de moins de 40 ans pour l'ENI et de 45 pour l'IIAP.

· Avoir une bonne maîtrise de la langue française.

De gros efforts pour établir un plan de coopération encore plus élaboré pour l'année 2002 sont entrepris par l'Institut des Finances et la Cellule de Coopération de l'Ambassade de France à Beyrouth - plan qui permettra à un nombre encore plus grand de l'élite de nos fonctionnaires de pouvoir suivre des formations dans leur domaine d'expertise à l'école Nationale des Impôts (ENI), à l'Institut International d'Administration Publique (IIAP), au Centre d'Etudes Financières et Economiques (CEFEB) et au Centre d'Etudes et de Recherches sur le Développement International (CERDI).

Il est utile de noter que chaque candidat devra soumettre à son retour un rapport détaillé sur sa participation à la session de formation à son supérieur hiérarchique, au Directeur Général des Finances, à l'Institut des Finances et au Service de Coopération de l'Ambassade de France à Beyrouth qui lui a facilité l'obtention de la bourse de participation au stage.

Au cours de l'été, l'Institut des Finances demandera aux candidats ayant bénéficié de ces formations en France, en Autriche au Joint Vienna Institute de l'OCDE et à Dubaï au Fond Monétaire Arabe, de relater leurs expériences et de partager avec leurs collègues à la Direction Générale des Finances, les informations et les connaissances acquises durant leur participation à ces sessions de formation à l'étranger.

Mme Alia Abbas a bien voulu nous raconter en quelques phrases son expérience à L'IIAP et M. Carlos Arida à L'ENI, en attendant que tous et toutes puissent eux mêmes en profiter.

Rola Darwish
Responsable des Relations Extérieures

M. Carlos Arida, contrôleur en chef au bureau régional du Liban Nord, a participé à la formation « audit fiscal » du 19 mars au 1er avril 2001 à l'Ecole Nationale des Impôts ENI à Paris.

Cette formation a couvert les techniques d'audit des dossiers des contribuables et les méthodes de contrôle ainsi que des exemples administratifs suivant les lois et les décrets en vigueur.

La formation s'est distinguée par l'ambiance sérieuse, le travail et les exemples pratiques qui l'ont caractérisée. Nous souhaitons participer à davantage de ces formations, et nous remercions les ministères des Finances français et libanais ainsi que l'Institut des Finances et l'institution qui a participé au financement de cette formation et à sa son succès.

Carlos Arida
Contrôleur en chef -Liban Nord

De retour de Paris, où j'ai participé au séminaire organisé à l'Institut International d'Administration Publique sur "le contrôle et l'évaluation des dépenses publiques", j'aimerais insister sur l'importance de l'Institut des Finances dans la formation des fonctionnaires que ce soit au niveau local ou au niveau international en leur permettant de participer à des formations, des séminaires et des conférences à l'institut et dans les grands centres de formation internationaux.

Le succès de tout travail est le fruit d'un effort collectif d'un groupe qui a géré l'organisation et l'administration des efforts, mille merci à l'administration de l'Institut des Finances et à ses responsables, en espérant que leurs objectifs se réaliseront, tant par les connaissances que par l'ouverture d'horizons...

Alia Abbas
Ordonateur Principal - Direction de l'Ordonnancement

Les politiques fiscales qui accompagnent l'implantation de la TVA

Mme Nalbandian

L'implantation de la TVA actuellement au Liban est parmi les projets les plus importants du Ministère des Finances. Tous les efforts s'accumulent dans le but de bien démarrer la TVA qui ne se présente pas uniquement comme une taxe qui substituera les taxes douanières, mais la pierre angulaire de la réforme fiscale et le meilleur outil pour éviter les distorsions économiques.

Le groupe TVA travaille régulièrement. La loi a été envoyée au Conseil des Ministres et l'équipe de travail s'est divisée en plusieurs sous équipes chargées de l'élaboration des politiques fiscales, des procédures, des relations avec les Douanes, de la communication avec le public, etc.

La définition des politiques fiscales est une continuité à la loi et c'est sur ces politiques que se bâtiront les réglementations et les procédures d'application de la TVA. Parmi ces politiques :

1/ La détaxe aux touristes

C'est la politique que l'Etat envisage d'appliquer quant à l'exportation des marchandises par les touristes. Il s'agit de définir les procédures à suivre, les achats qui donnent droit à récupérer la taxe payée, les montants minimums requis, la périodicité du paiement, la monnaie de change à rendre, le taux de change appliqué en cas d'utilisation d'une devise étrangère et beaucoup d'autres détails qui intéressent les touristes et leur facilite la procédure de détaxe.

2/ Le secteur de la santé

Pour des raisons sociales et humanitaires, le secteur médical est exempté de TVA. Il s'agit de définir les activités médicales et paramédicales qui entrent dans le champ d'application des exemptions et les activités qui en sont exclues.

3/ Le secteur de l'éducation et les activités culturelles

Pour des raisons culturelles, la plupart des pays exemptent le secteur de l'éducation de la TVA. Le but est d'encourager les écoles, les instituts techniques, les universités et toutes les autres institutions à but non lucratif, à investir de l'argent dans des domaines qui encouragent l'éducation et poussent le pays à plus de civilisation.

4/ Le secteur de l'agriculture

L'Etat envisage d'exempter le secteur de l'agriculture pour des raisons sociales et administratives, relatives soit aux agriculteurs soit aux consommateurs. Par rapport aux agriculteurs, généralement ils n'ont pas les possibilités d'appliquer les exigences comptables et administratives prévues par la loi ; de plus, la plupart d'entre eux se trouvent dans des régions lointaines. Par rapport aux consommateurs, les produits de l'agriculture sont surtout demandés par une partie à niveau social moyen.

5/ Le cash business

Le cash business englobe les assujettis qui ne vendent pas en gros mais au détail et dont la plupart des clients sont des consommateurs finaux. Ces assujettis se trouvent dans l'impossibilité de se soumettre aux exigences surtout comptables de la TVA, pour cela, il a été prévu pour eux un traitement spécial qui leur facilite les procédures. Par exemple : Les supermarchés qui ne peuvent pas établir des factures à chaque client qui achète pour la consommation finale.

6/ La taxe payée par les hommes d'affaires non-résidents

Tous les hommes d'affaires non-résidents au Liban sont assujettis à la TVA lorsqu'ils effectuent des activités taxables à l'intérieur du pays. Pour cela, ils devront, et d'après la loi, désigner un représentant qui est responsable solidairement vis à vis de l'administration. La politique fiscale alors définira la forme de la désignation du représentant, les conditions qu'il doit remplir, ses responsabilités, les procédures qu'il doit suivre et tous les détails qui lui sont importants pour l'accomplissement de sa mission.

7/ Les objets d'occasions

Les objets d'occasions sont les objets usagés, susceptibles de remploi en l'état ou après réparation. Par principe, les opérations portant sur des objets d'occasion sont soumises à la TVA, du moins quand elles sont effectuées par des assujettis. La politique fiscale définit dans ce cas aussi un traitement spécial pour le calcul de la base d'imposition des objets d'occasion et définir le cadre juridique de l'application.

8/ Les agences de voyage

Il s'agit de définir la base d'application de la TVA concernant les agences de voyage. Cette base devra être un pourcentage forfaitaire appliqué au chiffre d'affaires après avoir diminué le prix des billets vendus. Le but est de faciliter le calcul de la taxe par rapport aux assujettis et à l'administration.

L'équipe TVA étudie beaucoup d'autres sujets qu'elle élaborera avec l'aide d'experts étrangers.

Maria Nalbandian
Contrôleur Fiscal Principal
Direction des Recettes

Hadith El malia

Bureau régional de Nabatieh: le mérite de la Résistance

M. Badreddine

Au cœur de la ville de Nabatieh, et aux frontières de la zone jadis appelée bande frontalière, un nouveau local du ministère des Finances a été fondé en 1995 : le bureau régional de Nabatieh, au service des habitants de Nabatieh, qu'ils aient résisté pendant l'occupation israélienne à Hasbaya, Marjeyoun et Bint jbeil, régions dépendant de la mohafazat, ou qu'ils souffrent presque quotidiennement des agressions israéliennes dans les zones de démarcation, proches de la zone dernièrement occupée. Dans ces conditions difficiles par lesquelles la région était passée, la création du bureau régional de Nabatieh avait pour objectif de soutenir les Libanais qui sont demeurés sur place en leur facilitant les formalités financières et en les exécutant le plus rapidement possible, avec parfois les plus modestes des moyens et ressources humaines. Ainsi, lors de la fondation du bureau, il comprenait quatre contrôleurs: Abdallah Abdallah et Farah Moukalled originaire et résidant à Nabatieh, Nicolas Dib et Dalida Khabbaz de Beyrouth, qui ont tous deux librement choisi de travailler dans ce bureau, sous la supervision de son chef et fondateur M. Saad Berri, et avec l'aide des clercs Ali Wahab et Youssef El Jouni. De même, se sont joints M. Chawki Razzouk et M. Hikmat Farhat, le responsable en informatique, l'ingénieur Ali Cheayeb et trois assistantes aux contrôleurs. Cette administration miniature, formée de treize fonctionnaires, avait dés le premier jour pour seul souci le service des citoyens qui ont résisté dans les régions occupées et les régions limitrophes des zones occupées ; Elle poursuivit cette mission dans les pires conditions par lesquelles Nabatieh passa, notamment l'operation israélienne de 1996 des «raisins de la colère» et les agressions répétées et presque quotidiennes qui suivirent, et qui affectèrent toute l'économie de la région.

Aujourd'hui, après l'exploit historique de liberation le 25 mai 2000, réalisé grâce à l'endurance des habitants du Sud qui sont demeurés malgré tout dans leurs terres, cette administration poursuit son activité. Elle est actuellement composée de neuf contrôleurs : Abdallah Abdallah , Tahani Moukalled, Nancy Moukalled, Leila Rammal, Habib Maatouk, Hassan Abou Khalil, Mazen Badreddine et Ali Chokr, supervisée par le chef et fondateur du bureau M. Saad Berri avec l'aide des clercs Ali Wahab et Youssef El Jouni, M. Hikmat Farhat et trois assistantes aux contrôleurs. Ce bureau régional garde pour objectif et parmi ses priorités le service aux citoyens en général et aux habitants du Sud résistants dans leurs terres en particulier, de même que l'application de la loi dans ses moindres détails sur tous, également, pour finalement mériter son appellation : «le bureau de la Résistance»...

Mazen Badreddine
Contrôleur fiscal

Impressions d'un formateur

Mme Soha Mokaddem

Il y a trois ans, on m'a contactée de l'Institut des Finances pour me demander d'animer un séminaire de formation générale en droit intitulé «Etat de Droit».

«L'Etat», ses institutions, ses pouvoirs, les différents régimes politiques qui peuvent y exister étaient des sujets que j'avais longuement étudiés à la faculté ;

Jamais avant ce séminaire je n'avais encore vu «l'Etat» sous cet angle ; ma rencontre avec les fonctionnaires a complètement changé ma vision de «l'Etat».

Etrangement, «l'Etat» était là, présent dans la salle, mais il prenait cette forme réelle, humaine...

Ce que les fonctionnaires connaissaient à propos de «l'Etat» échappait à ma formation et à mes connaissances.

Un échange harmonieux s'est alors établi entre nous : je leur parlais de la théorie de «l'Etat» et je m'apprenais la pratique de «l'Etat».

Aujourd'hui et au bout d'une douzaine de séminaires, je suis toujours touchée et excitée à l'idée d'une nouvelle rencontre avec ces gens mûrs, motivés et dignes que sont les fonctionnaires.

Alors tout mon espoir est que cette expérience aura été aussi enrichissante pour eux que pour moi.

Soha Bassil Mokaddem
Avocat à la cour d'appel

Session de formation sur la valeur en douane selon les accords du GATT

Une cérémonie officielle a été organisée à l'Institut des Finances le 15 juin 2001 à l'occasion de la remise des diplômes aux fonctionnaires des douanes ayant participé à la session de formation sur la « valeur en douane selon les accords du GATT » organisée à l'Institut des Finances du 14 mai jusqu'au 1 juin 2001. La cérémonie s'est déroulée en présence de son Excellence M. Fouad Siniora, Ministre des Finances, son Excellence Dr. Bassel Fleihan, Ministre de l'économie, Mme. Anne Olery, première secrétaire et responsable des Affaires Publiques à l'ambassade des Etats-Unis à Beyrouth et M. Ghassan Jamous, expert du programme de soutien à l'Agence pour le Développement International (AID). Son Excellence M. Fouad Siniora, Ministre des Finances, a rappelé dans son discours l'intérêt que porte le gouvernement libanais à la modernisation et au développement de l'administration libanaise, notamment l'Administration des Douanes. Il a évoqué ensuite les projets NAR et NOUR en cours de préparation actuellement. Son Excellence a également remercié le gouvernement américain et l'AID pour leur initiative et leur coopération qui ont contribué au succès de la session de formation. Il a notamment remercié Dr. Irvin pour les efforts qu'il a déployés à cet égard.

Son Excellence Dr. Fleihan a ensuite pris la parole. Il a souligné les efforts visant à développer le travail dans l'Administration des Douanes, en appelant à recourir aux modes de gestion modernes pour suivre les états qui ont déjà parcouru un long chemin en matière de modernisation des méthodes de travail occupant ainsi une place économique de choix, tant sur le plan régional qu'international.

Mr. Ghassan Jamous a insisté pour sa part sur l'importance de la session de formation qui, il l'espère, sera le début d'une coopération bénéfique entre l'Agence et l'administration libanaise.

En marge de la session de formation réservée aux fonctionnaires des douanes, Dr. Irvin a organisé une réunion de travail avec les agents des douanes à l'Institut des Finances. Ce fut l'occasion pour définir le concept de «valeur en douane selon les accords du GATT » et de répondre aux questions de ces agents concernant les problèmes pratiques auxquels ils font face en cours d'application du nouveau système.

Dr. Irvin a également visité les principaux centres douaniers à l'Aéroport International de Beyrouth (AIB), au port de Beyrouth, à Tripoli et à Masnaa, pour examiner les méthodes de travail. Il fut impressionné autant par le progrès réalisé que par le niveau académique et professionnel des fonctionnaires des douanes.

Dr. Irvin portant un souvenir [illegible] par les agents des douanes

Il convient de signaler à cet effet que Dr. Irvin jouit d'une longue expérience professionnelle dans le domaine de la gestion douanière et du commerce international. Il a occupé plusieurs postes dans les douanes américaines à partir de 1962.

Il a été nommé membre de la délégation américaine aux négociations de la « Tokyo Round » de 1974 à 1978. Il a travaillé ensuite comme avocat dans le secteur privé dans les domaines du commerce international et des douanes. Il a servi par la suite comme conseil juridique et administratif auprès des douanes en Ukraine, Jordanie, Egypte, Ouzbékistan et au Monténégro dans le cadre des programmes élaborés par l'AID et destinés à moderniser les administrations fiscales dans les pays en voie de développement.

Ousama El-Baba
Contrôleur Principal - Direction des Douanes Libanaises

Session de formation sur la Convention de Kyoto

L'Administration des Douanes a organisé, en collaboration avec l'Organisation Mondiale des Douanes (OMD), une session de formation sur la Convention de Kyoto à l'Institut des Finances, du lundi 18 juin 2001 à 3 :00 p.m. jusqu'au 22 juin 2001. Cinquante fonctionnaires de l'Administration des Douanes désignés par le Directeur Général des Douanes ont participé à la session.

Ils ont assisté aux conférences données par le délégué de l'OMD, M. Thierry Piraux, responsable aux douanes belges. M. Piraux a défini tout d'abord la Convention de Kyoto et ses objectifs destinés à uniformiser les concepts douaniers au niveau mondial, et ce afin de simplifier les formalités et les échanges commerciaux.

Les fonctionnaires de l'Administration des Douanes qui ont participé à cette session étaient divisés en plusieurs groupes. Ils ont comparé le texte de la Convention de Kyoto à la nouvelle loi des douanes libanaises qui stipule l'adoption de systèmes modernes et sophistiqués pour les formalités douanières, en vigueur dans le monde entier, conformément à la Convention de Kyoto. Ils en ont conclu que la plupart des chapitres de ladite Convention sont soit conformes soit proches des articles de la nouvelle loi des douanes libanaises,

Hadith El malia

malgré les différences de forme quant à la classification et à la répartition des articles dans cette loi de sorte à faciliter sa compréhension et sa mise en application au Liban.
Les résultats des comparaisons effectuées par les fonctionnaires ont été soumises à la Cour de la Direction Générale des Douanes et discutées au dernier jour de la session en présence du représentant du Directeur Général des Douanes libanaises M. Jean Halabi qui s'était rendu personnellement à la session pour suivre de près le travail des fonctionnaires.

Les résultats ont été passés en revue avec M. Thierry qui a remercié en conclusion l'Etat libanais pour avoir accueilli la session. Il a également exprimé sa satisfaction des résultats obtenus avec les fonctionnaires de l'Administration des Douanes libanaises, en soulignant que ces résultats qualifient le Liban pour adhérer à la Convention en question. La session s'est terminée par la remise des diplômes à tous les fonctionnaires ayant suivi la formation.

Mohammad Hicham Issa
contrôleur à la Direction des Douanes Libanaise

Nouveau code des douanes: Questionnaire et avis

Mme Ghalayini

La nouvelle loi des douanes est entrée en vigueur le 23 avril 2001. A cet effet, l'Institut des Finances a organisé deux conférences-débats sur les dispositions de cette loi. Diverses opinions ont été exprimées et les interventions ont porté sur l'amélioration de la performance des fonctionnaires et des agents des douanes concernés quant à simplifier les formalités des contribuables, offrir à ceux-ci de nouveaux modes de paiement des sommes dues par voie bancaire, accélérer le dédouanement des marchandises et économiser le temps, ainsi que réduire le coût des formalités douanières, automatiser le travail et la remise des reçus, créer de nouvelles zones franches, et ce afin de garantir plus de transparence dans les formalités et d'améliorer les relations entre l'Administration des Douanes et les personnes concernées, en plus d'adopter les nouvelles règles internationales d'origine et de valeur.
Un sondage rapide de quelques fonctionnaires (Messieurs Badi' Haddad et Adib Metni) et d'agents des douanes pour connaître leur avis concernant les nouvelles mesures nous a permis de recueillir les avis de quelques fonctionnaires, agents des douanes et les responsables du dédouanement.

1. Première question : pensez-vous que la situation va s'améliorer davantage et à quel niveau ?

· Réponse de M. Haddad : A l'issue de la diminution dernièrement des droits de douanes à partir du 10 octobre 2000 et l'entrée en vigueur de la nouvelle loi des douanes le 23/4/2001, je m'attends à une croissance du mouvement d'import/export. Les premiers signes se font déjà sentir sur le terrain même si de façon encore très limitée.

· Réponse de M. Metni : Certainement. A chaque fois qu'un nouveau système est appliqué, il est normal que son application se heurte à quelques obstacles et difficultés. Mais la situation s'est améliorée avec le temps une fois que les contribuables et les parties concernées s'adaptent aux principes du nouveau système.

· Réponse du syndicat des responsables du dédouanement : Oui, nous pensons que la situation va s'améliorer davantage si les nouvelles mesures sont appliquées de façon rationnelle et ouverte.

2. Deuxième question : pensez-vous que le Liban pourra surmonter la période transitoire vers cette nouvelle loi avec succès ?

· Réponse de M. Haddad : Oui, car même si nous avons eu quelques difficultés au départ en raison de la méconnaissance de la nouvelle loi par les parties concernées et les fonctionnaires, nous serons capables de surmonter ces obstacles avec le temps et les sessions de formation.

· Réponse de M. Metni : Oui, pour les raisons suivantes:
Premièrement : l'Administration des Douanes veille sur la bonne application de la loi et la simplification des formalités.
Deuxièmement : les fonctionnaires des douanes et le secteur privé connaissent parfaitement les principes adoptés par l'Organisation Mondiale du Commerce (OMC).
Troisièmement : il y a une volonté de la par de tous pour développer le commerce international selon les critères en vigueur dans les pays développés.

· Réponse du syndicat des responsables du dédouanement : Oui, nous pensons que le Liban peut espérer le meilleur et le succès avec la nouvelle loi, étant donné que ce secteur emploie de nombreux jeunes qualifiés et ouverts au développement et à la modernisation. D'ailleurs, l'esprit de renouvellement se manifeste d'ores et déjà dans l'Administration des Douanes, ce qui laisse espérer le meilleur.

3. Troisième question : quelles sont les principales difficultés que vous rencontrez lors de l'application de cette loi ?

· Réponse de M. Haddad : La principale difficulté est celle de présenter une facture valable et conforme à l'article 35 de la nouvelle loi, ainsi qu'à la Déclaration en Valeur (DEV). M. Haddad a également émis un avis personnel : les difficultés résultant de l'interprétation de la loi seront surmontées avec la promulgation de la nouvelle loi des douanes qui constitue le mécanisme d'action de cette loi, en plus de l'harmonisation du travail dans tous les services des douanes.

· Réponse de M. Metni : A chaque fois qu'un nouveau système est appliqué, il est normal d'avoir quelques difficultés. Mais armés de bonne volonté, nous parviendrons à les surmonter.

· Réponse du syndicat des responsables du dédouanement : L'une des principales difficultés que nous avons aujourd'hui pour appliquer la nouvelle loi est que les fonctionnaires et les responsables du dédouanement sont toujours affectés par l'ancienne loi, ce qui nécessite un peu de temps. Par ailleurs, l'interprétation de la nouvelle loi varie d'un fonctionnaire à un autre en ce qui concerne la DEV.

Sondage effectué par
Mme. Daad Bissar Ghalayini

Affaires Foncières et Cadastre

L'informatisation du Registre Foncier devient réalité

Nous avons déjà mentionné le Projet de Modernisation et d'Informatisation des Opérations du Cadastre COMAP dans les numéros précédents de Hadith El Malia. Aujourd'hui, nous nous concentrons sur un aspect majeur de ce projet, à savoir la façon dont les données concernant les bien-fonds (dans la composante COMAP I du projet) sont mis à la disposition du registre foncier à travers la vérification et l'acceptation. Le projet COMAP I est sur le point de produire ses résultats finaux, grâce au partenariat de la Banque Mondiale, du Programme des Nations Unies pour le Développement PNUD, du ministère des Finances (avec une assistance particulière en matière de formation de la part de l'Institut des Finances), de la Direction du Registre Foncier et du Cadastre et de CRC-Sogema/Terranet (groupement de sociétés libano-canadien). Le 29 mai 2001, le registre de Beyrouth, a commencé à utiliser le programme installé et les données digitales pour les opérations journalières (voir photo de la première déclaration électronique). Avant cette date, l'Unité d'Application du Projet (PIU) de la Banque mondiale et du PNUD s'efforçait de minimiser les erreurs existantes dans les données livrées- cette opération est désignée par la "vérification contractuelle". A travers un système continu de vérification et de suivi, la PIU s'assure que le fournisseur réalise l'effort nécessaire pour minimiser les erreurs afin de respecter les spécifications requises dans les données livrées. De plus, la PIU a travaillé avec la collaboration du Registre de Beyrouth et des autres ainsi que de la Direction du Registre Foncier et du Cadastre pour développer et adopter une méthode de vérification/ correction/ et acceptation. Ainsi l'administration peut utiliser les données fiables pour gérer toutes les transactions foncières.

Quelques détails du projet seraient utiles en plaçant l'usage des données digitales dans leur contexte.

1- La première étape consiste à organiser et ranger les feuillets des biens-fonds -ceci est appelé pré-visionnage sur écran (pre-screening), cette opération implique la correction de toute imperfection qui pourrait entraver un bon micro-filmage.

2- Puis survient l'étape du micro-filmage.

3- Les microfilms sont par la suite scannés à grande vitesse et à échelle nature "grise" (grayscale) ceci est très important pour capter toutes les informations existantes sur les feuillets, par des scanners pour microfilms procurer spécialement pour ce projet.

4- Par la suite, une équipe de 150 employés travaillant en trois groupes (au site du founisseur à Mkalles) font la saisie des données des registres scannés dans (vers) la base de données. La plus grande partie des informations est saisie en respectant un schéma de codification développé durant douze mois par les chefs des registres foncier et le directeur de la Direction du Registre Foncier et du Cadastre en étroite coordination avec la PIU. A titre d'exemple, différents types d'usufruits, servitudes (easements) et/ou d'empiétements de terrains (encroachments) sont codifiés et saisis, de manière à ce que les recherches et les statistiques soient générées rapidement la base de données. Le fournisseur doit s'assurer de l'authenticité et de l'intégrité des données avant de les livrer à la PIU.

5-Après l'approvisionnement des données par le ministère des Finances, l'Unité d'application opère des contrôles de qualité des données. Les erreurs et leurs nombres sont signalés au Fournisseur pour les corriger et les valider avant de les livrer à nouveau. Cette phase est désignée par la "vérification contractuelle", réalisée afin de satisfaire les spécifications.

6-Ensuite, les données passent par une phase appelée synchronisation qui a pour but de saisir toutes les transactions effectuées sur les bien fonds suite à la date du microfilm. Ceci est dû à la continuité des transactions foncières indépendamment de la date du microfilm

Par la suite, les données sont prêtes pour la vérification/ la correction/ et l'acceptation administrative par le Registre foncier. Les données doivent être authentiques, précises et complètes. Ceci est la dernière étape de l'informatisation des biens-fonds, où le Registre effectue la vérification finale des données. Les corrections à faire sont listées puis réalisées. Finalement, la Direction du Registre certifie digitalement le contenu de la base de données ainsi les attestations de bien-fonds [affidavivits] peuvent être générées et les transactions enregistrées sur le nouveau format digital du feuillet.

Ce processus de vérification/ correction/ acceptation administrative a déjà été lancée au Registre de Beyrouth pour régions d'Achrafieh, Bachoura, Marfaa, Medawar et Saifi. Il est prévu que ces régions seront terminées avant la fin de l'été. Simultanément, alors

Affaires Foncières et Cadastre

que la vérification contractuelle est opérée par la PIU pour d'autres régions, les données seront installées dans la base de données et la vérification administrative sera lancée pour ces régions au fur et à mesure que nous progressons dans le travail. Il est prévu que la base de données complètes de tout le Registre de Beyrouth sera disponible pour les transactions foncières vers la fin de cette année.

Toutefois, les fruits de ce travail se font déjà sentir auprès du public pour les régions successivement informatisées.

Parmi les avantages, nous citons la génération rapide des attestations de bien-fonds, des reçus, des rapports mensuels et des rapports de statistiques potentiels qui ne pouvaient pas être préparés manuellement, même en quelques jours.

Le département du Cadastre va suivre ; on prévoit le début de l'informatisation des opérations cadastrales pour cet été.

Le saviez-vous?

"Jusqu'à cette date, les plans fonciers du Registre de Beyrouth et de Baabda, dont le nombre s'élève à environ 800 000 plans, ont été saisis et archivés grâce aux techniques de microfilmage et de scanning.

"Le totalité des plans de base (cadastre), ont été photographiés et archivés pour Beyrouth, Baabda, le Metn, Jbeil/Kesrouan, Zahleh (environ 4000 plans sur 5500).

"Un système informatique foncier complet a été mis au point pour l'enregistrement des formalités foncières aux différents registres et dans les départements du cadastre pendant18 mois.

Le saviez-vous?

"Un pas historique a été fait à Beyrouth avec la mise au point et le développement de ce système informatique considéré parmi un des plus avancés dans le monde de par sa précision et son exhaustivité. Ce système se base sur le code foncier libanais qui se distingue par la garantie des propriétés foncières inscrites au Registre Foncier.

"Par conséquent, le service aux citoyens va s'améliorer au Registre Foncier ; la productivité des fonctionnaires va s'améliorer d'une manière notable.

"L'Etat pourra se baser sur une base informatique détaillée qui permettrait la coordination entre les différentes administrations ...

Vie Du Ministère

Congrès, Conférences ...

* Mlle Sabardage Haffar, chef du bureau régional au Nord, a participé à une conférence intitulée "Mesures Pratiques pour de Meilleures Relations entre le Citoyen et l'Administration -Le Cas du Nord", et ce dans le cadre du programme "La Démocratie au Liban" organisé par la Fondation Joseph et Laure Moughaizel, en collaboration avec la Ligue Culturelle de Tripoli le Samedi 12 mai 2001.

* Mme Lamia El-Moubayed Bissat, Directrice de l'Institut des Finances, a participé à un colloque sur la modernisation de l'Etat organisé par les anciens de l'Ecole Nationale d'Administration de France (ENA) à l'Ecole Supérieure des Affaires de Beyrouth (ESA) le 15 juin 2001. Mme Bissat a fait une intervention lors de la troisième session intitulée "Y a-t-il modernisation de l'Etat sans formation?", où elle a évoqué l'Institut des Finances, "porte-parole d'une ambition de modernisation au Ministère des Finances" en exposant les réalisations et les objectifs de l'Institut, ainsi que les défis à affronter.

* L'Ecole Nationale d'Administration - France (ENA) a publié dans le numéro "Spécial Liban" de sa publication mensuelle ENA, un article concernant la modernisation du Ministère libanais des Finances, rédigé par Mme Lamia Moubayed Bissat, et où l'Institut des Finances est évoqué comme l'outil de cette modernisation.

* M. Antoine Azizé a participé à une session intitulée "L'audit Fiscal" et ce dans le cadre des sessions organisées par l'Institut Arabe de Planification (IAP) au Koweït et en collaboration avec l'Institut des Finances.

* Mmes Nadine Ghandour et Lina Tannir ont participé à une session de de formation de formateurs de deux semaines à l'Ecole Nationale des Impôts en France à Clermont-Ferrand.

Vie du Ministère

Fiançailles

* Mlle Rouba Dandachi (contrôleur fiscal, Liban Nord) et M. Amine Chéhadeh (contrôleur fiscal, Mont Liban)
* Mlle Aline Tamer (contrôleur fiscal, Liban Nord) et M. Toni Issa.

Mariages

* Mlle Rana Ghannam (contrôleur adjoint - fonds bâtis) et M. Khair Eddine Al- Aris lors d'une cérémonie qui a regroupé la famille et les amis. Fûrent présents aussi le chef de département des fonds bâtis, M. Ghassan Najjar, et le contrôleur fiscal Hajj Issam Hanbaly. Félicitations.

* Mlle Jamilé Hazimé (Dépenses) et M. Wajih Zaayter.
* M. Abdallah Abdallah (contrôleur fiscal- Nabatiyé) et Mlle Tahani Moukalled (contrôleur fiscal- Nabatiyé).

Naissances

* Hadi, fils de Majida Aallam (contrôleur fiscal, Liban Nord).
* Taia, fille de Mme Mariam Tamim (contrôleur adjoint- fonds bâtis).
* Hussein, fils de Mme Ghenwa Berri (contrôleur fiscal- fonds bâtis).
* Christopher, fils de Mme Victoria Makdessi (contrôleur d'Audit, Recettes)

Recrutements et promotions

* Mlle Michella Rizk s'est jointe à l'équipe de travail de l'Institut des Finances qui lui souhaite la bienvenue, et bonne chance!
* Mlle Siba Yahfoufi a été engagée il comme commis au Département Administratif à la Direction des Recettes.
* Parmi les candidats qui ont réussi aux examens de contrôleurs fiscaux figurent les fonctionnaires du Ministère des Finances- Direction des Recettes: Nibal Dirani et Abir El Bacha des Fonds bâtis; de l'Impôt sur le Revenu Diana Sleiman, Mohammed Wafai, Samia Assaad, Faten Ghandour et autres.

Adieux

* Vu sa nomination comme Chef de Département dans le secteur public, Mlle Maya Tayara ne fait plus partie de l'équipe de travail de l'Institut des Finances et ce depuis le 17/2/2001. Nous lui souhaitons bonne chance dans son nouveau poste, et félicitations.

Diplômes

* Mlle Ihsan Hazim (contrôleur adjoint- fonds bâtis) a achevé avec succès sa première année de maîtrise en comptabilité. Félicitations.

Sortie et visite culturelle

Un petit village avec une vue globale recèle le musée de l'écrivain Amine El Rihani. Il donne l'impression de se détacher de son entourage citadin tellement il conserve un cachet rural authentique : c'est le village de Fraïké, niché sur le versant d'une vallée, qui a accueilli un groupe « d'étudiants » et de formateurs de l'Institut des Finances. Grâce à l'hospitalité des habitants et l'accueil chaleureux de Mme Samira El Rihani, nous avons pu inspecter les recoins du musée qui permet de pérenniser un auteur symbole du Liban.

Antoinette Yaghi
Direction du Budget

L'air sur le porche des Rihani porte un souffle de passion empreint d'amertume, mêlé au goût de l'histoire que respire une maison qui a su conserver les secrets de ses souffrances et de son passé. Nous n'aurions pas pu trouver meilleur accueil et meilleure hospitalité que ceux que nous réservait Mme Samira Rihani qui, avec toute l'équipe d'AMIDEAST, a toujours veillé à répondre aux besoins des fonctionnaires du ministère des Finances suivant des formations d'anglais à l'IDF. Cette hospitalité particulière, où le classement et la conservation minutieuse de maints objets anciens cherchent à permettre à un plus grand nombre de personnes de les consulter dans un petit musée ordonné avec amour et savoir-faire...
La magie émane du velours ancien, de l'odeur des vieux livres, de l'éclat des petits récipients; elle ressort de la nappe brodée, des habits- souvenir du voyage au Yémen, des photos de rois jaunies par le temps, du portrait de Rihani imaginé par Gibran... Ce même charme se dégage de la collection de signatures de princes et de rois arabes sur de vieilles lettres, élégamment rangées dans les recoins de ces arcades inoubliables. Vous y serez surpris par l'étendue de tendresse, d'effort modeste et d'amour discret. Avec le retour d'El Rihani à la mémoire du Liban contemporain grâce à Samira et Amine El Rihani, nous sommes rentrés de cette visite pour retire un auteur littéraire et un grand penseur chez qui nous nous étions rendus ; et, sur le porche de sa propre maison, le visage face au Mont Sannine, avions fait une petite prière d'espoir.

Lamia El Moubayed Bissat
Directeur - Institut des Finances

Bibliothèque des Finances

Les nouveautés à la Bibliothèque des Finances

Coupures de presse:

En janvier 2001, la Bibliothèque a lancé un nouveau service auprès des fonctionnaires du Ministère des Finances, les coupures de presse, consistant en une sélection d'articles après les avoir divisés par thèmes : Economie, Finances, Commerce, Industrie, Agriculture et Divers, classés par ordre d'importance. Une liste de titres d'articles est envoyée hebdomadairement aux directeurs des finances.

En parallèle, la bibliothèque a mené une petite enquête auprès des personnes intéressées afin de connaître leurs avis et suggestions à propos de service.
«C'est une bonne idée et j'utilise beaucoup ce rapport» - M. Mario Mansour (Unité d'Analyse Fiscale, Direction des Recettes).
«Ceci est une très bonne initiative, et une nouvelle idée, qui nous a beaucoup aidé dans notre travail et nous a permis de connaître les événements importants sur le plan financier et économique, surtout qu'avec l'énorme travail que nous avons, nous n'avons pas toujours le temps de suivre l'actualité» - Mme Moni El Khoury (Direction du Trésor et de la Dette Publique).
Quant à lui, M. Rabah El Marini suggère que ce rapport soit «un peu plus spécifique», c'est-à-dire concernant les sujets relatifs au département de la Comptabilité Générale.
M. Sarkis Sakr (Direction de l'Impôt sur le Revenu) considère que «c'est une bonne initiative» et il «encourage les responsables de ce service à poursuivre cette activité enrichissante».
M. Mounir Wehbé (Bureau Régional de Saïda - Impôt sur le Revenu) a de son côté déclaré que «la création de ce service à la Bibliothèque des Finances est une très bonne idée qui permet aux fonctionnaires de rester à jour et qui se refléterait sur la productivité des contrôleurs en leur donnant la chance de se cultiver et de devenir les meilleurs fonctionnaires ».
Dans une lettre envoyée à l'Institut des Finances, datée du 28-1-2001 par M. Antoine Mouawad (Conseil supérieur des Douanes) dans laquelle il remercie les responsables de l'Institut pour cette initiative, assurant que «ce travail ouvrira de nouvelles opportunités aux chercheurs et aux utilisateurs; ce classement aide aussi à enrichir le fonds de la Bibliothèque».

Cassettes vidéo :

Une nouveauté à la bibliothèque : les «K-7 Vidéo»
Une liste est disponible, regroupant les titres de conférences et formations se tenant à l'Institut. Pour bénéficier de ce service, vous pouvez consulter la liste afin de sélectionner les thèmes vous intéressant et demander l'enregistrement des cassettes que vous désirez visionner.

Espace Internet :

Suite à la demande d'un nombre croissant d'internautes, la bibliothèque a élargi l'espace Internet en ajoutant quatre nouveaux postes consacrés à la recherche et à la consultation des CD-Roms. (Consultation Internet gratuite pour les fonctionnaires au ministère, et gratuite pour les trois premières heures pour les chercheurs, puis pour 3000 LL / heure supplémentaire)... N'hésitez donc pas à vous joindre à la société qui s'est créée dans le rayon le plus visité de la Bibliothèque des Finances !

Hadith El malia

Bibliothèque des Finances
Bibliothèque des Finances

Un grand merci:
-Ambassade Britanique
-Ambassade du Canada
-Ambassade d'Oman
-Arab Planning Institute
-Banque Islamique de Développement
-ESCWA
-Fonds Monétaire Arabe
-Fonds Monétaire International
-Ministère de l'Agriculture
-Ministère français de l'Economie des Finances et de l'Industrie
-Ordre des Experts-Comptables
-M. Georges Saad
-M. Daoud Youssef Sobh
-M. El Mursi El Sayed Hijazi

المكتبة المالية تشكر تعاون وكرم :
السفارة البريطانية
السفارة الكندية
سفارة سلطنة عمان
المعهد العربي للتخطيط
بنك التنمية الإسلامي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA
صندوق النقد العربي
صندوق النقد الدولي
وزارة الزراعة
وزارة الاقتصاد والمالية والصناعة الفرنسية
نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان
السيد جورج سعد
السيد داوود يوسف صبح
السيد المرسي السيد الحجازي

Joslane Chebli

Rédaction et Production: Institut des Finances
Tel : 01-425148/9 Fax : 01-426860
Réalisation : **Hala Kambris**
Supervision : Lamia El Moubayed Bissat
Photographe : Ahmad Hassan, Dalati & Nahra, Intl' pictures et autres
Vie du Ministère et rubrique «Douanes»: Daad Bissar Ghalayini et Hala Kambris
Création et mise en page: **JAMIS** creation house 961 1 334337 (tel/fax)
Impression : Print-House
Ont participé à la rédaction et la révision : Emile Dirani, Chawki Hamad, Jide Begdache, Rania Habr, Nabil Yamout, Hayat Nader, Chadi Abou Chacra, Hassan Hamdan, Carlos Arida, Alia Abbas, Maria Nalbandian, Mazen Badreddine, Soha Mokaddem, Oussama El Baba, Mohamad Hicham Issa, Bijan Azad, Raghda Jaber Michella Rizk et Toute l'équipe de l'IDF

Merci
SGBL
SOCIETE GENERALE DE BANQUE AU LIBAN

Thumbs.db

حديث المالية
Hadith El maliya

الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

نشرة صادرة عن المعهد المالي | www.if.org.lb | العدد رقم ١١ – آب ٢٠٠١

الضريبة على القيمة المضافة: خطوة إصلاحية اساسها الثقة والعمل الجماعي

الموضوع الذي أود أن أقدمه لكم في هذا العدد من حديث المالية، هو حديث الساعة الذي يشغل اهتماماتنا في وزارة المالية ويشغل المسؤولين وجميع المواطنين بشكل عام. موضوع سوف ينعكس تطبيقه الجيد بصورة إيجابية على الأوضاع المالية والاقتصادية والنقدية بصورة خاصة ومباشرة، وعلى الوضع والمناخ الاستثماري في البلاد بصورة عامة. هذا الموضوع يتعلق بإحداث الضريبة على القيمة المضافة التي تشكل خطوةً ضروريةً وهامةً من ضمن برنامج عمل الحكومة الهادف إلى إصلاح النظام الضريبي بما في ذلك الإعداد لتطبيق نظام الضريبة الشاملة على دخل الفرد المحقق في لبنان. ويأتي هذا البرنامج من ضمن المسار المالي والاقتصادي القائم على حزمة مترابطة ومتناسقة ومنسجمة من السياسات والإجراءات الرامية إلى تنشيط حوافز الاستثمار وتعزيز تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى لبنان، وتجنب الآثار التضخمية وانعكاساتها السلبية على الأسعار وتحقيق معدلات نمو مستدام. ويمكن إيجاز هذه النتائج والآثار الإيجابية بالنقاط التالية:

١- الآثار المالية والاقتصادية

من المتوقع أن يؤدي إحداث هذه الضريبة إلى تحقيق زيادة ملموسة في الإيرادات الضريبية بما يقارب (٤٪) أربعة بالمائة من مجموع الناتج المحلي القائم. وسيكون لهذه الضريبة أثر كبير في مجال زيادة إيرادات الخزينة بما يؤدي إلى خفض ملحوظ لعجز الموازنة واحتواء الزيادة في الدين العام وتحسين إدارته لأن الحكومة سوف تخصص حصيلة هذه الضريبة عمليا لخدمة الدين العام، ومن أجل تقليص تكلفة خدمته نتيجة الخفض الكبير المتوقع لعجز الموازنة. ومن شأن ذلك أن يسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي ويؤدي إلى تحسن تدريجي في معدلات النمو الاقتصادي.

٢- إصلاح هيكلي وتقدم اقتصادي

يعتبر الأخذ بهذه الضريبة إحدى أهم الخطوات الضرورية نحو إجراء إصلاح هيكلي للنظام الضريبي اللبناني الذي لا يزال يفتقر إلى ضريبة عامة على الاستهلاك. علما أن هذه الضريبة أصبحت من أهم سمات النظم الضريبية في الدول النامية والصناعية على حد سواء. ومع أن ١٢٣ دولة في العالم تعتمد هذه الضريبة وإن تحت تسميات مختلفة في بعض البلدان، يبقى لبنان من الدول القليلة التي لم تأخذ بها حتى الآن.

فالنظام الضريبي اللبناني الحالي يعتمد اعتمادا بالغا على الضرائب الجمركية التي توفر ما يقارب ٦٠٪ في المئة من حصيلة الإيرادات الضريبية. ولقد أدى غياب ضريبة عامة على الاستهلاك الى الاعتماد الكبير على الرسوم الجمركية بما فيها رسوم الاستهلاك Excise Taxes، وبالتالي إلى ارتفاع في معدل الضريبة الفعلي على الواردات بما يزيد عن ٢٠ في المئة علما أن هذه النسبة تصل إلى حوالي ١٤٪ من دون احتساب ضرائب الاستهلاك.

في هذا العدد

الافتتاحية الوزير

التدريب
- ضريبة الدخل والأعباء الثنية
- دورات اللغات
- حلقات عرض وتلقي
- ندوة حول تطوير سوق الأوراق المالية "البورصة"

جديد وزارة المالي
- المعهد لاستخدامات الضريبة على القيمة المضافة في لبنان
- التدريب: الضريبة على القيمة المضافة
- الكلمة في وزارة المالي – تدريب: المقومات
- تصريح للصراف الجديد
- الترقية والتعاون في مشاريع الوزارة الإضافية

شركاء في التدريب
- ندوة في معهد فيينا – Vienna Institute
- التدريب كوادر البنك الدولي في المعهد المالي
- معهد التدريب الفرنسي

بقلم الموظفين
- السياسات الضريبية المرافقة لاستخدام الضريبة على القيمة المضافة
- دورة التدقيق: مادة الضريبة
- إعلانات تدريب

ركن المحاسبة
- ندوة الضريبة في القطاع العقاري بحسب القانون الجديد
- ندوة الضريبة حول القانون الجديد
- الأثر في تطوير قواعد المحاسبة المالية

ركن الضيافة والشؤون العقارية
- الضيافة من وزارة السياحة

حياة الوزارة
- احتفالات وزارة المالية

الخدمة المالية
- التدريب الخدمة المالية
- الخدمة في خدمة المكلفين "تبسيط"

برعاية

SGBL

بنك سوسيتيه جنرال
لبنان